



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الحادية عشرة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة
يوم الاربعاء الواقع في ٢١ / صفر / ١٤١٦ هجرية ، الموافق ١٩ / ٧ / ١٩٩٥
ميلادية .

الجلد (٣٢)

(العدد ١١)

جدول الأعمال

الصفحة

٣

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٣

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

لا احد .

٤

٣ - الردود على الأسئلة :

- ١ . كتب معني وزير الاشغال العامة والاسكان رقم (٣٣٥٢) تاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٩٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٩٢) المقدم من سعادة النائب السيد مفلح الموزي .

ملحق من الملحق

الصفحة

- ٢ . كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٤٣ ٨٨) تاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٩٥ .
جواباً على السؤال رقم (٤٩) المقدم من معاذ النائب العام .
معيد .
- ٣ . كتاب معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة رقم (١٤٦١٥) تاريخ ١٩٩٥ / ٧ / ١ ، جواباً على السؤال رقم (١٥٢) المقدم من معاذ .
النائب السيد بدر الرباطي .

٤ - الاقتراحات برغبة :

- ١ . اقتراح برغبة رقم (١٠٤) تاريخ ٩ / ٧ / ١٩٩٥ ، مقدم من معاذ .
النائب الدكتور محمد عويضة ، بخصوص انشاء مدرسة شاملة في قرية
على الأقل في منطقة الكمالية / صرباج .
- ٥ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ٥ / ٦ / ١٩٩٥ .
والمضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .
(القرار موزع في الجلسة الثانية)
- ٦ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ ، والمضمن مشروع
قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ .
- ٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

عُتِم مساء يوم الأحد تاريخ ٢٣ / ٧ / ١٩٩٥ م .

محسّم خـ

أمين عام مجلس الأمة

محضر الجلسة

٤ - معالي السيد عبد الكريم الكباريتي :
وزير الخارجية .

٥ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير
البريد والاتصالات .

٦ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير
النقل .

٧ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير
الدولة .

٨ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير
الصناعة والتجارة .

٩ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير
المياه والري .

١٠ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير
الصحة .

١١ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي :
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٢ - معالي الدكتورة رجا خلف الهبيدي :
وزير التخطيط .

١٣ - معالي الدكتور عبد الرزاق النصور :
وزير الأشغال العامة والإسكان .

١٤ - معالي المهندس منصور بن طريف :
وزير الزراعة .

١٥ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير
التعليم العالي .

١٦ - معالي السيد هشام التل : وزير
العدل .

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم
الأربعاء الموافق ١٩ / ٧ / ١٩٩٥ ميلادي ؛
عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من
الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية
برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور
وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكيم
خير .

وتغيب بأجازة من الأعضاء السادة : لا احد .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : لا احد .

وتغيب عن الجلسات الأعضاء السادة :

١ - توجان فيصل .

٢ - د. عبد الله النصور .

٣ - احمد الكساسبة .

٤ - د. عوض خليفات .

٥ - ذيب انيس .

٦ - د. عبد الله العكايلة .

٧ - د. محمد عضوب الزين .

وحضر من الحكومة

١ - سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس
الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :
نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب
رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

هكذا عند العمل

١٧ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

١٨ - معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .

١٩ - معالي السيد نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٠ - معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة .

٢١ - معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .

٢٢ - معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة .

٢٣ - معالي الدكتور محي الدين توفق : وزير التنمية الادارية .

٢٤ - معالي السيد سمير دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٢٥ - معالي السيد عبد الاله الخطيب : وزير السياحة والآثار .

وحضر من الامانة العامة :

١ - السيد لدير عطيات .

٢ - السيد علي الحسين .

٣ - السيد محمد الرديهي .

٤ - السيد غسان النجدادي .

٥ - السيد محمد النور .

افتتاح الجلسة



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
التصديق قانوني أعمال السيد الأمين العام جدول الأعمال
السيد الأمين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعرض ٢ -

السيد الأمين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

لا احد .

٣ - الردود على الأسئلة :

١ - كتاب معالي وزير الاشغال العامة

والاسكان رقم (٣٣٥٢) تاريخ

١٩ / ٣ / ١٩٩٥ ، حوالة على

السؤال رقم (١٩٢) المقدم من

سعادة النائب السيد مفلح

اللويزي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٣٤٨

التاريخ : ٢ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان

أشير إلى كتابي ذي الرقم ٣ / ١٦ /

٢٠ / ٢٨٦ تاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٩٤ ،

ويرجى العلم اني ما ازال بانتظار الاجابة عن

السؤال الوارد فيه لتسكينتي من ابلاغها إلى

سعادة النائب السيد مفلح اللوزي .

وذلك مستنداً لأحكام المادة (٨٥) من

النظام الداخلي لمجلس النواب .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٠ / ٦٨٦

التاريخ : ١٢ / ٩ / ١٤١٤ هـ

الموقع : ٢٢ / ٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الأشغال العامة والاسكان

انعت لمعاليكم صورة عن السؤال رقم

(١٩٢) تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٩٤ ، والمقدم

من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

دولة رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان للاجابة

عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : فيما يتعلق بالطريق الواصل بين

طريق ياجوز وطريق اربد (غابة وصفي القل)

مرور باراضي الجبهة حيث ان عرض هذا

الطريق (١٠٠ م) على المخططات في حين انه

يتفرع من طريق ياجوز وعرضها (٤٠ م)

ويلتقي بطريق اربد وعرضها (٤٠ م) .

أرجو اعلامي عن سبب كون هذا

الطريق الفرعي بعرض (١٠٠ م) في حين ان

الطريقين الآخرين عرض كل منهما (٤٠ م)

علما انه مضت مدة طويلة تزيد على عشر

سنوات قام خلالها المالكون بالمراجعة لمرات

لمعرفة ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

مفلح اللوزي

هذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأشغال العامة والإسكان

الرقم : ١٢١ - ٣ / ٣٣٥٢

التاريخ : ١٩ / ٣ / ١٩٩٥ م

الموافق : ١٨ / ١٠ / ١٤١٥ هـ

معالي رئيس المجلس

الموضوع / الجزء الرابع من الطريق الدائري
حول مدينة عمان .

إشارة لكتابكم رقم ٣ / ١٦ / ٢٥ /

٢٤٨ تاريخ ١٩٩٥ / ٢ / ٢ والمضمن طلبكم

الاجابة على سؤال النائب السيد مفلح اللوزي

بخصوص حرم الطريق موضوع البحث .

أرجو معاليكم التكرم بالعلم بأنه تم

مخاطبة عطوفة مدير عام دائرة الأراضي

والمساحة بموجب كتابي رقم ٨٢ / ٨٣ /

٢٩٤١ تاريخ ١٩٩٤ / ٣ / ٧ المرفق طياً

صورة عنه بالغاء الاستملاك الجاري على قطع

الأراضي المار منها مسار الطريق المذكور ، كما

تم مخاطبة سيادة رئيس الوزراء الأفخم بهذا

الشأن بموجب كتابي رقم ٥ / ع / ١ /

١٧٣٤٢ تاريخ ١٩٩٤ / ١١ / ٣٠ المرفق طياً

صورة عنه للأسباب الواردة فيه .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير الأشغال العامة والإسكان

الدكتور عبد الرزاق السور

المرفقات : -

- صورة عن الكتاب رقم ٨٢ / ٨٣ /

٢٩٤١ تاريخ ١٩٩٤ / ٣ / ٧ .

- صورة عن الكتاب رقم ٥ / ع / ١ /

١٧٣٤٢ تاريخ ١٩٩٤ / ١١ / ٣٠ .

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأشغال العامة والإسكان

الرقم : ٨٢ / ٨٣ / ٢٩٤١

التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٤ م

الموافق : ٢٥ / ٩ / ١٤١٤ هـ

عطوفة مدير عام دائرة الأراضي والمساحة

الموضوع / الجزء الرابع من الطريق

حول مدينة عمان .

لاحقاً لكتابي رقم ٨٢ / ٨٣ /

١٣٨٠٦ تاريخ ١٩٩٣ / ٩ / ٢ .

رقم ٨٢ / ٨٣ / ٣٦٢٨ تاريخ ١٩٩٤ / ٣ / ٧

وبخصوص استملاك قطع الأرض

من الطريق الدائري حول مدينة عمان

الكبرى .

أرجو التكرم بالاعتراف بأن

الاستملاك الجاري على قطع الأراضي

مسار الطريق موضع البحث وتبرسم بقصد

الرصاص على اللوحات الأصلية .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير الأشغال العامة والإسكان

الدكتور عبد الرزاق السور

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الأشغال العامة والإسكان

الرقم : ٥ / ع / ١ / ١٧٣٤٢

التاريخ : ٣٠ / ١١ / ١٩٩٤ م

الموافق : ٢٦ / ٦ / ١٤١٥ هـ

دولة رئيس الوزراء الأفخم

الموضوع / الطريق الدائري حول مدينة عمان

إشارة لكتاب دولتكم رقم ٦ / ٦ / ٢ /

١٠٧٩٢ تاريخ ١٩٩٤ / ١٠ / ١٨ ومرفقه

صورة عن كتاب معالي أمين عمان رقم ٧ /

٢١ / ١٥٢٣٦ تاريخ ١٩٩٤ / ١٠ / ١٣

بخصوص الطريق موضوع البحث .

أرجو ان أبين لدولتكم ان الطريق

المذكور يتكون من خمسة اجزاء كما هو

موضح في المخطط المرفق طي صورة عنه وتم

الغاء الأجزاء الثالث والرابع والخامس منها

وذلك للأسباب التالية : -

١ . تم دراسة هذه الاجزاء عام ١٩٨٣ وقد

فقدت الغاية المرجوة منها لوجود العديد

من الاسكانات على جوانب الطريق

وبالتالي اصبح الواقع الحالي يتعارض مع

كونها اجزاء من الطريق الدائري

الخارجي .

٢ . كلفة تعويضات الأراضي والممتلكات

المار منها الطريق ستكون مرتفعة جداً

وذلك لقيام عدد كبير من اصحابها

بافرازها وارتفاع قيمتها حالياً .

٣ . ان تنفيذ هذه الاجزاء من الطريق

الدائري السريع يحتاج إلى طرق خدمة

على الجانبين وجسور للانتقال من جانب

إلى آخر وهذا يتطلب كلفة عالية

للتنفيذ .

٤ . ستقوم الوزارة باعتماد الجزأين الأول

والثاني من الطريق الدائري وتوسيع دائرة

هذه الطريق بما يتناسب مع المستجدات

التي طرأت خلال العقد الأخير .

راجياً دولتكم التفضل بالاطلاع .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الأشغال العامة والإسكان

الدكتور عبد الرزاق السور

معالي رئيس المجلس : الرميل مفلح

اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين

توجهت بالسؤال الى معالي وزير

الأشغال حول طريق يتفرع من طريق باجور

دائخل اراضي الجبيهة وتنظيمها . ويلتقي هذا

الشارع بطريق اريد عند غابة وصفي التل

ولكون هذا الشارع عند احداثه على المخططات

من قبل وزارة الأشغال ومن مجلس التنظيم

الاعلى . معطى صلة الاستعمال على

المخططات وذلك لأهمية هذا الشارع في

ذلك الحين . ومضى على الشارع المستعمل

هكذا منذ الأصل

واعتقد أن الكثير من إخواني النواب بما فيهم الرئيس على معرفة تامة بتأاسة هذا الشارع ولكونه وزير سابق للأشغال وحتى نائب رئيس الحكومة الحالي .

معالي الرئيس ، اخواني النواب

في موازنة عام ٩٤ وموازنة ٩٥ ونحن نطالب بتوسعة هذا الشارع حسبما أعدت له وزارة الأشغال من تخطيط سابق بمسارب إسوة بباقي الشوارع الماثلة وأن يكون له الأولوية لأهميته .

ولكن يتضح لنا بعدم التنفيذ والاعتد بالمطالب المهمة من الخدمات لم ينفذ لنا ولا أي طلب من مطالبنا وعدم الاكتراث بما نجمعنا لبثت بأسفلتنا لأنه لا حيلة لنا سوى هذا السؤال ونسبح الرد عليه ويقي واقع الحال الجبر والورق ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الأشغال .

معالي وزير الأشغال العمامة والاسكان :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس .

أود أن أؤكد لأعني النائب الكريم بأن طريق ياجوز الوراق الجبهة من الطرق المهمة لدى وزارة الأشغال العامة ، في العام الماضي كان مخصص لها في الموازنة نصف مليون دينار وقد صيرت بالكامل على طول " ١٩ "

للمذكور مدة تتجاوز العشر سنوات . وهو اقتره حكومة . وعُدَّتْ عنه حكومة اخرى واتت حكومة ثالثة بهذه المدة . ووضعت للدراسة وكان المقصود من هذا الشارع أن يكون حزام ويسمى بالحزام حول عمان من الجهة الشرقية . وبعد دراسة إحدى الحكومات المتعاقبة والمبادلة . وجدت أن الفرض المقصود من هذا الشارع قد التفي ليكن بعد من هذا المسار للجهة الشرقية من مكانه الحالي ولكن بعد ان سبب المظل والضرب لأصحاب هذه الأراضي بعدم التصرف لأنها عليها إستملاك ومدة الاستملاك تجاوزت العشر سنوات ، وهذا الجزء من هذا الشارع يأخذ بمساره الطريق من الوراق الى ياجوز الى الجبهة يلتقي بشارع عمان والذي أصبح شارع ضروري مهم وعليه سير كثيف جداً من شاحنات وسيارات ثقيلة ولكونه مسرب واحد لا يكفي وأخطاره كثيرة . وبعد سنوات كلما يطرح عطاء للتنفيذ بمسارب حسب الاصول ورغم مطلبنا الملح في السنوات الماضية لكن يتمتر التنفيذ ويذهب العطاء الى مكان آخر .

والتي أرجو وأتمنى على معالي وزير الأشغال المحترم أن تكون برفقته للكشف على واقع هذا الشارع وتتابع السير من جهة الوراق حتى تمر بالجبهة وتصل الى طريق عمان ، صوباً وتأخذ هذه المسافة بالوقت ليصبح معاليه على قناعة بأن السير على هذا الشارع بالمسرب الواحد قاتل وعطر جداً وبشكل قاتل لن تتمكن التجاوز عنه إلا بعد أنه تعرضت الى عطلورة عدة مرات لتنفذ من الرتل الطويل .

التاريخ : ٦ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الداخلية

اشير الى كتابي ذي الرقم ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٣٩٠ المؤرخ ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ ، والمتعلق بالسؤال رقم (٤٩) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد ، وأرجو العلم أنني ما أزال بانتظار إجابتيكم عن السؤال المذكور لتمكينني من ابلاغها الى سعادة النائب وذلك سنداً لأحكام المادة (٨٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٤ / ٣٣٩٠

التاريخ : ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الداخلية

أبعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٤٩) تاريخ ١ / ١٢ / ١٩٩٤ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد . أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

كيلو متر توسيع أكتاف ، في هذا العام سنطرح عطاء بطول " ٤ " كيلو متر بأربعة مسارب .

أنا جاهر للزميل الكريم أن أخرج معه الى الطريق وندرسها على الواقع . بالنسبة لالغاء الاستملاك هناك حيثيات كثيرة حدثت منها الانزلاقات على طريق جرش - اربد وبالتالي لم يعد من الجائر ان ربط شارع عرضه " ١٠٠ " متر على طريق اربد . طرح عطاء وهو الآن قيد الدراسة وستنتهي خلال شهرين لوضع مسار جديد بدل هذا الطريق ليكون مخرج من الشمال من عمان الى اربد .

أود ان أؤكد لأعني الكريم ان وزارة الأشغال ستقوم بواجبها كاملاً لكن أرجو مساعدتنا في السنة القادمة في الاصرار على وضع مخصصات كافية لهذا الشارع .. شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً معالي

الرئيس ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم

(٤٣٠٨٨) تاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٩٥

جواباً على السؤال رقم (٤٩)

المقدم من سعادة النائب الدكتور همام

سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٦ / ١٢٧٦

هذا عند الإصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٢٧ / ١١ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية الأكرم . للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

لص السؤال : كم عدد المدمنين على المخدرات وكم عدد طلاب المدارس من هؤلاء وما هي الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لعدم انتشار هذا الوباء ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

التائب

د . همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : ٢٦ / ٥١ / ٤٣٠٨٨

لوائق : ١٥ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ٣ / ١٦ / ٢٦ / ١٢٧٦ تاريخ ٦ / ٦ / ١٩٩٥ المتعلق بسؤال

سماعة النائب الدكتور همام سعيد حول عدد المدمنين على المخدرات ، والاجراءات التي اتخذتها الحكومة حيال عدم انتشار هذا الوباء .

ارجو ان ابين لمعاليتكم ما يلي :

وضع الادمان والتعاطي في الأردن :

نظراً لتزايد اعداد العاملين الوافدين للبلاد وخاصة أولئك القادمين من الدول التي تنفشي فيها ظاهرة الادمان والتعاطي ، فقد ظهرت سمات جديدة على بعض افراد مجتمعنا الاردني وهي استعمال المخدرات ، حيث بلغ عدد الاشخاص الذين تم ضبطهم خلال العشر سنوات الماضية (١٥٠٤) اشخاص منهم (٨٠) شخصاً ضبطوا خلال الخمسة اشهر الاولى من هذا العام كما وبلغ عدد الطلاب للتعاطين للعقاقير (٤٦) طالباً جامعياً وهي مبينة في الجدول التالي : -

السنة	المسدد
١٩٨٥	(١٢٥) شخص منهم طلاب جامعة واحد (١)
١٩٨٦	(٩٦) شخص منهم طالب جامعة واحد (١)
١٩٨٧	(٧٩) شخص منهم طالب جامعة واحد (١)
١٩٨٨	(٧٨) شخص منهم طالب جامعة واحد (١)
١٩٨٩	(٩٢) شخص منهم طالب جامعة خمسة (٥)
١٩٩٠	(٦٨) شخص منهم طالبان جامعة اثنان (٢)
١٩٩١	(٧٠) شخص منهم طالب جامعة سبعة (٧)
١٩٩٢	(٢١٠) شخص منهم طالب جامعة عشرة (١٠)
١٩٩٣	(٤٣٠) شخص منهم طلاب جامعة ثلاثة (٣)
١٩٩٤	(١٧٦) شخص منهم طالب جامعة عشرة (١٠)
١٩٩٥	(٨٠) شخص منهم طالب جامعة خمسة (٥)
لغاية ١٩٩٥/٦/١	المجموع : (١٥٠٤) شخص منهم (٤٦) طالب جامعة .

الاجراءات التي اتخذتها الحكومة حيال عدم انتشار المخدرات هي كالآتي : -

محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩ / ٧ / ١٩٩٥ م ١١

مدمن على المخدرات وتحت اشراف طبي من قبل وزارة الصحة .

خامساً : وبدعوة من سمو ولي العهد المعظم تم تشكيل لجنة فنية كلفت باعداد ورقة عمل ليتم مناقشتها من قبل الوزراء المعنيين للخروج لصيغة نهائية لمواجهة مشكلة المخدرات كما تم تشكيل لجنة وطنية عليا لمكافحة المخدرات .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،،

سلامة حماد

وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام

سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، في البداية اسجل أن هذا الجواب قد جاءني بعد فترة طويلة وهذا مخالف للنظام الداخلي حيث تقدمت بهذا السؤال في تاريخ ٢٧ / ١١ / ١٩٩٤ وجاء الجواب بتاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٩٥ ، يعني معنى ذلك أن سبعة أشهر تقريباً استغرقت المسافة بين مجلس النواب ووزارة الداخلية ولا أدري كم مرة طاف حول العالم حتى وصل هذا الجواب الي . وهذا الامر الحقيقة لا أعرف هل هو مخالف أو غير مخالف للنظام الداخلي ، هو حطمت كل شيء في النظام الداخلي .

لذلك لا أدري ما هي اجراءات معالي الرئيس بالنسبة لهذه المشكلة التي تعاني منها في موضوع الاسئلة .

اولاً : تم انشاء قسم لمكافحة المخدرات بمنطقة الجسور في غور الاردن بتاريخ ١٠ / ٧ / ١٩٩٤ والعمل جار على انشاء مراكز لمراقبة المعابر التي افتتحت مؤخراً بيننا وبين دولة اسرائيل .

ثانياً : المحور الوقائي :

أ . اعطاء محاضرات شملت كافة الجامعات الموجودة في الاردن والمدارس الثانوية اضافة الى دورات اصدقاء الشرطة التي تعقد في كافة مدن المملكة .

ب . فتح الابواب للمؤسسات التربوية لزيارة ادارة المخدرات تخلصها شرح واف في مجال المخدرات .

ثالثاً : المحور القانوني :

سن قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ من أبرز ملامحه : -

أ . التشديد في العقوبات لتصل حد الاعدام كمحالات التكرار مثلاً .

ب . التشجيع على معالجة الادمان وعدم معاقبة المدمن اذا بادر بطلب العلاج .

ج . تم ادراج حبس الاربعين على قائمة العقاقير المخدرة لانتشار ظاهرة تعاطيها .

رابعاً : محور العلاج والتأهيل :

تم انشاء مركز لتوقيف المدمنين في جبل اللويذة وتم معالجة (٢٥) شخص

هكذا عند التحصيل

من عقوبات ؟ يعني هنا نحن نرى أن العقوبة قد تصل إلى حد الاعدام ، ألا يوجد أي واحد كثر هذه الجريمة حتى نزلت به عقوبة الاعدام ؟ او نزلت به عقوبات منقطة تعان للمجتمع . لان إعلانها للمجتمع بين الغيبة والغبية يؤدي إلى أن يكف بعض الذين يروجون مثل هذه الوسائل ، وكنت أتمنى أن أجد مثل هذه الامور في الجواب ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور لزه عمارين .

الدكتور لزه عمارين : سيدي ، لقد كنت توجهت بعدة أسئلة وأحدها كان في سبعة أشهر موجه إلى معالي وزير التعليم العالي بخصوص إعلام المبالغ التي تقاضها السادة رؤساء الجامعات الرسمية لقاء سفراتهم للخارج وأهداف هذه السفرات ولحد الآن لم ألقى أي إجابة على هذا السؤال ، وقتل فترة وجيزة التقيت أحد هؤلاء السادة رؤساء الجامعات حيث أجاب بأنه يرفض الإجابة على مثل هكذا سؤال وأن هذه ليست من صلاحيات انتداب وأنّه يتمتع باستقلالية . ولا أدري إن كان ذلك حقاً فأنا أسحب السؤال ، وإن لي حق فأني أصر على هذا السؤال وأطلب الإجابة عنه ضمن المدة القانونية ... وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير التعليم العالي .

معالي وزير التعليم العالي : لقد تمت إجابة الزملاء رؤساء الجامعات الاردنية وأحيلت

الامر الثاني لا شك ان هذه الحوادث التي سجلت في الجواب هي الحوادث التي تم ضبطها وهي تشير إلى تفشي هذه المشكلة التي انتشرت في مجتمعا ، وكنت أتمنى على معالي الوزير أن يبين لنا من هم هؤلاء الذين يروجون مثل هذه الامور ، المخدرات ، في بلادنا . هل هي شبكات ؟ هل هم أفراد ؟ هل هم جهات أجنبية ؟ هل لهم علاقة باليهود مثلاً ؟ الحقيقة كنت أتمنى مثل هذه الاجابة حتى نستطيع أيضاً ان نسهم ونقف على طبيعة هذه المشكلة وعلى مسببها .

ايضاً مما يسبب الحوف فعلاً أن قسماً من هؤلاء هم من طلبة الجامعة هؤلاء الذين ضبطوا ، وهذا يعني أن طلبة الجامعات مقصودون بهذه المشكلة ولا بد من أن تتنبه إدارة الجامعات وأن تكون هناك أجهزة في هذه الجامعات لمحاربة مثل هذه الآفة . لأن مشكلة المخدرات أيها الاخوة في الغالب تنتهي بقضايا سياسية ، والذي يتعاطى المخدرات عندئذ يتنازل عن كثير من الامور ويشتري لحساب جهات وأجهزة أخرى أجنبية . وهذا الذي يستخدمه اليهود في فلسطين المحتلة مع أهلنا وإبنائنا هناك حتى يحصلوا على أحوال لهم يساعدونهم في مهماتهم .

لذلك الامر يأخذ طابعاً سياسياً ايضاً إلى طابع كونه جريمة تمس العقول والنفس الانسانية وتمس المجتمع .

وكنت أتمنى أن أجد في الجواب أولئك الذين قاموا بترويج هذه الامور : ماذا أولئك بهم

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٥٤٦

التاريخ : ٢٣ / ٢ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
أهت لمعالكم صورة عن السؤال رقم
(١٥٢) تاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٩٥ المقدم من
سعادة النائب السيد بدر الرياطي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م . سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ١٢ / رمضان / ١٤١٥ هـ

الموافق : ١٢ / شباط / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى
معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام
الداخلي .

الى معالي رئيس مجلس النواب ، وأمل أن
تدرج على جلسة قادمة إن شاء الله .

معالي رئيس المجلس : زملائي ، أما وقد
فتح هذا الموضوع أود أن أورد مثلاً على
السؤال الذي أجاب عليه قبل قليل الزميل
الدكتور همام سعيد ، هذا السؤال كما ذكر
الزميل وصل إلى رئاسة المجلس بتاريخ ٢٧ /
١١ / ١٩٩٤ ، أرسل بكتاب من معالي وزير
الداخلية بتاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٩٤ أي بعد
اسبوع من تاريخ كتابة الزميل لسؤاله .

ايضاً أكدت رئاسة المجلس مرة ثانية على
وزارة الداخلية بتاريخ ٦ / ٦ / ١٩٩٥ بكتاب
آخر أنها ما زالت تنتظر الاجابة الى أن وصلت
الاجابة الاخيرة .

ايضاً كما تفضلت دكتور في موضوع
رؤساء الجامعات وصلني اجابة سابقة من معالي
وزير التعليم العالي بأن الطريق للاجابة على هذا
السؤال هي من خلال سيادة رئيس الوزراء ،
وقمنا بالكتابة الى سيادة رئيس الوزراء ووصاني
في بريد امس الاجابة وستكون على جدول
الاعمال بمشيئة الله . السيد الامين العام البند
الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣ - كتاب معالي وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة رقم (١٤٦١٥)
تاريخ ١ / ٧ / ١٩٩٥ ، جواباً على
السؤال رقم (١٥٢) المقدم من سعادة
النائب السيد بدر الرياطي .

هكذا منه الاجابة

نص السؤال : من خلال الاعلانات في الصحف المحلية قامت الوزارة بطرح عطاء آليات متعددة لمجلس الخدمات المشتركة ، أين وصل الموضوع ؟ وكم بلغت قيمة العطاء ؟ وهل تم التوزيع ؟ وكيف ؟ مع تزويدي بقائمة بأنواع الآليات وكيفية توزيعها على مجالس الخدمات في أنحاء المملكة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

بدر صالح الياسي

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

عمان

الرقم : م / ٦ / ١٤٦١٥

الموافق : ١ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير لكتابكم رقم ٣ / ١٦ / ٢٥ /

٥٤٦ تاريخ ٢٢ / ٢ / ٩٥ بخصوص

السؤال المقدم من سعادة النائب السيد بدر

الرياسي حول العطاء الخاص بتقديم وتوريد

الآليات مع الاسعار وتوزيعها .

النوع العدد الشركة المحال عليها

١. لوهرات ٤ شركة الحراوات والمعدات

الاردنية

وقد تم توزيعها على المجالس التالية :

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة العاصمة

آليات مختلفة لمجالس الخدمات المشتركة .

ارجو العلم بأنه قد تمت احوالة العطاء

الخاص بتقديم وتوريد آليات مختلفة لمجالس

الخدمات المشتركة بموجب قرار لجنة العطاءات

المركزية رقم (٩٤/٧٢) حيث بلغت قيمة

المخصصات لهذا العطاء (١٠٢٥٠٠٠٠)

دينار كالت موزعة على النحو التالي : -

١. (٧٥٠) الف دينار بموافقة رئاسة

الوزراء كتاب دولة رئيس الوزراء الاخير

٣١ / ١٦ / ١ / ٢١٦٩ تاريخ ٣ / ١

١٩٩٤ /

٢. (٥٠٠) الف دينار متوفرة فيه بنك

تنمية المدن والقرى للغاية اعلاه .

وقد تضمن العطاء احوالة اليات مختلفة

على عدة شركات والتي تم تسليمها جميعها

للمجالس حيث جاء طرح العطاء وتوزيع

الآليات بناء على طلبات رؤساء مجالس

الخدمات في المحافظات والالوية في الاجتماع

الذي عقد بحضورهم في هذه الوزارة لمعرفة

حاجاتهم من الآليات والمحالات التي

يستخدمونها فيها وتاليا التفصيل بأنواع

الآليات مع الاسعار وتوزيعها .

النوع العدد الشركة المحال عليها

١. لوهرات ٤ شركة الحراوات والمعدات

الاردنية

وقد تم توزيعها على المجالس التالية :

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة العاصمة

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة الرمثا

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة جرش

مجلس الخدمات المشتركة لقضاء القويرة

النوع العدد الشركة المحال عليها السعر الاجمالي

٢. مدخل ٥ الشركة العربية لتجارة الآليات الحجر سول راند ٨١٢٠٠

وقد تم توزيعها على المجالس التالية : -

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة العاصمة

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة المفرق

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة السلط

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة عجلون

مجلس الخدمات المشتركة لحوض البقعة

٣. فلابات سعة ١٥ شركة التوفيق للسيارات

٥٥٥ م والمعدات

وقد تم توزيعها للمجالس التالية : -

مجلس الخدمات المشتركة لقضاء سحاب

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة الكرك

مجلس الخدمات المشتركة للارار الجنوبي

مجلس الخدمات المشتركة لقضاء وادي موسى

مجلس الخدمات المشتركة لقضاء القويرة

مجلس الخدمات المشتركة للواء بني كنانة

مجلس الخدمات المشتركة للواء الاغوار الشمالية

مجلس الخدمات المشتركة للواء الرمثا .

مجلس الخدمات المشتركة لمحافظة جرش

هذا من اجلها

مجلس الخدمات المشتركة للواء الأغوار الوسطى
مجلس الخدمات المشتركة لقضاء ناعور
مجلس الخدمات المشتركة وادي السير
مجلس الخدمات المشتركة لقضاء الجيزة
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة الطفيلة
مجلس الخدمات المشتركة لقضاء صبحا
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة المفرق

٤ . كوبريسر ١ شركة الشرق الأدنى ٩٢٢٠
٥ . آلة طمم ١ شركة اتكو للهندسة والتجارة بومباج ١٦٥٨٢٥
(كمباكتر)

وقد تم توزيعها على المجالس التالية : -

مجلس خدمات مشتركة الاكيدر / اربد
٦ . بك اب قلاب ٥ شركة اسماعيل البليسي توبوتا ٦٥٠٠٠
٢١٥ طن وشركاه

وقد تم توزيعها على المجالس التالية : -

مجلس الخدمات المشتركة لحافظة العاصمة
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة اربد
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة المفرق
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة معان
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة مادبا

٧ . تراكتور مع ١٠ شركة الشرق الأدنى ١١١٧٤٠
تلك رش للمعدات لاندبي ايطالي

وقد تم توزيعها للمجالس التالية : -

مجلس الخدمات المشتركة لغور الصافي
مجلس الخدمات المشتركة للواء الكورة
مجلس الخدمات المشتركة للواء بني كنانة
مجلس الخدمات المشتركة للأغوار الشمالية

مجلس الخدمات المشتركة لحافظة جرش
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة المفرق
مجلس الخدمات المشتركة لحوض البقعة
مجلس الخدمات المشتركة للواء القصر
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة عجلون
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة معان

٨ . بك اب دبل ١٠ شركة اسماعيل بليسي توبوتا ١٠٧٠٠٠
كاين . وشركاه

وقد تم توزيعها للمجالس التالية : -

مجلس الخدمات المشتركة للمزار الجنوبي
مجلس الخدمات المشتركة لوادي موسى
مجلس الخدمات المشتركة لقضاء القوية
مجلس الخدمات المشتركة للواء بني كنانة
مجلس الخدمات المشتركة للواء الأغوار الشمالية
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة عجلون
مجلس الخدمات المشتركة لحافظة جرش
مجلس الخدمات المشتركة الطيبة / اربد
مجلس الخدمات المشتركة لحوض البقعة
مجلس الخدمات المشتركة لسحاب

٩ . سيارات ٤ شركة التوفيق للسيارات رينوا ٦٢٠٠٠
صالون

مركز وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة

واقبلوا الاحترام

نادر الظهيريات

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

نسخة / للسيد مدير دائرة الخدمات والأشغال الهندسية

هذا من المجلد

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بدر
الرياطي .

السيد بدر الرياطي : شكراً معالي
الرئيس .

بالأمس استلمت جدول الاعمال وفي
المساء عند قرايتي له لم أجد السؤال ولا الاجابة
عليه مع المرفقات ، لذا اتقن أن يتم تأجيل
السؤال والرد على الاجابة لجلسة الاحد المقبل .
مستجلاً كذلك عني على الرئاسة لأني رفعت
لها ستة أسئلة ومضى عليها أكثر من ثمانية
شهور ولم استلم حتى الآن أي إجابة ..
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : حسناً ستؤجل
الاجابة للجلسة القادمة وأرجو من الامانة العامة
التأكد من جدول الاعمال في ورود البنود
المعرضة في مرفقات جدول الاعمال ،
بالاضافة إلى أن احول ما تفضلت به استاذ
بدر الى الاخوة أعضاء الحكومة وسعادة رئيس
الوزراء بأن تتم الاجابات في الوقت المحدد على
أسئلة السادة النواب . ، وقد أرسلت عدة كتب
للتاكيد على أسئلة خرجت من هذا المجلس من
قبل الزملاء مرة ومرتين لغاية أن لا تتأخر
الاجابات على أسئلة السادة النواب . البند
الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤ - الاقتراحات برغبة :

١ .. اقتراح برغبة رقم (١٠٤) تاريخ
٩ / ٧ / ١٩٩٥ ، مقدم من

سعادة النائب الدكتور محمد
عويضة ، بخصوص الشاء
مدرسة ثانوية او الزامية على
الأقل في منطقة الكمالية /
صوبلج .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ٢٧ / ١ / ١٤١٦ هـ

الموافق : ٢٥ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ١٠٤

ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي
على المجلس الموقر :

نص الاقتراح : اقترح على معالي وزير التربية
والتعليم أن يعمل على إنشاء مدرسة ثانوية أو
الزامية على الأقل في منطقة الكمالية/ صوبلج .
علماً بأنني سبق ان طالبت بذلك وعندها قال
مدير تربية عمان الأولى بأن التبة منجهه
لاستكمال اراضي لهذه الغاية لكن مضى على
ذلك عامين دون جديد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د . محمد عويضة

معالي رئيس المجلس : بحال للجنة
الادارية ؟ للجنة الادارية .

السيد الامين العام :

٥ - استكمال البحث في قرار اللجنة
القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٦ ،
والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة
١٩٩٣ .

(القرار موزع في الجلسة الثانية) .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة
القانونية .

السيد حاتم الغزاوي مقرر اللجنة
القانونية :
المادة كما وردت في المشروع
المادة ١٣٥ -

أ - إذا خالف أي عامل شرطاً من شروط
التسوية او قرار المحكمة العمالية الملزم له
بمقتضى هذا القانون فيعاقب بغرامة لا
تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على
مئتي دينار للمرة الأولى وتضاعف في
حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة
عن حدها الأدنى للأسباب التقديرية
الخفيفة .

ب - إذا خالف صاحب العمل أي شرط من
شروط التسوية أو قرار المحكمة العمالية
الملزم له بمقتضى هذا القانون فيعاقب
بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد
على أربعمائة دينار للمرة الأولى
وتضاعف في حالة التكرار ولا يجوز
تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى
للأسباب التقديرية الخفيفة .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
القانونية مطروح للمجلس ، موافقة ؟ موافقة

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٦ - لا يجوز لأي عامل أن يضرب أو
لاي صاحب عمل أن يغلّق مؤسسته في
أي من الحالات التالية : -

أ - إذا كان النزاع محالاً على مجلس
التوفيق أو المحكمة العمالية .

ب - خلال المدة التي تكون فيها أي تسوية
نافذة او أي قرار معمول به وكان
الاضراب او الاغلاق يتعلق بالمسائل
المشمولة بتلك التسوية او ذلك القرار .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس الكريم ، الاستاذ محمد
داودة .

السيد محمد داودة : معالي الرئيس ،
هنا فيه حديث عن إضراب العمال وأنه لا
يجوز أن يضربوا في الحالتين المبينتين ، طيب إذا
لم يكن النزاع محال على مجلس التوفيق هل
يباح للعمال أن يضربوا ؟

هناك نص في قانون العمل على إضراب

العمال وعلى شروط الاضراب وعلى الخطوات التمهيدية التي تسبق الاضراب والتي يجب إتباعها ، انا لا ارى الاشارة الى الاضراب هنا ، ربما يمكن الاشارة الى عدم جواز إغلاق المؤسسة العمالية من قبل صاحب العمل ، أما إضراب العمال محدد ومبين وفيه خطوات إجرائية وشرعية تسبقه ومنصوص عليها .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة نحن هنا نتحدث في هذه المادة عن النزاعات العمالية عندما تكون محالة بموجب القانون الى مجلس التوفيق او مندوب التوفيق او المحكمة العمالية ، التي اصبحت عمالية في هذا القانون .

سيدى الرئيس اعتقد ان المادة " ١٣٦ " / " ا " سقط منها سهواً في الطباعة ، " اذا كان النزاع محالاً على " يجب إضافة مندوب التوفيق ، " او مجلس التوفيق او المحكمة العمالية " لتتواءم مع المادة " ١٣٤ " والتي تتحدث عن أصحاب العمل " للنظر في النزاعات العمالية لدى مندوب التوفيق او مجلس التوفيق او المحكمة العمالية .

لذلك اطلب إضافة مندوب التوفيق بعد عبارة " اذا كان النزاع محالاً على " .

معالي رئيس المجلس : إذن تقترح إضافة مندوب التوفيق ، قرار اللجنة القانونية مطروح

للمجلس الكريم مع مراعاة الملاحظة التي أوردتها معالي وزير العمل بإضافة مندوب التوفيق قبل " مجلس التوفيق " ، من مع القرار ؟ موافقة . المادة التي تليها .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٧ -

أ - لا يجوز للعامل أن يضرب دون اعطاء اشعار لصاحب العمل قبل مدة لا تقل عن اربعة عشر يوماً من التاريخ المحدد للاضراب وتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بإحدى خدمات المصالح العامة .

ب - لا يجوز لصاحب العمل إغلاق مؤسسته دون أن يعطي اشعاراً للعامل بذلك قبل مدة لا تقل عن سبعة أيام من التاريخ المحدد للإغلاق وتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بإحدى خدمات المصالح العامة .

ج - تحدد الشروط والاجراءات الاخرى للاضراب والإغلاق بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

قرار اللجنة القانونية

المادة ١٣٧ : موافقة بعد : -

أولاً : اعادة ترقيمها لتصبح برقم (١٣٣)

ثانياً : شطب عبارة (لا تقل عن سبعة أيام) الواردة في الفقرة (ب) . والاستعاضة

عنها بعبارة (لا تقل عن أربعة عشر يوماً) .

ثالثاً : اضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ج) (بتسبب من لجنة مختصة تمثل الوزارة والأطراف المعنية) .

هناك مخالفة على هذه المادة من السيدة توجان فيصل والدكتور همام سعيد والدكتور مصطفى شنيكات .

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة

نخالف ما ذهبت إليه الأكثرية من اللجنة القانونية في الفقرة (ج) من المادة (١٣٧) ، ولرى شطب هذه الفقرة . وذلك لأن حق الاضراب لا بد أن ينظم وأن لا يترك لتقدير السلطة التنفيذية فتضع النظام الذي تراه . ولا يكفي اشراك اطراف أخرى بوضع هذا النظام .

لذلك معالي الرئيس كان الرأي بأن قضية الاضراب في غاية الاهمية ، ولأن هذه القضية ربما السلطة التنفيذية يكون لها رأي مابين رأي القوى العاملة في هذه المسألة لذلك قد نحرّمها مثل هذه الحقوق من خلال النظام . من هنا رأينا أن يكون الامر بموجب قانون ينظم ويمكن إحالة هذا القانون على ذلك القانون أو

على شيء إضافي قانوني في هذا الموضوع . والاقتراح البديل :

١٣٧ (ج) - تحدد الشروط والاجراءات الأخرى للاضراب والإغلاق بموجب القانون .

النائب النائب
د. همام سعيد د. مصطفى شنيكات
النائب
توجان فيصل

معالي رئيس المجلس : رئيس اللجنة القانونية .

السيد عبد الكريم الدغمي رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس .

في الحقيقة مع الاحترام الكامل لما ورد في المخالفة إلا أن ما ورد بها غير وارد لأن حق الاضراب كما تلاحظون في المادة " ١٣٧ " مثبت قانوناً للعامل ، فلا يجوز أن يأتي نظام ويلغي هذا الحق ، فقط النظام الذي نصت عليه الفقرة " ج " في المادة " ١٣٧ " هي تحديد الشروط والاجراءات الاخرى للاضراب والاغلاق ، يعني هذه لا يمكن تفصيلها بقانون وإنما تفصيل بنظام يصدر لهذه الغاية . أما أن يقال أن النظام لأنه يصدر عن السلطة التنفيذية وحدها ولا يصدر عن سلطة التشريع سيحرم العمال من حق الاضراب ، بتقديري القانوني وبرأي الموضوعي أنه غير وارد لأن حق الاضراب مقرر في هذا القانون للعامل . فلا يجوز ان يأتي النظام ويقول لا يحق للعامل أن يضرب ، ولكن قد يأتي النظام ويقول شروط

هذا منقلا

الاضراب أن يكون هنالك مطالبات كلها... الخ ومطالبات معينة من العمال ذهبت لمجلس التوفيق، ما صار توفيق ولم تذهب للمحكمة العمالية، لم تحل. يحدد النظام كيفية الاضراب، آلية الاضراب وآلية الاغلاق، وهذا موضوع مرتبط بالاقتصاد الوطني وليس له أي بعد سياسي. والذي يخشى من النظام أن يكون ذا بعد سياسي بخصوص الاضراب، هذا إضراب عمالي في مصنع أو في أي مؤسسة، غير وارد.

ولذلك أنا أرى أن قرار اللجنة كان في محله وأرجو التصويت عليه... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: المادة "١٣٧" الفقرة "أ" وقرار اللجنة القانونية بالموافقة مطروح للمجلس الكريم، موافقة؟ موافقة.

الفقرة "ب"؟ موافقة.

الفقرة "ج"؟ الشيخ عبد المنعم.

السيد عبد المنعم أبو زنت:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

إزالة للأشكال الذي حدث ما بين اللجنة القانونية والأخوة النواب المخالفين حيث أتوجه لما ذهب إليه المخالفون، فأقترح إزالة للأشكال تكليف اللجنة القانونية الموقرة بوضع تفصيل للشروط والإجراءات المتعلقة بالاضراب لتصبح جزءاً من هذا القانون ومن ضمن الفقرة "ج". يعني اللجنة القانونية فقط تضع لنا

تفصيلاً لتلك الشروط والإجراءات ومن ثم تصبح جزءاً من القانون إذا وافق عليها المجلس الكريم... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حماد أبو جاموس.

السيد حماد أبو جاموس: شكراً سيدي، بالإضافة لما تفضل فيه رئيس اللجنة وهو أن نظام الاضراب لا يجوز تفصيله في قانون فقد تحوط في قرار اللجنة القانونية أن جميع الاعضاء بتنسيب من اللجنة المختصة تمثل الوزارة والأطراف المعنية، يعني أصحاب العمل والعمال حتى انهم يشتركوا في النظام.

لذلك قرار اللجنة القانونية واضح ومتوازن وجيد وأرجو أن نصوت عليه... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الدكتور شنيكات

نقطة نظام.

الدكتور مصطفى شنيكات: شكراً

معالي الرئيس.

نقطة النظام إنني مخالف ومن حق الدفاع عن رأيي، أعترض أن الاضراب هو حق من حقوق العمال وبالتالي وضعها في قانون هو خدمة للعمال وخدمة لاستقرار العملية الاقتصادية والنمو والتطور.

والسؤال الثاني: كيف الأطراف الأخرى وبالذات أصحاب العمل تشارك في وضع هذا النظام وهي المعنية في المستقبل بالاضراب على مصالحها؟ هناك تناقض

كبير وأعتقد إذا استمر هذا النظام ومن خلال الطرف الضعيف وهو العمال سوف يكون حقهم الدستوري من خلال هذا النظام ضعيف ومسلوب ومهين.

وبالتالي حفظاً لحقوقهم فوضع شروط هذا الاضراب في قانون هو أكثر ثباتاً واستقراراً وخدمة للعمال.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: شكراً معالي الرئيس. أنا أحترم ما ذهب إليه الزميل شنيكات من الحرص على العمال، ولكن أريد أن أوضح أن هذا النظام أولاً أضاعته اللجنة كما ذكر أخي حماد إضافة أعتقد أنها مناسبة جداً. هذه الاضافة قالت أن النظام لا تتفرد به السلطة التنفيذية مع العلم أنه من اختصاصها أصلاً في الدستور ولكن قالت أن هذا النظام يأتي بناء على تنسيب من الوزارة والأطراف المعنية.

جميعنا نعلم أن أطراف الانتاج ثلاثة، أصحاب العمل والعمال والحكومة. الحكومة هي التي تشرف على هذه الأوضاع بقوانينها وسياساتها، والعمال هم الذين يعملون في مؤسسات عالة ملكيتها لأصحاب العمل.

هنا لا يقول النص تحديد شروط الاضراب فقط، هنالك أيضاً حق آخر هو الاغلاق وهو حق معطى لأصحاب العمل، عندما يغلق صاحب العمل مصلحته يؤثر على العمال. ولذلك أولاً زدنا المدة في الفقرة "ب" من "٧" أيام إلى "١٤" يوماً، مدة

الاغلاق، وهذه لمصلحة العمال، ومن ناحية أخرى قلنا أن النظام يأتي بتنسيب من هؤلاء الأطراف الثلاثة. يجلس العمال وأصحاب العمل وهم يمثلون بنقابات وهيئات معينة مع الوزارة ليحددوا النظام المطلوب لغايات الاغلاق والاضراب في هذا القانون.

ثم أريد أن أوضح مسألة لأخي مصطفى، العمال ليسوا أعداء أرباب العمل إطلاقاً، وإذا أحد ليس عنده فكرة كيف وضع مشروع هذا القانون أصلاً في وزارة العمل، هذا وضع باجتماع الأطراف الثلاثة قبل أن يذهب إلى ديوان التشريع وقبل أن يذهب إلى رئاسة الوزراء اجتمع عليه أطراف الانتاج الثلاثة الوزارة وأصحاب العمل ويمثلوا الحركة العمالية واخرجوا هذا القانون بالاحرف الأولى وارسل إلى رئاسة الوزراء.

لذلك من حق أطراف الانتاج الثلاثة أن تشترك بأي نظام يمس أي طرف أو يعطي حقوقاً لأي طرف آخر. وأرى أن الاضافة التي اضافتها اللجنة القانونية هي إضافة عادلة ١٠٠٪ وتحقق للعمال المكاسب التي يطلبها الزملاء المخالفون وأرجو التصويت على الفقرة "ج" حسب قرار اللجنة... وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ بسام حدادين.

السيد بسام حدادين: شكراً سيدي الرئيس.

مع فائق الاحترام لمداخلة معالي الزميل رئيس اللجنة أعتبر أن تنسيب اللجنة لا يخير من

هنا من الاضافة

واقع الحال شيقاً ، كون أطراف الانتاج الثلاثة الوزارة وارباب العمل هي تنسب والكلمة النهائية للوزير وليس بالضرورة ان ياخذ الوزير آراء اللجنة ، ناهيك أن طرفين من أطراف الانتاج هم في وضع أقوى والعمال هم الطرف الاضعف في هذه المعادلة .

سيدي الاضراب حق دستوري وهو سلاح قوي في يد العمال يجب أن لا نقيده ونربطه بتعقيدات نحرّم العمال من حقهم بالتلويح بهذا الحق الدستوري للوصول إلى أهدافهم ومطالبهم العادلة في ضوء القانون .

لذلك إقترحي أن تشطب هذه المادة بالكامل ، وإذا كان الموضوع موضوع الأخلاق والأخلاق يمكن أن يصدر بنظام خاص ، أما الاضراب أنا أحل من أن نسحب هذه الورقة من يد العمال لأنهم الطرف الضعيف والذين يمكن أن يلجأوا لما تخرب مالطا إلى التهديد باستعماله ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

نحن جميعاً مع الطبقة العاملة وكلنا يشمر بشعورها ، ولا نريد أن يتحكم رأس المال ولا المؤسسات في مقدرات عوائل كثيرة ، والآن شرائع كثيرة من المجتمع الأردني هي طبقة عمالية .

إنما لو درست المادة السابقة والتي أعطت

لوزير العمل تحريك الدعوى ، فهو كطرف عادي كأنما جردنا السلطة التنفيذية من حقها الدستوري ، لأن هناك أمور تخص أمن البلد الاجتماعي والاقتصادي . هب أن عمال شركة الكهرباء أعلنوا الاضراب وأغلقت الانارة على الأردن ، ماذا يرى الزميلان في هذا الحادث لو حصل لمدة ثلاثة أو أربعة أيام في عمان والزرقاء واربد والمدن الكبيرة ؟ ماذا يحصل ؟

لذلك لو درست المادة السابقة وهذه المادة ووضعت مع بعضهما لرأيت أنه ، وأرجو أن لا ألام على تعبيري ، كأننا أصبحنا نضع " دكتاتورية البروليتاريا " التي يتحدثون عنها . فلذلك أرى أن اللجنة بتبنيها كانت محقة وهي تجريد للسلطة التنفيذية كاملة من أي صلاحية تسلطية على الطبقة العاملة . بتبني من لجنة مختصة تمثل الوزارة والأطراف المعنية .

فلذلك إذا كان هناك ميذا عام نقول حق مطابق في الدستور ولم نضع له إجراءات ، فكيف العلاج ؟ نجتهد المحاكم وقد يستمر الاضراب ، بعد أن يحرك وزير العمل الدعوى عشرين يوماً في مرفق هام جداً بهم المواطنين إما محروقات أو كهرباء أو غير ، فلذلك أرجو من الاخوان التروي .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : مع احترامي وتقديري لكل زميل لاحظ دائماً وليس في هذا القانون أن هناك إنجماً لتدليل العامل ، والذي يدل ولد يفسده ، فنحن نريد أن نوجد

التوازن حتى نحفظ حق العامل وحق صاحب العمل .

صاحب العمل إذا شدد عليه بمثل ما نذهب اليه في هذا المجلس قد يهزّب أمواله إلى الخارج ، فنحن نريد أن نترك فسحة لصاحب العمل لتشجعه ليحتفظ برأسماله في هذا البلد ، وفي نفس الوقت نضع القيود التي نحفظ حق العامل .

أما أن تطرق على حديدة واحدة حتى تقطع فأعتقد أنه : أمر غير مرغوب فيه .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الموضوع أنا أرى لا يأخذ مثل هذا الحوار وأن القضية مشادة بين طرفين وأن القضية تدلّل طرف على حساب طرف آخر ، نحن نطالب بالقانون ، يعني الذي يقول نريد أن يكون الأمر بقانون هل هو فعلاً يريد أن ينحاز لطرف ضد طرف آخر ؟ هذا الكلام غير وارد ، وإنما القضية كلها أنه بدل ان تكون المسألة مسألة نظام يمكن تغييره بيوم وليلة أن يكون هذا القانون مستقراً وثابتاً واضحاً معلوماً ، المجلس النيابي هو الذي يحدد مثل هذه الأمور وهو الذي يرسم المصلحة التي تهم الجميع سواء كان عامل أو رب عمل أو مصالح مختلفة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور لزيه عمارين .

الدكتور لزيه عمارين : شكراً سيدي الرئيس .

أعتقد ان هذه المادة من أخطر المواد التي وردت في هذا القانون وأكثرها حساسية ، وأعتقد أن حق العمال بالاضراب هو حق دستوري وهو مصان أيضاً في هذه المادة ، ولكن أي حق ؟ نحن مع الحرية ولكننا أيضاً مع الحرية المسؤولة ، لها حدود ، نحن مع الديمقراطية ولكن أيضاً الديمقراطية لها حدود ، وأي حق لأي إنسان يجب أن يكون له ضوابط وإلا قد يكون خطراً اجتماعياً واقتصادياً على أمن البلد .

وأعتقد أن هذه الفقرة مصانة ومتوازنة وأن تعديل اللجنة القانونية أيضاً جاء في مكانه ولا مكان لتخوف الاخوة الزملاء من هذه المادة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور طيبيشات .

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات : أنا برأيي هناك سوء فهم حول هذه المادة ، أولاً الاضراب مقرر حسب نص القانون وموضوع الاستثناء هو وضع نظام عام وليس لخلاف على نوع معين من الاضراب . وعندما يضعه مجلس الوزراء بتبني من أطراف الانتاج فباعتقادي هذا هو كل العدل وسيضع نظام عام لقواعد عامة للاضراب وليس لموضوع معين ومحدد ... شكراً .

هذا من النص

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٨ -

أ - إذا قام أي عامل باضراب محظور بموجب هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً عن اليوم الأول وخمسة دنانير عن كل يوم يستمر فيه الاضراب بعد ذلك ويحرم من اجرة عن الايام التي يضرب فيها .

ب - إذا اقدم صاحب العمل على اغلاق محظور بموجب هذا القانون فيعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار عن اليوم الأول وخمسون ديناراً عن كل يوم يستمر فيه الإغلاق بعد ذلك ويأزم بدفع أجور العمال عن الأيام التي يستمر الإغلاق فيها .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة " ١٣٨ " الفقرة " أ " مطروحة للمجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة . الفقرة " ب " ؟ موافقة . المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٣٩ -

أ - تختص محكمة الصلح بالنظر في الدعاوي الناشئة عن نزاعات العمل

معالي رئيس المجلس : شكراً ، اعتقد الموضوع أصبح واضح لا يحتاج الى كل هذا النقاش ، دعوني اخص ما لدي وإن كان هناك إضافات نستمتع للإضافات .

لدي إقتراح بشطب الفقرة " ج " ، لدي تعديل الزملاء الذين خالفوا اكثرية اللجنة القانونية بأن توضع آلية الاضراب في نصوص قانونية ثم لدي قرار اللجنة القانونية .

هذه تجمل آراء المجلس الكريم بمختلف آرائه وتوجهاته والفصل فيها لكم ، دعونا الآن لنطرح هذه الاقتراحات لنخرج برأي المجلس .

الرأي الأكثر بعداً وهو الاقتراح بشطب الفقرة " ج " . من مع شطب الفقرة " ج " ؟ لم ينجح الاقتراح .

وردني إقتراحين ، إقتراح من الزملاء المخالفين المرفق بالاضافة لأقتراح مماثل له من الشيخ عبد المنعم ابو زنت كلاهما يطلب تحديد آلية الاضراب في القانون ، من مع هذا الرأي ؟ لم ينجح الاقتراح .

رأي اللجنة القانونية بالموافقة على الفقرة " ج " مع التعديل المرفق " يتناسب من لجنة مختصة تمثل الوزارة والأطراف المعنية " .

من مع رأي اللجنة القانونية ؟ واضح أكثرية .

المادة ككل بقرائنها ، موافقة ؟ موافقة . المادة التي تليها .

فلو نغير كلمة " غيابياً " إذا كان بمثابة الوجاهي أو بالصورة الوجاهية ، لأنه الغيابي للقرارات الجزائية وهذه قرارات حقوقية .

معالي رئيس المجلس : إذن كيف تكون الصياغة ؟

السيد رئيس اللجنة : ومن تاريخ تليغه إذا بمثابة الوجاهي أو بالصورة الوجاهية ، وتشطب كلمة " غيابياً " .

معالي رئيس المجلس : موافق المجلس الكريم ؟ موافقة . المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤٠ -

أ - لا تسمع أي دعوى بشأن أي مخالفة ارتكبت خلافاً لأحكام هذا القانون أو أي نظام أو تعليمات صادرة بمقتضاه ما لم ترفع الدعوى خلال شهر واحد من التاريخ الذي ارتكبت فيه .

ب - لا تسمع أي دعوى للمطالبة بأي حقوق يرتبها هذا القانون بما في ذلك أجور ساعات العمل الإضافية مهما كان مصدرها أو منشؤها بعد مرور سنتين على نشوء سبب المطالبة بذلك الخفوق والأجور .

قرار اللجنة القانونية .

موافقة .

الفردية باستثناء الدعاوي المتعلقة بالأجور التي تختص سلطة الأجور بالنظر فيها بمقتضى هذا القانون وذلك بصورة مستعجلة بحيث يتم الفصل في الدعوى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ورودها للمحكمة .

ب - يستأنف قرار المحكمة الذي يصدر بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال عشرة أيام من تاريخ تفيهمه إذا كان وجاهياً ومن تاريخ تليغه إذا كان غيابياً ويترتب على المحكمة أن تفصل في الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إلى ديوانها .

ج - تعفى الدعاوي التي تقدم إلى محكمة الصلح من جميع الرسوم بما في ذلك رسوم تنفيذ القرارات الصادرة عنها .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة " ١٣٩ " الفقرة " أ " موافقة ؟ موافقة .

الفقرة " ب " ، موافقة ؟ السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : بالرغم من أنني موافق على قرار اللجنة لكن هناك تصحيح ضروري يمكن معالي وزير العدل يوافقني عليه ، لا يوجد في احكام القضايا العمالية أو الحقوقية أحكام غيابية ، هناك أحكام إما بمثابة الوجاهي أو احكام بالصورة الوجاهية .

هنا هنا

العمل العربية ومنظمة العمل الدولية
المصادق عليها من حكومة المملكة
الأردنية الهاشمية معمولاً بها .

قرار اللجنة القانونية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : المادة مطروحة
للمجلس ، موافقة ؟ تفضل .

السيد بسام حدادين : أحب أن أضيف
وكذلك الموائيق الدولية إلى آخر الفقرة ، هناك
موائيق تصدر عن الأمم المتحدة لها علاقة
بحقوق العمال والنقابات .

معالي رئيس المجلس : السيد حماد ابو
جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً
سيدى الرئيس .

نظراً لوجود شركات أجنبية في الأردن
ومن المتوقع أن تزدهر هذه الشركات في ظل
سياسة تشجيع الاستثمار ، ربما أن القوانين
الوطنية لهذه الشركات تحافظ على حقوق
العامل الخاصة عند نهاية الخدمة حيث تدفع
للعامل ما يضمن كرامته ، ومثل هذا الوضع غير
متوفر في قانون العمل الأردني حيث تم ربط
حقوق العامل مع مؤسسة الضمان الاجتماعي ،
وعند نهاية الخدمة أو انتهاءها لا يجد العامل ما
يلبي حاجاته الأساسية .

وعليه أقترح النص التالي الذي أرغب أن
أضيفه الى هذه المادة ونتمنى من معالي رئيس

معالي رئيس المجلس : المادة " ١٤٠ "
الفقرة " أ " موافقة ؟ موافقة .

الفقرة " ب " ؟ موافقة .

المادة ككل ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤١

- كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو أي
نظام صادر بمقتضاه لم تعين لها عقوبة
فيه يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن
خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار
ويشترط في ذلك أن تفرض على
المخالف العقوبة المنصوص عليها في
قانون العقوبات المعمول به إذا كانت
العقوبة المقررة للمخالفة فيه أشد مما هو
منصوص عليه في هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
بالموافقة على المادة كما وردت ، موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤٢

- تعتبر اتفاقيات العمل المعقودة مع منظمة

اللجنة أن يفيدني إذا كانت المادة المعروضة علينا
تفي بهذا الغرض .

الاقتراح : - على الشركات الأجنبية أن
تطبق لوائحها الداخلية بما يخص حقوق العمال
عند نهاية الخدمة إضافة إلى أي حقوق يرتها
قانون العمل الأردني .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس
اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي
الرئيس .

إقتراح الاخ حماد وجيه لكن الشركات
الأجنبية عندما التي تعمل في الأردن هي
تخضع لقانون العمل الأردني . ولذلك جميع
الحقوق المقررة للعمال في قانون العمل الأردني
الذي يكون ساري المفعول تلتزم به هذه
الشركات وهي ملزمة بدفع حقوق العامل
كاملة . فإذا كان خاضعاً للضمان الاجتماعي
أيضاً تحسب له المدة في الضمان الاجتماعي
لغايات العجز أو التقاعد أو الشيخوخة ، وإذا
كان غير مشمول فتطبق أيضاً الأحكام الخاصة
بالعامل الذي لا يكون مشمولاً بأحكام نظام
الضمان الاجتماعي .

فأرى أنها من قبيل التزيد هذه المادة ،
هي مادة جيدة ولكنها من قبيل التزيد ..
شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد
عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : المادة " ١٤٢ "
تعتبر اتفاقيات العمل المعقودة سارية
المفعول ، لكن إذا حصل أي تعارض بينها وبين
قانون العمل أو أي تناقض ما هي المرجعية
للموضوع هل هو قانون العمل الأردني أم تلك
الاتفاقيات ؟

معالي رئيس المجلس : معالي وزير
العدل .

معالي وزير العدل : شكراً سيدى
الرئيس .

حقيقة عندما وضعت صياغة مشروع
هذا القانون أخذ بالاعتبار مراعاة جميع
الاتفاقيات العربية والدولية التي وقع عليها
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية .. مشكوراً
سيدى .

معالي رئيس المجلس : أعتقد أن
واضح في هذه القضية ، هناك إقتراح من الزميل
بسام وإقتراح من الزميل حماد .

بداية إقتراح بسام .

السيد بسام حدادين : إقترحت إضافة
الموائيق الدولية حيث أن هناك مجموعة من
الموائيق تصدر جزء منها وافقت عليه الحكومة
وجزء لم توافق عليه .

معالي رئيس المجلس : الزميل بسام
يقترح إضافة والموائيق الدولية ، من مع هذا
الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح . أحي حماد أرجو
أن تقر إقتراحك .

هذه من أجل

السيد حماد أبو جاموس : أسحب الاقتراح .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، المادة " ١٤٢ " قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة . المادة التي تليها .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤٣

- مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية . موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة . السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٤٤

- يلغى (قانون العمل) رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ والتعديلات التي أدخلت عليه على أن تبقى الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه والتي لا تخالف أحكام هذا القانون سارية المفعول لمدة لا تزيد على سنتين وذلك إلى أن يتم إلغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقاً لأحكام هذا القانون .

قرار اللجنة القانونية موافقة

معالي رئيس المجلس : الزملاء الأفاضل أنا أعتقد أنه علينا أن نناقش المادة " ٣٢ " قبل إقرار المادة ، لأن هذه المادة تلغي قانون وبالتأكيد يجب أن يحل مباشرة محله قانون جديد . لا بد من مناقشة المادة " ٣٢ " قبل إقرار المادة " ١٤٤ " ، تفضل معالي رئيس اللجنة أو السيد المقرر ما تم في موضوع المادة " ٣٢ " .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة لم تجتمع اللجنة القانونية بشأن المادة " ٣٢ " ولكن بعد الاطلاع على قانون العمل الساري المفعول وبعد الاطلاع على قرارات التفسير ورأي ديوان الرأي والتشريع في رئاسة الوزراء الذي يرى أن هذه المادة عادلة ، بحيث أن العامل الذي يخضع لقانون الضمان الاجتماعي إذا كان لديه مدة عمل سابقة لتطبيق أحكام قانون الضمان الاجتماعي يأخذ عليها مكافأة نهاية خدمة من رب العمل إلى اليوم الذي شمله أحكام قانون الضمان الاجتماعي .

ويقول هذا الرأي أيضاً بأن التقاعد وبدل المعجر والشيخوخة هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة ، ولكن قياساً على الميزات التي يتمتع بها بعض العاملين بقوانين أخرى ، رأيت أن أخرج باقتراح وسط . تصبح هذه المادة فقرة " أ " ونضيف عليها فقرة " ب " ، يعني تبقى الفقرة " أ " " يحق للعامل " مع شطب " مع

مراعاة أحكام المادة " ٢٨ " لأنه كلام لغو ماله قيمة .

يعني تصبح المادة من فقرتين ، " أ " " يحق للعامل الذي يعمل لمدة غير محدودة ولا يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي وتنتهي خدمته لأي سبب من الأسباب الحصول على مكافأة نهاية الخدمة بمعدل أجر شهر عن كل سنة من خدمته الفعلية ، ويعطى عن كسور السنة مكافأة نسبية وتحتسب المكافأة على أساس آخر أجر تقاضاه خلال مدة استخدامه . أما إذا كان الأجر كله أو بعضه يحسب على أساس العمولة أو القطعة فيعتمد لحساب المكافأة المتوسط الشهري لما تقاضاه العامل فعلاً خلال الاثني عشر شهراً السابقة لانتهاء خدمته ، وإذا لم تبلغ خدمته هذا الحد فالمتوسط الشهري لمجموع خدمته . وتعتبر الفواصل التي تقع بين عمل وآخر ولا تزيد على شهر كأنها مدة استخدام متصلة عند حساب المكافأة " .

هذه الفقرة " أ " وهذا لا خلاف عليه ، أنه إذا لم يكن خاضعاً لأحكام الضمان الاجتماعي فيقاضى مكافأة نهاية الخدمة . أنا أقترح فقرة " ب " ، أما إذا كان العامل خاضعاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي فيقاضى مكافأة نهاية الخدمة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعادل نصف المكافأة المنصوص عليها في الفقرة " أ " من هذه المادة .

ولماذا اقترحت النصف ، الحقيقة مقابل

المكافأة قانون الضمان الاجتماعي ألغى المكافأة للعامل الخاضع لأحكامه واعتبر بديل هذه المكافأة هي التقاعد وبدل المعجر وبدل الشيخوخة .

بعض الآراء تقول يجب أن نعطي العامل مكافأة نهاية الخدمة من مؤسسة الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى هذه الحقوق . أنا أقول أن إعطاء العامل تقاعد المعجر أو الشيخوخة أو أي سبب آخر من الحقوق التي يعطيه إياها قانون الضمان الاجتماعي هي فعلاً عادلة وأفضل من مكافأة نهاية الخدمة . ولكن نريد للعامل الذي لم يكمل مدة التقاعد المنصوص عليها في الضمان الاجتماعي ، هذه حالة موجودة كثيراً في المجتمع ، نريد له عندما عمله لأي سبب من الأسباب أن يتقاضى شيئاً يستطيع أن يعمل به شيئاً لابنائهم ، يستطيع أن يصرف على نفسه وعلى عائلته إلى حين أن يجد عملاً آخر .

ولذلك اقترحت أن تكون المكافأة للعامل الذي هو خاضع لقانون الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى حقوقه المقررة في قانون الضمان الاجتماعي أن يعطى مكافأة تعادل نصف المكافأة التي يأخذها العامل من رب العمل عندما لا يكون خاضع لقانون الضمان الاجتماعي .

بعض الآراء قالت أن هذا سيكلف المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي كثيراً ، وأنا أقول أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لن تخسر بهذه المكافأة التي ستدفعها للعامل . وأعتقد أن الحكومة تريد لهذه المؤسسات أن

هكذا منذ الأصل

تضخ شيئاً من المال في الشارع الأردني وفي السوق الأردني ، وأحب أن أوضح للأخوة الكرام أن هذه الأموال لا تتحول إلى عملة صعبة وتصدر إلى الخارج ، هذه ستزيد من إنتعاش السوق الاقتصادي . بالفعل ستكون في الدورة الاقتصادية مثل آخر الشهر لما يكون السوق عندنا موسمه مرتفع لما يستلموا الموظفون والعسكريين رواتبهم .

ولذلك عندما تضخ هذه المبالغ في السوق أعتقد أنها ستنتعش الاقتصاد وسيستفيد منها الجميع وأعتقد أنها ليست مسببة لخسارة صندوق الضمان الاجتماعي ، فأقترح الموافقة عليها .. وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : شكراً سيدي الرئيس .

نحن نحترم هذا الرأي الذي ورد من معالي الزميل رئيس اللجنة ونقول أننا نهتم بحقوق العمال وأي زيادة فيها يستطيع المجتمع أن يدفعها هي زيادة في مكانها .

بادئ ذي بدء أرجو أن أقول أن أموال الضمان الاجتماعي ليست أموالاً حكومية فهي أموال للعمال ، نقاضي أي مبلغ زائد منها هو أخذ من حقوق هؤلاء العمال فهي ليست أموال عامة .

الامر الثاني أن هذه الأموال إذا لم يكن الصرف منها وفقاً لأصول مستقرة ثابتة قد لجئي

على كل موجودات مؤسسة الضمان الاجتماعي خلال عدد قليل من السنوات ، وبالتالي سيدفع الثمن الكبير العامل ، فرب العمل قد اكتفى بأن دفع حصته عن العامل إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي . وبالتالي لو كنت رب عمل لأيدت أن يأخذ العامل مكافآت مضاعفة من مؤسسة الضمان الاجتماعي فهو لا يدفع شيئاً من ذلك .

ثالثاً : - إنني قد تحدثت مع معالي الزميل رئيس اللجنة القانونية وقلت أن هذا الامر بحاجة إلى حسابات إكثارية كبيرة ، ما هو الأثر المترتب على مثل هذا القرار خلال خمس سنوات ؟ أنا أعتقد بأنه سيكون بأكثر من مئة مليون خلال الخمس سنوات القادمة ، وهو الامر الذي يعني أن مؤسسة الضمان الاجتماعي ستراجع بشكل كبير .

الامر الأخير ، أن موضوع الضمان الاجتماعي هو ليس موضوع قانون العمل ، عندما نبحث في قانون الضمان الاجتماعي نتحدث عن عملية تحسین حقوق العامل هناك ، هنا نحن نتحدث عن حقوق العامل الذي ليس مشمولاً بالضمان . أما العامل المشمول بالضمان فمكان الحديث عن حقوقه في قانون الضمان الاجتماعي في ذلك الوقت عندما يعرض هذا القانون على هذا المجلس .

النقطة الأخيرة ، أن موضوع الضمان الاجتماعي قد استقر خلال خمسة عشر عاماً ، أي تغير فيه لكن يكون معروف النتائج . تمنى الحكومة أن يبقى الامر كما هو أن يكون هذا

الاقتراح الذي ورد من معالي الزميل جزءاً من بحثنا لقانون الضمان الاجتماعي ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عويضة .

الدكتور محمد عويضة : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة المشكلة يمكن تلخيصها فيما يلي ، العامل سابقاً حسب قانون العمل الساري حتى الآن قبل قانون الضمان كان يأخذ من رب العمل مكافأة نهاية الخدمة بهذا المقدار المذكور . لما جاء الضمان الاجتماعي الغيت هذه المكافأة من حيث الواقع ، لكن قام عدد كبير من العمال ورفعوا قضايا إلى المحاكم العمالية فحكمت لهم بالفرق بين ما يدفعه الضمان للعامل وبين حقه في نهاية الخدمة .

لذلك أظن أن الذي يدفعه الضمان الآن للعامل كما حكمت المحاكم في عدة حالات أقل من حق نهاية الخدمة . وعليه الاقتراح الذي أبداه معالي رئيس اللجنة القانونية موضوع النصف جيد واطنه يعدل الكفة ، لكن السؤال لماذا يكون من الضمان ؟ يعني صاحب العمل في القانون القديم كان يدفع أكثر مما يدفعه الآن للضمان ، الكلام للرئاسة ، صاحب العمل كان يدفع تعويض نهاية الخدمة أكثر مما يدفع للضمان ، وبالتالي الجانب الذي وفر عليه هو صاحب العمل والذي ينبغي أن يدفع إما صاحب العمل وأما بنفس النسبة بين صاحب العمل وبين الضمان .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي تصحيح أرقام ، رب العمل كان يدفع شهراً عن كل سنة بمعنى ٣/٨ % ويدفعها بعد أن تنتهي خدمة العامل أي بعد ثلاثين عاماً عندما تصبح قيمة العملة لا تمثل ربعها أو نصفها . الآن هو يدفع هذا المبلغ شهراً بشهر وبالعملة في وقتها والمبلغ أكثر من ٨ % ، وهذا المبلغ يشغل وفوائده وأرباحه لمصلحة العامل . فرب العمل في الضمان الاجتماعي يدفع في يقيننا ما يتجاوز ضعف ما يدفعه بتعويض نهاية الخدمة ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ محمد داوود .

السيد محمد داوود : فقط مداخلية ، أنا حسبت لو العامل على نظام الضمان الاجتماعي أو على نظام مكافأة نهاية الخدمة ، عملت معادلة رياضية فلاحظت أن العامل وضعه في قانون الضمان الاجتماعي أفضل من وضعه في مكافأة نهاية الخدمة التي هو شهر عن كل سنة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : ما كنت سأقوله قاله السيد محمد داوود .. شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ خليل حدادين .

هكذا من الأصل

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

الضمان الاجتماعي بدأ في الاردن في بدايات ١٩٨٠ ، لكن هناك عمال كانوا يعملوا مؤسسات قبل هذا التاريخ واستمروا في تلك المؤسسات وخضعوا للضمان الاجتماعي ، يعني لا أرى في القانون ما يضمن حقهم في مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة لاشتراكهم في الضمان الاجتماعي ، أرجو التوضيح من معالي رئيس اللجنة .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي أبدأ من حيث انتهى الاستاذ خليل حدادين ، الحقيقة هذه واضحة ومستقرة عليها المحاكم إذا كان العامل عنده مدة غير مشمولة بقانون الضمان الاجتماعي ، قبل ١٩٨٠ ، ومدة مشمولة بالضمان الاجتماعي يتقاضى من رب العمل مكافأة نهاية الخدمة عن المدة الواصلة الى حد تطبيق أحكام قانون الضمان الاجتماعي عليه . لا خلاف في هذا الموضوع واستقرت المحاكم على ذلك ، بعد ذلك يطبق عليه أحكام قانون الضمان الاجتماعي .

أريد أن أنتقل الى الدكتور عريضة ، الدكتور عريضة قال أقل وأكثر ، أنا مع تصحيح الحساب . كان يدفع رب العمل أجر شهر كمكافأة في نهاية الخدمة للعامل عن الأربع سنوات الأولى ، لاحظ القانون الساري للمفعول ، ثم يدفع عن السنوات التي تزيد عن

الأربع سنوات الأولى من خدمة العامل نصف شهر . الآن في هذه المادة شهر يعني هذا تحسين للعامل يأخذ مكافأة نهاية خدمة شهر إذا ما كان خاضع للضمان الاجتماعي .

نحن نريد أن نضيف حكماً جديداً ، الحكم الجديد هو ما اقترحتة أنا في الفقرة " ب " ، أعتقد أن التخوفات التي أبداه معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية من أن الضمان الاجتماعي قد تنفذ أمواله ، أنا أعتقد أن هذا التخوف غير وارد إطلاقاً . يعني لما يدفع للعامل مكافأة نهاية خدمة تعادل نصف المكافأة التي كان سيحصل عليها لو لم يكن خاضعاً للضمان الاجتماعي أعتقد أنها لا تؤثر على أموال الضمان الاجتماعي الفائضة والزائدة عن الحاجة والتي هي أموال العمال حقيقة وليست هي مال عام بمعنى مال خزينة ، هي مال عام ولكنها ليست أموال خزينة هي أموال العمال ومخصصة للعمال .

رب العمل ماله ذنب يدفع الآن مكافأة نهاية الخدمة إذا كان عامله خاضع للضمان الاجتماعي لأنه زادت عليه الكمية ، صار يدفع ١٠٪ من راتب العامل كل شهر مثلما ذكر معالي نائب رئيس الوزراء . صار يدفع كل شهر ١٠٪ من راتب العامل فيدفع بالنسبة كلها راتب شهر و ٢٠٪ إضافة للذي كان يدفعه في السابق كمكافأة نهاية الخدمة . ولكن كان عليه حقوق أخرى ، بدل إشعار وإذا كان الفصل تعسفي وبدل الاعياد .. الخ هذه حقوق مقررة في القانون السابق وفي القانون الحالي .

معالي وزير العمل : شكراً سيدي الرئيس .

أرجو أن أوفق في توضيح التالي للأشرف الزملاء الأفاضل أثرت زوبعة على هذا الموضوع وكتبت الصحف وكان هناك آراء متعددة ومختلفة ، بمفهوما الموضوع يتلخص في ثلاثة أمور محددة .

الامر الاول : - موضوع مكافأة نهاية الخدمة الذي هو غير منتسب للضمان الاجتماعي وهذا محدد وواضح وصريح يعود على رب العمل .

أما الذي ينتسب الى الضمان الاجتماعي فهناك مادة في قانون الضمان الاجتماعي حددت هذه المكافأة وهي المادة " ٧٣ / أ " وأعطت حق العجز والشيخوخة والوفاة .

النقطة الثالثة عبارة عن مكتسبات أخرى ، قد يجوز أن يكون هناك إتفاقيات جماعية أو فردية مع صاحب العمل تعطي امتيازات أكثر من قانون العمل الساري للمفعول أو الذي هو بين أيدينا وما هو معمول به في الضمان الاجتماعي ، وفي هذه الحالة تكون هذه مقررة بموجب الاتفاقية التي جرت بين الاطراف الثلاث .

سيدي الرئيس ، هذه المادة تتحدث عن حق العامل الغير مشمول بقانون الضمان الاجتماعي ، لدي هنا قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين لعام ١٩٨٣ ، إذا ارتأت

الآن نحن بصدد حالات معينة ، عامل يعمل مشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي ، رب العمل أو المؤسسة تدفع عنه ١٠٪ ، هو يدفع أيضاً ٥٪ من راتبه الى مؤسسة الضمان الاجتماعي ، فمجموع ما تتقاضاه المؤسسة ١٥٪ من الراتب ، ١٠٪ من المؤسسة و ٥٪ من العامل .

ما المانع أن يتقاضى نصف شهر مكافأة نهاية خدمة عن كل سنة خدمة خدمها هذا العامل حتى يجد عملاً آخر ، أو حتى يبني بيت لأولاده ، أو حتى يزوج أحد أبنائه هذه الخدمة وبعد أن يكون أفنى زهرة شبابه . هذه لا تؤثر إطلاقاً على أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لديها فائض بالأموال وهي لا تجد مكاناً تستثمر فيه هذه الاموال سوى أن تضعها في البنوك بفائدة بسيطة جداً ، بعض المرات تصل الى ٥٪ تدفعها البنوك على أموال للمؤسسة .

لذلك أنا أجد من العدالة بمكان أن يقر التعديل الذي اقترحتة في الفقرة " ب " وإذا رأت الحكومة بعد ذلك أن هذا قد يفسد مؤسسة الضمان الاجتماعي القانون ليس أمراً دائماً ، القانون أمر يتغير ويعدل ويقدم تعديل من الحكومة .

لذلك أنا أرى أن يعطى العامل هذه الميزة التي قد تقبه حر الصيف وبرد الشتاء .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العمل .

هكذا من الأصل

الرئاسة الجلية أن أقر هذا القرار ليكون هناك وضوح أكثر .

قرار رقم " ٢ " لسنة ١٩٨٣ - " يلتزم رب العمل بدفع مكافأة نهاية الخدمة للمستحقة للعاملين لديه عن المدة السابقة لتطبيق أحكام قانون الضمان الاجتماعي وذلك عملاً بأحكام المادة " ١٩ " من قانون العمل النافذ . وتكون مؤسسة الضمان الاجتماعي ملزمة بالحقوق المقررة عن المدة اللاحقة وذلك مقابل باقي المكافأة عملاً بأحكام المادة ٧٣ / من قانون الضمان الاجتماعي " هذا هو القرار الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين ، واعتقد ان الموضوع واضح ولا يحتاج الى أكثر من هذا التفسير .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ لياض جرار .

السيد لياض جرار :

بسم الله الرحمن الرحيم
إن المكافأة للعامل الأردني حق مكتسب له منذ ١٦ نيسان ١٩٥٥ بموجب قانون تعويض العمال رقم " ١٧ " لسنة ١٩٥٥ ، وأكدها قانون العمل رقم " ٢١ " لسنة ١٩٦٠ في المادة " ١٩ " منه ، والحق المكتسب للعمال حفظه قانون العمل الحالي في المادة " ٧ " منه .
لذلك أقترح مع مراعاة أحكام المادة " ٢٨ " على صاحب العمل صرف مكافأة نهاية الخدمة للعامل الذي يعمل لديه راتب شهر واحد عن كل سنة خدمة إعتباراً من أو بعد

السادس من نيسان ١٩٥٥ ، ولا تخضع المدد السابقة لهذا التاريخ لغايات احتساب مكافأة نهاية الخدمة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : شكراً معالي الرئيس .

في الواقع أنا أؤيد ما اقترحه معالي الاخ ابو فيصل لان هناك اسباباً مهمة جداً ، أولاً العامل الذي يفصل من عمله قبل أن يبلغ الستين لا يستفيد ولو بلغ المدة القانونية لتقاضي التقاعد من الضمان الاجتماعي ، فينتظر التقاعد حتى يبلغ الستين ، والتعويض على العامل بأجر نصف شهر من سنوات الخدمة هو أمر فيه عدل ورحمة للعامل ، فمعظم عمالنا الذين يخضعون لقانون الضمان الاجتماعي يفصلون من أعمالهم قبل أن يبلغوا الستين وينتظرون حتى يبلغوا الستين ، وكثير منهم يتوفى قبل ان يبلغ الستين أو أن يتقاضى راتب شهر تقاعدي واحد .

لذلك من العدل أن يصرف له تعويض من الضمان الاجتماعي نصف شهر لمدة الخدمة . ثم ما الفائدة التي تعود على العامل من هذه الاموال التي تعمل بها مؤسسة الضمان من شراء وفنادق ومشاريع أخرى سوى رفع رواتب المستخدمين في هذا الضمان . وهناك تصرفات لا تنطرق اليها الآن لأن محلها في وقت آخر .

لذلك أنا أؤيد اقتراح الاخ ابو فيصل أن

يكون هناك تعويض نصف شهر للعامل بعد فصله من العمل .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : شكراً معالي الرئيس .

أنا لا أعتقد أن نقطة النقاش هي مكافأة نهاية العمل ، مكافأة نهاية الخدمة كما تحدث الاخ ابو طارق مكافأة مستقرة منذ الخمسينات وانتهى ، وبالتالي واجبة الدفع . عندما جاء قانون الضمان الاجتماعي سنة ١٩٨٠ استبدل مكافأة نهاية الخدمة بأمرين آخرين ، إما أن يدفع للعامل تقاعد وإما أن تدفع له مكافأة ، ونصت عليها المادة " ٤٥ " من قانون الضمان الاجتماعي . قالت " إذا انتهت خدمة المؤمن عليه دون أن يبلغ سن الستين " ، بمعنى آخر أنه ما طلع له التقاعد ، " أو الخامسة والخمسين بالنسبة للمرأة يصرف له التعويض دفعة واحدة وفقاً للقواعد والاسس التالية : -

- ١٠٪ من متوسط الاجر السنوي إذا كان الاشتراك ستين شهر " ١٠٪ أكثر من شهر عن السنة .
- ١٢٪ إذا كانت الخدمة بين ٦٠ - ١٢٠ شهر .
- ١٥٪ إذا كانت الخدمة أكثر من ١٢٠ شهراً .

قانون الضمان الاجتماعي أيها الأخوة ذهب لمكافأة نهاية الخدمة وفصلها تفصيلاً

شافياً ، ما ذهبت اليه الحكومة أننا نأمل أن يبحث هذا الامر مع قانون الضمان الاجتماعي وليس مع قانون العمل .

في قانون العمل مشكلتنا هي المدة السابقة لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي ، أما المدد اللاحقة فهو امر سيرتب على الضمان الاجتماعي وليس على وزارة العمل . وتتمنى أن يكون المسؤولون عن الضمان ومحاسبوهم واصحاب الحساب الدكوارتي ، الذي لا أعرف ترجمته باللغة العربية ، أن يكونوا جالسين ليعرفوا ما هي الآثار المترتبة على أي اقتراح لتحسين أوضاع العمال ونحن معها . لكن يجب ان تكون الصورة لدينا واضحة ماذا سيرتب عليها من أي اقتراح جديد .

ولن يكون بالامكان أيها الاخوة بعد ان يحصل العمال على أي ميزة جديدة أن تراجع عنها إذا تبينت خطورة ذلك ، أما أموال الضمان الاجتماعي فهي أموال يعرف الزملاء الكرام أنه عندما أقر القانون كان المبدأ أنه خلال العشرين سنة الاولى ترلفج موجودات الضمان الاجتماعي بحيث تصبح استثماراتها كانية لتغطية حقوق العمال . أي إضافة جديدة لضمائم يستحقها العمال وما زالت لم تفتح بعد من الضمانات الصحية تعني القضاء على هذا الموجودات ، وكثير من الضمانات في الدول المتقدمة تعاني الآن من الانحلال والتراجع .

تأمل الحكومة أن يبحث موضوع نهاية الخدمة للتابعين للضمان مع قانون الضمان لأنه

هذا من أجل

تعديل للمادة "٤٥" في قانون الضمان الاجتماعي .. شكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

إن مكافأة نهاية الخدمة لم تأتي بسهولة بل أتت لنضالات عمالية عالمية وعربية ومحلية وبالتالي أصبحت من الحقوق المكتسبة للعمال ، واستقرت في الأردن منذ عام ١٩٥٥ .

وإذا استطاع العمال عالمياً وعربياً أن يحققوا حقوق أخرى فهذا من حقهم ، وإذا أتى الضمان الاجتماعي فآله حق آخر مكتسب للعمال لا ينفي الحق الآخر الذي حققته الطبقة العاملة إن كانت في بلداننا أو في غيرها .

فالضمان الاجتماعي ليس بديل عن مكافأة نهاية الخدمة ، وإذا تحدثت عن الأرقام الموظف في القطاع العام يدفع "٨٠٧٥٪" من راتبه الأساسي من أجل تقاعد ، بينما العامل يدفع "٥٪" من راتبه الاجمالي وصاحب العمل يدفع ٨٪ من راتبه الاجمالي فيصبح ١٣٪ من الراتب الاجمالي . هناك فرق كبير بين "٨٠٧٥٪" من الراتب الأساسي وهنا ١٣٪ من الراتب الاجمالي ، هذه أموال كبيرة جداً .

التي أصر على بقاء مكافأة نهاية الخدمة ، لكن أين تكون ؟ هل هي على الضمان الاجتماعي ؟ أم على اصحاب العمل ؟ .

الحقيقة أميل إلى أن تكون إلى جانب الضمان الاجتماعي لأن هناك أموال كبيرة جداً يجب استثمارها لصالح العمال ومن حقهم أن لا تلغى هذه الحقوق المكتسبة . إن مكافأة نهاية الخدمة حق مكتسب ، والضمان الاجتماعي والضمانات أتت نتيجة لنضالات حركة الطبقة العاملة في كل العالم ، وهذه الحقوق التي يجب أن لا تلغى ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة الموضوع مهم ويجب أن لا تسرع في اتخاذ قرار ، يعني إمكانية للضرر بصندوق الضمان الاجتماعي أو تختلف الآراء حول هذا الموضوع . الكلام الذي تفضل فيه نائب رئيس الوزراء في موضوع الضمان الاجتماعي ، يعني هناك تخوف أن العامل الذي يعمل لمدة عشر سنوات ولم يصل سنه إلى السن الذي يحصل من خلاله على تقاعد من الضمان الاجتماعي حقاً أنه مظلوم ، أو يخرج إلى الحياة العامة بدون إمكانية ولذلك يمكن أن يضيع .

لذلك التفكير يجب أن ينصب إلى محاولة دعم العامل في هذه الحالة عندما يتقاعد أو عندما يفصل من عمله دون أن يكون له حق الحصول على راتب من الضمان الاجتماعي . معالي نائب رئيس الوزراء افاد الآن أن

العامل يستطيع أن يحصل على تعويض إذا لا يريد أن يستمر في موضوع الضمان الاجتماعي إلى سن الستين .

إذا كان هذا الكلام صحيح إذن المادة الحالية تغطي ، أما إذا كان غير صحيح فأعتقد أن هناك ضرورة لدفع مبلغ من المال ، يجوز أن لا أتفق مع معالي أبو فيصل في نصف شهر عن كل سنة وإنما كما هو معمول في بعض القطاعات الرسمية أن تعطى مكافأة بالإضافة إلى التقاعد مثلاً مدة ثلاثة أو أربعة أشهر ، أن يوضع سقف للمكافأة التي يمكن أن تعطى للأسباب التي تكلم بها أبو فيصل لتدبير أمورهِ لحين الحصول على التقاعد .

فيمكن أن يوضع سقف لهذه النسبة حتى ليعد الضرر عن صندوق الضمان الاجتماعي كما هو متخوف .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : ألاحظ أحياناً أن بعض الآراء تذهب بعيداً ، أنا لا أحب أن أخالف الاخ مصطفى شنيكات لكن أتمنى أن اقراء معه المادة "٧٣" ، بكل الوضوح الذي قال الحقوق الجديدة لا تلغى السابقة ، لذلك اقول أنا نناقش قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي غائب عنا .

في المادة "٧٣ / أ" تقابل التزامات صاحب العمل لتأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء

بمقتضى هذا القانون مكافأة نهاية الخدمة المقررة وفقاً لأحكام قانون العمل المعمول به « عندما وضعت هذه المبالغ ليدفعها رب العمل لتقاعد المعجز والشيخوخة بديل عن مكافأة نهاية الخدمة وكان النص صريحاً وواضحاً ، وجاء قرار مجلس تفسير القوانين صريح وواضح ، وكل عامل يخرج من إطار قانون الضمان الاجتماعي قبل بلوغ سن التقاعد له تعويضات نهاية خدمة أعلى مما في قانون العمل وهي في قانون الضمان .

كل ما طلبناه أيها الحرة الكرام هو أن يبحث هذا الامر مع قانون الضمان الاجتماعي ما دام حقوقاً تترتب على الضمان ولا تترتب على رب العمل . هنا نتحدث عن حقوق متقابلة بين العامل ورب العمل ، في قانون الضمان الاجتماعي نتحدث عن حقوق العامل في مواجهة الضمان فنتحدث هناك ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : شكراً معالي الرئيس .

مع تقديري للمرافعة الجيدة التي ابدتها رئيس اللجنة القانونية وكذلك توضيحات معالي نائب رئيس الوزراء وكل منهما محق ، إنما أرجو من الزملاء الكرام أن لا يفوتنا أننا نتحدث عن حالة محددة ونصت عليها المادة "٣٢" وهو العامل الذي يعمل لمدة غير

هذا من أجل

محدودة ، هذا وضع له أحكام في قانون العمل ومتراطة مع كامل نصوص القانون .

بالإضافة إلى هذه المادة " ٣٣ " كذلك الأمر تعطي للعامل حقوق في مؤسسات له فيها حقوق بموجب أنظمة هذه المؤسسات .

لذلك من حصافة الرأي حتى لا تقع المحاكم في الغد في إجهادات مختلفة ونعمد إلى تفسير القوانين إلى ديوان تفسير القوانين ولجمل إزدواجية وتناقض بين القانونين اللذين يختصان بالعمل ، قانون الضمان الاجتماعي وقانون العمل .

هنا حقوق مقررة ما بين أطراف العمل ، صاحب العمل مؤسسة أو فرداً وبين عامل . فلذلك إختصاراً لوقتنا أرجو من الزلاء الكرام ولستمجمل الحكومة الموقرة بأن يطرح على هذا المجلس قانون الضمان الاجتماعي لنستطيع أن نوائم بين هذه الحالات وبين الحالات الواردة في قانون العمل حتى نخرج بمعادلة صحيحة وإلا وقعت المحاكم في إشكالات ، وليسفنا معالي وزير العدل ويتكلم صامت طول هذه المدة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس .

فيما يتعلق بالمكافأة التي يتقاضاها العامل الخاضع للضمان الاجتماعي عندما لا يكون له مدة تقاعد لازمة ، أريد أن أوضح لأخي أبو

سهل ، السؤال الذي سألته أن العامل إذا طلع من عمله فصلاً أو هو إختار أن يخرج أو انتهت المؤسسة التي عمل فيها ، هل يتقاضى مثلما ذكر معالي أبو عصام مدخراته من الضمان الاجتماعي إذا لم يكن أكمل مدة التقاعد ؟ أنا أقول لا يتقاضاها إلا إذا خرج من قانون الضمان الاجتماعي إلى قانون آخر .

بمعنى شخص كان يعمل في الحكومة ، موظف بعقد خاضع للضمان الاجتماعي ، ثم جاءت الوزارة التي يعمل فيها وصنفته بعد أن يصنف بأخذ مستحقته من الضمان الاجتماعي . ولكن أنا أحكي عن الذي يخرج ويرى في الشارع ، الذي يخرج ولا يلاقي عمل ، وهذا كثير في هذه الأيام حيث يوجد أزمة بطالة في الأردن . هذا الشخص يرى في الشارع ويتعذب حتى يجد عملاً ، يجب أن نصرف له مكافأة . يمكن أبو سهل حتم إقتراعي وأنا أوافق معه بتحسين الاقتراح بأن نضع سقفاً حتى نكون منصفين ١٠٠٪ . مثلاً أن نقول على أن لا تزيد هذه المكافأة على راتب ستة أشهر من آخر راتب يتقاضاه العامل ، هذا جيد ، في هذه الحالة يكون للشخص الذي عمل " ١٢ " سنة وليس للشخص الذي سيتقاعد من " ١٢ " سنة فأكثر هو صار قريب من التقاعد ويمكن يتقاعد ويتقاضى راتب الستة أشهر من آخر راتب يتقاضاه زائد (+) على أن لا يؤثر ذلك على حقوقه الأخرى في قانون الضمان الاجتماعي .

فاذا أبو سهل وافقني على ذلك سأحسن

إقتراعي إلى أن يكون الحد الأعلى لهذه المكافأة على أن لا يزيد على راتب ستة أشهر من آخر راتب يتقاضاه العامل ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة نحن نريد أن نعالج هذه الفجوة وهي الفجوة التي يمضي فيها العامل بضع سنوات وهو يعمل ثم يخرج من هذا المصنع وينتظر بعد ذلك حتى يبلغ سن الستين مثلاً ويبقى طول هذه الفترة في حالة انتظار حتى يأخذ مستحقته ، فهذه الفجوة لا بد من معالجتها . ولذلك الاقتراح الذي جاء به معالي رئيس اللجنة القانونية إقتراح جيد وهو يعالج هذه الفجوة في الحالات التي لا يأخذ فيها العامل هذا التعويض أو يطول به زمن الانتظار . ويمكن أن نحدد فعلاً بسقف معين على أن لا يزيد عن ستة أشهر فهذا جيد أيضاً .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة نحن نتكلم عن موضوعين ، الموضوع الأول العمال الذين ليسوا مشمولين بمظلة الضمان الاجتماعي ، وهؤلاء العمال محلولة مشكلتهم أنهم يستطيعوا أن يأخذوا تعويضاتهم إذا تركوا العمل .

أما العمال الذين يشملهم مظلة الضمان الاجتماعي فعند نهاية خدمتهم لهم حقوق ، تقاعد .. حقوق عجز ، حقوق ترميض . هذه العملية مبنية على أسس إقتصادية ومالية ، لا أستطيع أن أقول ستة أشهر أو ثلاثة أشهر أو شهر هذه عملية تحتاج إلى دراسة وافية لمعرفة مدى تأثيرها على موجودات الضمان الاجتماعي ، نحن لسنا ضد إعطاء العمال مكافأة إذا ثبت أن هذه الخصيلة سوف لا تؤثر على موجودات وأموال الضمان الاجتماعي التي هي ليست لهم بل للعمال جميعاً ، ولا نتكلم عن مبلغ معين نحن نتكلم عن الأجيال القادمة ، وهذا الموضوع لا يتعلق بقانون العمل كما أفاد نائب رئيس الوزراء ، يتعلق بقانون الضمان الاجتماعي .

لماذا نستعجل هذه الأمور في الوقت الحاضر وليس لدينا دراسة واقعية تبين أثر تلك الاقتراحات على موجودات وأموال الضمان الاجتماعي . نحن كلنا مع العمال ، أنا استغرب أننا منقسمون على أنفسنا وكأن هناك من يؤيد العمال ومن هو ضد العمال . كلنا أولادنا عمال ، نحن عمال لكن في مجالات مختلفة . أنا متقاعد اتقاضى تقاعدي على الخدمة التي خدمتها مثلي مثل منسب الضمان الاجتماعي . أرجو أن نكون عادلين منصفين للأجيال القادمة وأن لا نفسر مجرد إظهار أننا مع العمال أو ضد العمال ، وأعتقد أن مجال النقاش في هذا الموضوع يجب أن يكون في قانون الضمان الاجتماعي فقط وليس في هذا القانون .. وشكراً .

هنا من الأفضل

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الاستاذ محمد عودة المجادات .

السيد محمد عودة المجادات : شكراً
معالي الرئيس .

الموضوع الذي نبحثه موضوع هام وله
مساس بالمال العام وكذلك له مساس بحقوق
العمال . لذا اقترح أن نرفع الجلسة لمدة نصف
ساعة لتداول خارج هذه القاعة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : مع تقديري
لاقتراحك لكن اعتقد معظم الزملاء الذين
يرغبون بالادلاء بأرائهم قد ادلوا بأرائهم في هذا
المجلس وبقي بعض الزملاء نستمتع لأرائهم ثم
نحسم هذه القضية لعلها أوشكت على
الاستواء . معالي الاستاذ عبد الرؤوف
الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية
والتعليم : يا سيدي قد يتساءل احدهم أن
الحكومة عكست القرار على الضمان
الاجتماعي ومن سيأتي القانون و أحب أن
اطمئن الاخوان أن قانون الضمان الاجتماعي
هو قانون مؤقت وبين أيديكم .

ثانياً : - هذا القانون درج وفي هذا القانون
بشكل خاص على أن يسمع لأصحاب
الاختصاص ، كيف تبحث قضية تتعلق
بالضمان الاجتماعي ولم تجلس مع اصحاب
الاختصاص لتسائل معهم ما هي الآثار المترتبة
على هذا القرار ١١٩ .

أنا لا اعتقد أن وضع سقف للمبلغ أو
زيادة المبلغ أو إقصاء المبلغ هي القضية ، نحن
تحدثت عن الآثار المترتبة على تعديل قانون

الضمان الاجتماعي في قانون العمل ، هذه هي
النقطة الرئيسية .

قانون الضمان سيبحث ، أتمنى على
اللجنة القانونية أن تضعه في مقدمة القوانين في
الدورة القادمة ، وان يستدعي كل المختصين في
موضع الضمان حتى نأخذ رأيهم في الآثار
للمرتبة . أما سرعة إصدار القرار هذه هي النقطة
الوحيدة التي تحل منها الحكومة ، لسنا ضد
هذه الاقتراحات ، نحب ان تبحث الآثار
للمرتبة عليها . فأن كان ممكناً الأخذ بها فنحن
معه ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : ملاحظة صغيرة
إذا تكرتم ، بالرغم من كل النقاش الطويل
الذي استمعنا له لم يكن هناك أي اقتراح مبلور
سوى الاقتراح الذي قدمه معالي رئيس اللجنة
القانونية وجرى عليه بعض التعديلات ،
بالإضافة لاقتراح من الزميل فياض جرار .
لستطيع أن نتحدث في هذا الموضوع
طويلاً مع هذا الرأي ومن مع ذلك الرأي ، لكننا
لا نستطيع أن نخرج بنتائج إلا إذا كان هناك
اقتراحات محددة . لعلني استمع لاقتراحات
محددة لئتم تحديد موقف هذا المجلس في
هذا الموضوع . نقطة نظام الاستاذ ابراهيم
شحدة .

السيد ابراهيم شحدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية ، يعرف معالي الأخ ابو فيصل كم
أحترمه وكم أحب أن استمع الى رأيه ، ولكن
لنفر لي أن أتدخل نظامياً حيث أن الاقتراح

إحترامي لصاحبه ومع إحترامي للتوجه ..
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الأخ ابو فيصل
قدم لي الاقتراح مكتوباً وذيله باقتراح من عبد
الكريم الدغمي ، باعتقادي لم استمع أنه قال انه
اقتراح للجنة القانونية ، اقتراح من زميل وقد
سبق أن عاملت اقتراح الزملاء في المجلس الكريم
بمنتهى الاهتمام حتى أنني سمعت أحياناً
إحتجاجات بأن هذا الاقتراح لم يثنى عليه ومع
هذا أخذت كل الاقتراحات ولدي اقتراح آخر
من الزميل فياض جرار ، لكن الفصل في هذه
الاقتراحات جميعها يعود للمجلس الكريم أخي
ابراهيم وأنت خير من يعرف آلية النظام
الداخلي . الاستاذ محمد داوودة .

السيد محمد داوودة : شكراً معالي
الرئيس .

هذا الاقتراح لو طبق ، مثلاً عامل عمل
" ١٢ " عاماً في مؤسسة واستغنى عن خدماته
وسياًخذ " ٣ " أو " ٤ " أو " ٦ " شهور
مكافأة . هذا الامر سيقود إلى أن يترك عدد
كبير جداً من العمال وظائفهم ليحصلوا على
هذه المكافأة ثم ليعودوا للالتحاق بعمل آخر .
هذا يحدث خلل كبير في سوق العمل الاردني
وفي المؤسسة الاقتصادية مع إحترامي للحرس
الشديد على حقوق العاملين .

ثانياً : - أنا تكلمت في موضوع أن العامل
افضل له أن يتقاضى بموجب قانون الضمان
الاجتماعي على مكافأة نهاية الخدمة وحسب
وافترض أنه يأخذ " ٢٠٠ " دينار شهرياً لمدة

الذي تفضل به ليس إقتراحاً للجنة القانونية ولا
تقريباً على قرارها ، هو إقتراح فردي من أحد
الاخوة أصحاب السعادة النواب المحترمين ،
وكان يجب أن يحظى بما يحظى به إقتراح أي
نائب في المجلس لا أكثر ولا أقل . وحيداً لو
كان كل نائب يحظى بالوقت الذي لا احسد
الأخ ابو فيصل على ما حظي به من وقت
ولكنني أتمنى أن يتاح لغيره مثل هذا الوقت
ليدافع عن إقتراحه .

والناحية الاخرى ان الاقتراح ليس ذا
علاقة مباشرة بالقانون المطروح وهو غير
مكتوب وغير معمم ولم يدرس وهو على
جانب كبير من الاهمية ، ولا يعتبر فكرة أو
تعديلاً على مادة موجودة وإنما هو تعديل
لمنهجية وموازنة ومخصصات . أنا شخصياً
أرى نظامياً أنه لا يجوز بحثه على هذه الصورة
ولا يجوز التعامل معه في هذه المناسبة ولا يمكن
الحكم له أو عليه إلا إذا ورد في سياقه ...

معالي رئيس المجلس : أنت خرجت
على النظام .

السيد ابراهيم شحدة : أبدأ هذا في
صلب بالنظام ولا يجوز إطلاقاً أن يحشر
المجلس في قناة مرغماً ليبت في مسألة معينة لا
يقول النظام بأن نخرج من قانون الى قانون وأن
نخرج من موضوع الى موضوع وأن نضطر
اضطراباً إلى أن نحكم على مسألة أول ما
فهمة فيها أن النص لم يتضمن ما بين الأخ ابو
فيصل أنه يقصده من إقتراحه .

أدفع بعدم جواز بحث هذا الاقتراح مع

هذا من اجل

هذه المادة كما وردت وأن يؤجل الموضوع لحين بحث قانون الضمان الاجتماعي .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، هناك إقتراح يبحث هذه المادة " ٣٢ " في النص الوارد في المشروع الذي بين أيدينا حسب قرار اللجنة القانونية وتأجيل النقطة الأخرى التي وردت في إقتراحات الزملاء ومنهم الأخ عبد الكريم والأخ فياض إلى حين بحث قانون الضمان الاجتماعي وإلا سأطرح كل الإقتراحات الموجودة لدي .

لدي إقتراح من الزميل عبد الكريم الدغمي وإقتراح من الزميل فياض جرار ثم قرار اللجنة القانونية .

ساقراً بداية إقتراح الزميل فياض الذي ينص على استبدال المادة " ٣٢ " ، نقطة نظام . الدكتور هاشم الدباس : نريد أن نعرف معالي الرئيس إذا كان إقتراح أبو فيصل قانوني أو غير قانوني .

معالي رئيس المجلس : إقتراحه قانوني ، ثم يطبق القانون من الموازنة العامة إذا كان هناك موازنة لأي جهة كانت .

إقتراح الزميل فياض جرار كالتالي : - مع مراعاة أحكام المادة " ٢٨ " على صاحب العمل صرف مكافأة نهاية الخدمة للعامل الذي يعمل لديه راتب شهر واحد عن كل سنة خدمة إعتباراً من أو بعد السادس عشر من نيسان ١٩٥٥ ، ولا تخضع المدد السابقة لهذا التاريخ لتأيات احتساب مكافأة نهاية الخدمة . من مع هذا الإقتراح ؟ تعدد الأصوات .

" ٢٠ " سنة ، رب العمل سيدفع بموجب هذه المعادلة " ٤٨٠٠ " دينار للضمان الاجتماعي ، بموجب نظام مكافأة نهاية الخدمة سيدفع " ٣٧٠٠ " الفرق " ١١٠٠ " بواقع حوالي ٢٢٪ لصالح العامل .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : أنا الذي أفهمه أنه لا يجوز لمجلس النواب أن يضيف نفقة أو يحدد مكافأة ، نحن نحقق نفقة بالإقتراح على مؤسسة الضمان الاجتماعي وهو إعطاء مكافأة نهاية الخدمة وهي ستكلف الملايين ، وأعتقد أن هذا خارج نطاق سلطة البرلمان في هذا الوقت إلا في القانون نفسه .

معالي رئيس المجلس : تفضل . السيد عبد الباقي جمو : أنا أترح أن يبحث هذا الموضوع عندما يبحث قانون الضمان الاجتماعي وهو بين أيدينا وننتهي من هذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس : السادة الزملاء نحن الآن في موقف لا نستطيع أن نترك هذه المادة " ٣٢ " معلقة ، دعوني أخلص الإقتراحات . تفضل .

السيد عبد موسى النهار : معالي الرئيس .

التوضيح الذي أريد أن أوضحه هو أنه لن يخطر ببال الزملاء أن هناك عمالة وافدة يمكن أن تستفيد من هذا الموضوع وتأخذ هذه المبالغ وتقادر هذا الوطن . الذي أقرحه إقتراح محدد أن نوافق على

معالي رئيس المجلس : السيد أنور الحديدي . السيد أنور الحديدي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، لقد مضى على تجهيز هذا المشروع من قبل الحكومة ما يزيد على ثلاثة سنوات وقد حصلت تغييرات عديدة خلال هذه الفترة . لهذا فاني أسأل صاحبي المعالي وزير الصناعة والتجارة ووزارة التخطيط هل هذا المشروع ، مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ ، بمجمله يتفق مع سياسة الحكومة وتوجهاتها في تشجيع الاستثمار داخلياً وخارجياً خاصة وأن المؤتمر الاقتصادي القادم ...

معالي رئيس المجلس : أخ أنور أنت تتكلم خارج موضوع المادة المطروحة ، أرجو الالتزام بالمادة . السيد أنور الحديدي : بعد المادة ستمطيني فرصة ؟

معالي رئيس المجلس : اعطيك فرصة إذا كنت تطلب رد القانون عند طرح القانون كله على المجلس الكريم . المادة " ١٤٤ " مطروحة على المجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع المادة ١٤٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون . قرار اللجنة القانونية موافقة .

السيد الأمين العام : " ١٦ " من " ٦٢ " معالي رئيس المجلس : " ١٦ " من " ٦٢ " لم ينجح الإقتراح . الإقتراح الآخر إقتراح الزميل عبد الكريم الدغمي باعتبار ما ورد في المشروع فقرة " ١ " مع مراعاة تعديل اللجنة القانونية وإضافة فقرة " ب " كالتالي : - " أما إذا كان العامل خاضعاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي فيتقاضى مكافأة عن نهاية الخدمة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعادل نصف المكافأة المنصوص عليها في الفقرة " أ " من هذه المادة ، على أن لا تزيد هذه المكافأة عن راتب ستة أشهر من آخر راتب تقاضاه العامل وعلى أن لا يؤثر ذلك على أي حق آخر مقرر له في قانون الضمان الاجتماعي " . من مع هذا الإقتراح ؟ تعدد الأصوات " ١٧ " من " ٦٢ "

معالي رئيس المجلس : " ١٧ " من " ٦٢ " ولم ينجح الإقتراح . قرار اللجنة القانونية في المادة ؟ واضح موافقة . إذن نعود للمادة " ١٤٤ " السيد المقرر . السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع المادة ١٤٤ - يلنى (قانون العمل) رقم " ٢١ " لسنة ١٩٦٠ والتعديلات التي أدخلت عليه على أن تبقى الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه والتي لا تخالف أحكام هذا القانون سارية المفعول لمدة لا تزيد على سنتين وذلك إلى أن يتم إلغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقاً لأحكام هذا القانون . قرار اللجنة القانونية موافقة

هكذا منذ الإيجل

جدول رقم (٢)

الاسم	الوظيفة	الدرجة	الدرجة	الدرجة
الاسم	الوظيفة	الدرجة	الدرجة	الدرجة
أ	10	10	10	10
ب	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10	10	10	10
ح	10	10	10	10
ط	10	10	10	10
ث	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10	10	10	10
ح	10	10	10	10
ط	10	10	10	10
ث	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10	10	10	10
ح	10	10	10	10
ط	10	10	10	10
ث	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10	10	10	10
ح	10	10	10	10
ط	10	10	10	10
ث	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10	10	10	10
ح	10	10	10	10
ط	10	10	10	10
ث	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10	10	10	10
ح	10	10	10	10
ط	10	10	10	10
ث	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10	10	10	10
ح	10	10	10	10
ط	10	10	10	10
ث	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10	10	10	10
ح	10	10	10	10
ط	10	10	10	10
ث	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10	10	10	10
ح	10	10	10	10
ط	10	10	10	10
ث	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10	10	10	10
ح	10	10	10	10
ط	10	10	10	10
ث	10	10	10	10
ج	10	10	10	10
د	10	10	10	10
هـ	10	10	10	10
و	10	10	10	10
ز	10</			

[illegible]

القائمة الأدبية		الكتاب	مؤلف أو جزء من المؤلف	تاريخ
١	٢	٣	٤	٥
٦	٧	٨	٩	١٠
١١	١٢	١٣	١٤	١٥
١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥
٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥
٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠
٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥
٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠
٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥
٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠
٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥
٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥
٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠
٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥
٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠

الاسم	الصفة	الدرجة	الصفة	الدرجة
١٠	مفتي	١٠	مفتي	١٠
١١	مفتي	١١	مفتي	١١
١٢	مفتي	١٢	مفتي	١٢
١٣	مفتي	١٣	مفتي	١٣
١٤	مفتي	١٤	مفتي	١٤
١٥	مفتي	١٥	مفتي	١٥
١٦	مفتي	١٦	مفتي	١٦
١٧	مفتي	١٧	مفتي	١٧
١٨	مفتي	١٨	مفتي	١٨
١٩	مفتي	١٩	مفتي	١٩
٢٠	مفتي	٢٠	مفتي	٢٠
٢١	مفتي	٢١	مفتي	٢١
٢٢	مفتي	٢٢	مفتي	٢٢
٢٣	مفتي	٢٣	مفتي	٢٣
٢٤	مفتي	٢٤	مفتي	٢٤
٢٥	مفتي	٢٥	مفتي	٢٥
٢٦	مفتي	٢٦	مفتي	٢٦
٢٧	مفتي	٢٧	مفتي	٢٧
٢٨	مفتي	٢٨	مفتي	٢٨
٢٩	مفتي	٢٩	مفتي	٢٩
٣٠	مفتي	٣٠	مفتي	٣٠
٣١	مفتي	٣١	مفتي	٣١
٣٢	مفتي	٣٢	مفتي	٣٢
٣٣	مفتي	٣٣	مفتي	٣٣
٣٤	مفتي	٣٤	مفتي	٣٤
٣٥	مفتي	٣٥	مفتي	٣٥
٣٦	مفتي	٣٦	مفتي	٣٦
٣٧	مفتي	٣٧	مفتي	٣٧
٣٨	مفتي	٣٨	مفتي	٣٨
٣٩	مفتي	٣٩	مفتي	٣٩
٤٠	مفتي	٤٠	مفتي	٤٠
٤١	مفتي	٤١	مفتي	٤١
٤٢	مفتي	٤٢	مفتي	٤٢
٤٣	مفتي	٤٣	مفتي	٤٣
٤٤	مفتي	٤٤	مفتي	٤٤
٤٥	مفتي	٤٥	مفتي	٤٥
٤٦	مفتي	٤٦	مفتي	٤٦
٤٧	مفتي	٤٧	مفتي	٤٧
٤٨	مفتي	٤٨	مفتي	٤٨
٤٩	مفتي	٤٩	مفتي	٤٩
٥٠	مفتي	٥٠	مفتي	٥٠
٥١	مفتي	٥١	مفتي	٥١
٥٢	مفتي	٥٢	مفتي	٥٢
٥٣	مفتي	٥٣	مفتي	٥٣
٥٤	مفتي	٥٤	مفتي	٥٤
٥٥	مفتي	٥٥	مفتي	٥٥
٥٦	مفتي	٥٦	مفتي	٥٦
٥٧	مفتي	٥٧	مفتي	٥٧
٥٨	مفتي	٥٨	مفتي	٥٨
٥٩	مفتي	٥٩	مفتي	٥٩
٦٠	مفتي	٦٠	مفتي	٦٠
٦١	مفتي	٦١	مفتي	٦١
٦٢	مفتي	٦٢	مفتي	٦٢
٦٣	مفتي	٦٣	مفتي	٦٣
٦٤	مفتي	٦٤	مفتي	٦٤
٦٥	مفتي	٦٥	مفتي	٦٥
٦٦	مفتي	٦٦	مفتي	٦٦
٦٧	مفتي	٦٧	مفتي	٦٧
٦٨	مفتي	٦٨	مفتي	٦٨
٦٩	مفتي	٦٩	مفتي	٦٩
٧٠	مفتي	٧٠	مفتي	٧٠
٧١	مفتي	٧١	مفتي	٧١
٧٢	مفتي	٧٢	مفتي	٧٢
٧٣	مفتي	٧٣	مفتي	٧٣
٧٤	مفتي	٧٤	مفتي	٧٤
٧٥	مفتي	٧٥	مفتي	٧٥
٧٦	مفتي	٧٦	مفتي	٧٦
٧٧	مفتي	٧٧	مفتي	٧٧
٧٨	مفتي	٧٨	مفتي	٧٨
٧٩	مفتي	٧٩	مفتي	٧٩
٨٠	مفتي	٨٠	مفتي	٨٠
٨١	مفتي	٨١	مفتي	٨١
٨٢	مفتي	٨٢	مفتي	٨٢
٨٣	مفتي	٨٣	مفتي	٨٣
٨٤	مفتي	٨٤	مفتي	٨٤
٨٥	مفتي	٨٥	مفتي	٨٥
٨٦	مفتي	٨٦	مفتي	٨٦
٨٧	مفتي	٨٧	مفتي	٨٧
٨٨	مفتي	٨٨	مفتي	٨٨
٨٩	مفتي	٨٩	مفتي	٨٩
٩٠	مفتي	٩٠	مفتي	٩٠
٩١	مفتي	٩١	مفتي	٩١
٩٢	مفتي	٩٢	مفتي	٩٢
٩٣	مفتي	٩٣	مفتي	٩٣
٩٤	مفتي	٩٤	مفتي	٩٤
٩٥	مفتي	٩٥	مفتي	٩٥
٩٦	مفتي	٩٦	مفتي	٩٦
٩٧	مفتي	٩٧	مفتي	٩٧
٩٨	مفتي	٩٨	مفتي	٩٨
٩٩	مفتي	٩٩	مفتي	٩٩
١٠٠	مفتي	١٠٠	مفتي	١٠٠

Jeff in 11/10

[illegible]

تدقيق إجراءات التوظيف الخارجية		البيانات	
البيانات	البيانات	البيانات	البيانات
1/	100	2/	100
3/	100	4/	100
5/	100	6/	100
7/	100	8/	100
9/	100	10/	100
11/	100	12/	100
13/	100	14/	100
15/	100	16/	100
17/	100	18/	100
19/	100	20/	100
21/	100	22/	100
23/	100	24/	100
25/	100	26/	100
27/	100	28/	100
29/	100	30/	100
31/	100	32/	100
33/	100	34/	100
35/	100	36/	100
37/	100	38/	100
39/	100	40/	100
41/	100	42/	100
43/	100	44/	100
45/	100	46/	100
47/	100	48/	100
49/	100	50/	100
51/	100	52/	100
53/	100	54/	100
55/	100	56/	100
57/	100	58/	100
59/	100	60/	100
61/	100	62/	100
63/	100	64/	100
65/	100	66/	100
67/	100	68/	100
69/	100	70/	100
71/	100	72/	100
73/	100	74/	100
75/	100	76/	100
77/	100	78/	100
79/	100	80/	100
81/	100	82/	100
83/	100	84/	100
85/	100	86/	100
87/	100	88/	100
89/	100	90/	100
91/	100	92/	100
93/	100	94/	100
95/	100	96/	100
97/	100	98/	100
99/	100	100/	100

[illegible][illegible]

July 11, 1914

[illegible][illegible]

Jeffie Wilf

[illegible]

النسبة المئوية	اثر الانقسام
٢٠ - ٢٠	اثر النشام مفيدة لحركة الطرف العلوي
٢٠ - ٢٠	معدل ملتصق بالحسم
٢٠ - ٢٠	بك ١٠ درجات الى ١٥ درجة
٢٠	بك من ١٥ درجة الى ٩٠ درجة
٢٠ - ٢٠	بك ثمانية ١٥ درجة ولكن مع عدم القدرة على رفع الذراع
٢٠	اثر النشام المرفق مفيدة حركة البسط
٢٠	اروية ١٢٥ درجة
٢٠	اروية ١٢٥ درجة
٢٠	اروية ١٢٥ درجة
٢٠	قل من ١٥ درجة يكون البسط في حالة شي لاروية حادة
٢٠	اثره النشام ضعيف الركبة مفيد حركة السط
٢٠	ر ١٣٥ الى ١٧ درجة
٢٠	ر ٩ الى ١٣ درجة
٢٠	ر ٩٠ درجة أو القل
٢٠	اثره النشام يبراح القدم محدثة انحراف حافظه حسب الانتعاش
٢٠	اثره النشام مؤلة ومتفرقة حسب الموضع والانتعاش
٢٠	التشاب نخاعي عظمي مفرغ
٢٠	اسود واحد أو متعدد ومشتكر
٢٠	التشاب عظمي درسي
٢٠	التشاب نخاعي مع ناسور حسب الموضع
	الاورام
	عدد درسية:
٢٠	- عدد درسية متفحبة محدثة مخضنا والاما بسيطة
٢٠	- عدد درسية متفحبة مصحوبة بواسير
	الاورام الحيث
	تقدر العانة حسب العمر الناشئ من التداخل الجراحي العلاجي سبب بتر
	الاصابع طرف أو بحسب ابتكاس ابعاف غف التملبة
	اوعدم امسكان اجزاء العملبة
	الهرمي
	الهرمي كمرس مهي

مبادئ عامة

براعي عدم تغيير السنن الثابتة لدرجات التدرج القائمة من الإجابات إن هذا التدرج بسيط.

باختلاف عدة عوامل وهي

- ١ - من الحساب
- ٢ - النوبة أو الحرفة
- ٣ - وجود حالة مرضية سابقة للمرض الحاصل
- ٤ - العاهات المصحوبة بنشوب بعض أو أكثر الضار من هذه السنن فأمره على العامة دور التشخيص

Let it be

جدول رقم (٦)

رقم	الاسم المستحقة في المعاش	المستحقون
١	ارملة أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢	مستحق وأكثر من ولد	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣	ارملة أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤	مستحق وولد واحد والدين	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥	ارملة أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦	مستحق وولد واحد	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧	ارملة أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨	مستحق وولد واحد	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩	ارملة أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١٠	مستحق وأكثر من ولد والدين	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١١	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١٢	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١٣	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١٤	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١٥	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١٦	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١٧	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١٨	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١٩	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢٠	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢١	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢٢	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢٣	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢٤	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢٥	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢٦	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢٧	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢٨	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٢٩	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣٠	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣١	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣٢	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣٣	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣٤	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣٥	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣٦	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣٧	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣٨	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٣٩	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤٠	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤١	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤٢	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤٣	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤٤	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤٥	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤٦	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤٧	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤٨	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٤٩	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥٠	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥١	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥٢	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥٣	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥٤	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥٥	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥٦	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥٧	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥٨	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٥٩	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦٠	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦١	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦٢	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦٣	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦٤	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦٥	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦٦	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦٧	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦٨	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٦٩	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧٠	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧١	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧٢	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧٣	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧٤	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧٥	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧٦	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧٧	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧٨	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٧٩	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨٠	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨١	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨٢	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨٣	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨٤	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨٥	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨٦	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨٧	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨٨	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٨٩	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩٠	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩١	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩٢	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩٣	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩٤	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩٥	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩٦	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩٧	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩٨	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
٩٩	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)
١٠٠	مستحق أو أرامل أو زوج	١/٢ (نصف) ١/٢ (نصف)

ملاحظات:

١ - في حالة وراثة أو ودة ارملة مع مستحقها معذرت بوزن نصيبها من اولا معاشه انفسه التي يتقاضى معاشات وقت رواجها او وفاتها ويرجع نصيبه بالتساوي ويشترط ان لا يحاور معذرة المستحق لهم النسب الوصية بالمعاشة رقم (٦) ويسري عدل النصيب على الزوج المستحق في حالة وفاته

٢ - اذا قل ما يصح للوالدين في حالة رقم (١١) من النصيب شعبة وجود رجل يرد لاني الى الاربعه - عند وفاة احد الوالدين في الحالة رقم (١١) يزول نصيبه الى الارملة فان كانت قد تزوجت او تزوجت الى هذا النصيب الى الاولاد على الا يحاور مجموع المستحق لهم النسب الوصية بالمعاشة رقم (٦)

ستحل مثل نقابة المطاعم ، نقابة الميكانيك وكثير .

لذلك بعد شطب هذه المادة لم يعد هناك غطاء قانوني لثل هذه النقابات ، أنا لأمانع في إلغاء كلمة نقابة لأصحاب العمل من هذا النوع لكنني اقترح أن نظيف مادة ولا يخفى على أحد من الزملاء أثر هذه النقابات وأصحابها على الاقتصاد الوطني ، أقترح التالي أن نضع نص يقول يحق لأصحاب العمل في أي مهنة تأسيس هيئات أو جمعيات لهم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ... وشكراً .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : اعطيني الاقتراح مكتوب ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم ابو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس
قبل التصويت على القانون ككل لي
ملاحظات ...

معالي رئيس المجلس : ارجو أن لا نعود الى المواد استاذ عبد المنعم ، ما أقر من المجلس لا نعود له ، إذا كان هناك قضية عامة مريحة بك .

السيد عبد المنعم أبو زلط : قبل التصويت على القانون من حقنا المطالبة بالتعديل في إحدى المواد .

معالي رئيس المجلس : إذا ناقشناه يا شيخ كيف نرجع لنناقشه مرة ثانية ؟ يعني إذا

معالي رئيس المجلس : المادة " ١٤٥ " موافقة ؟ موافقة . القانون ككل ؟ الاستاذ أنور الحديدي .

السيد أنور الحديدي :

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد مضى على تجهيز هذا المشروع من قبل الحكومة ثلاث سنوات وقد حصلت متغيرات عديدة خلال هذه الفترة ، لهذا فأني أسأل صاحبي المعالي وزير الصناعة والتجارة ووزارة التخطيط هل هذا المشروع مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ ، بمجمله يتفق مع سياسة الحكومة وتوجهاتها في تشجيع الاستثمار داخلياً وخارجياً خاصة وأن المؤتمر الاقتصادي القادم يهدف بشكل أساسي الى تشجيع الاستثمارات التي نحن بحاجة اليها .

وتعلمون جميعاً إن الاردن بلد مرسل ومستقبل للعمالة في آن واحد .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

في المادة الثانية والتي تختص بالتعريف ، هناك الهيئة معرفة بالجهة التي تمثل أصحاب العمل ، ونحن في هذا المجلس قد شطبنا المادة " ١٠٩ " التي كان بموجبها في مشروع القانون يحق لأصحاب العمل أن يكون لهم نقابات . ونتيجة لشطب هذه المادة فإن ما يقارب " ٢٣ " نقابة قائمة مستقرة منذ سنوات

هنا من النص

كان تم نقاشه في هذا المجلس وأعطى المجلس رايه كيف نرجع مناقشه مرة ثانية ؟ لم يكن هناك سابقة في تاريخ مجلس النواب أن يعود المجلس الى المواد .

السيد عبد المنعم ابو زلط : الذي أعلمه قبل التصويت على القانون ككل عرفاً برلمانياً ...

معالي رئيس المجلس : لم يكن هناك عرف في العودة للمواد ، الزملاء موجودين والأمانة العامة إذا كان سبق أن هناك عرف في البرلمان الاردني أن نعود لمناقشة المواد تفصيلاً وتعديلاً وإضافة فأنا أول من يتبع هذا العرف . نقطة نظام الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : هذا جواب على إستفتاءك وأنت تطلب الرأي ، بالنسبة للقانون إذا قرئ كاملاً بحق لأي زميل أن يعلق إما بالرفض وإما بالقبول ، أما أن نعود للمواد مناقشة لا يجوز .

معالي رئيس المجلس : ولذلك أنا أعطي رأي عام ، يعني أنا سمعت من الاخ أنور كلام عام وليست قضية مواد ، الاخ خليل لبهنا الى قضية لكنه لم يعود لمناقشة مواد .

زملائي الافاضل ، هناك تساؤل من الاستاذ أنور الحديدي ، الحقيقة يا استاذ أنور لبست مكلفاً بهذه الاجابة ولكني أعتقد أن أي قانون يصل الى هذا المجلس هو تعبير عن وجهه نظر الحكومة ، بالرغم من وجود الحكومة وهي تستطيع أن تجهيك ، لكنني أعتبر أنه تعبير عن

سياسة الحكومة ، استاذ خليل موضوع نقابات أصحاب العمل أرجو أن نستمع لمعالي وزير العمل لرأيه في هذا الموضوع . تفضل معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً سيدي الرئيس .

حقيقة نحن مع ما توجهت اليه اللجنة القانونية بحذف نقابات أصحاب العمل ، هذا الموضوع ينسجم كلياً مع إتفاقيات العمل العربية والدولية التي تتحدث عن نقابات عمال وفي الجهة المقابلة عن منظمات أصحاب عمل أو هيئات .

لذلك سيدي الرئيس المطلوب هو تحقيق التوازن ولا يتحقق التوازن بالتسمية نقابة مقابل نقابة ، المعمول به حالياً عربياً ودولياً هو هيئات او تنظيمات أصحاب العمل وهذا وارد في التعريفات في القانون وقد تم تعريف ما هي الهيئة وهي الجهة التي تمثل أصحاب العمل ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : أنا أتكلم نظامياً ، لا يجوز طرح أي اقتراح عند التصويت على القانون ككل . المادة " ٤٥ " تقول " بعد أن تقبل مواد مشروع القانون المعروض للبحث والمناقشة كل مادة لحدتها بأكثرية الآراء يطلب الرئيس الاقتراح على مشروع القانون بمجموعه فاذا قررت

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الهادي المجالي .
السيد عبد الهادي المجالي : شكراً معالي الرئيس .

اثناء مناقشة القانون كان هناك مواد تتعلق بأصحاب العمل وألغيت هذه المواد ، نحن لا نقترح مادة لكن ما هو الحل ؟ هل تلغى هذه النقابات عندما يتم تصديق هذا القانون أم يوجد لها حل ؟

هل نظام الغرف التجارية والصناعية تغطي هذا ؟ فنحن نريد ما دام أننا نوافق على القانون لصورته النهائية أن نجد حل لنقابات موجودة . هل تحل هذه النقابات ؟ اليوم انفصل فينا ناس انه هل تحل هذه النقابات .

ولذلك ما هي الامكانية لوضع نص تشريعي الان يغطي وجود نقابات عامة على الواقع ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : زملائي دعوني أخلص القضية ، أثبتت شبهة من قبل أصحاب العمل بعد إلغاء بعض المواد في هذا القانون . الشبهة تقول أنه بمفهوم البعض أن هذا قد يؤدي الى منع أصحاب العمل من تأسيس نقابات ؛ هذه الشبهة التي أثبتت ووردتنا منذ آخرات نقول بهذا الاتجاه . إذا استمعنا الى رأيي يعني هذه الشبهة فالقضية منتهية . معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة : سيدي . أعتقد أن ما ذهب اليه الاخ خليل حدادين في نهاية كلامه هو كلام نظامي ١٠٠٪ . نحن لا نعود لمناقشة اي مادة شطبت أم لم تشطب أو

الاكثرية قبوله أو رفضه يرفع الى رئيس مجلس الاعيان " . بمعنى آخر لو كانت هناك تحفظات على مواد وأجلت لبحثها لكان ، أما أن تأتي بعد أن نقرها مادة مادة لطرح الاقتراحات ففتح لباب حوار جديد في كل مادة على حدة .

معالي رئيس المجلس : أنا أتفق تماماً مع ما قلت وهذا رأيي في هذا الموضوع أن القانون بعد ان يتدراس يتم تدراس مواده ، ولنا شهر ونصف نتدراس في هذا القانون ، بعد أن يتم التدراس في كافة مواد القانون لا يجوز العودة لها عند التصويت في نهاية القانون . نقطة نظام استاذ خليل .

السيد خليل حدادين : معالي الرئيس ، أنا لم أعد على زملائي مناقشة مادة ، أنا أقترح إضافة مادة للقانون . القانون من " ١٤٤ " مادة أترح مادة " ١٤٥ " .

معالي رئيس المجلس : على أي حال استاذ خليل هناك قراءة أخرى للقانون تتم في مجلس الاعيان ...

السيد خليل حدادين : إذا سمحت معاليك أنا أضيف مادة .

معالي رئيس المجلس : نستمع لمعالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً سيدي الرئيس .

المادة " ١٤٣ " اعتقد تغطي ما ذهب اليه الزميل حدادين ، وهي " مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون " .

هكذا عند العمل

اضيفت أو عدلت . لكنه يقترح قبل أن نصوت على القانون مادة إضافية وهذا من حق أي زميل أن يقترح أي مادة إضافية . نصوت على اقتراح الاخ خليل فإن نجح تضاف هذه المادة وإن لم تنجح نصوت على القانون بمجمله وننتهي بدون أن نفتح نقاش .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النور .

الدكتور عبد الله النور : سيدي الرئيس ما هي الحكمة من التصويت على القانون بمجمله ؟ ما دامت كل مادة صوت عليها وانتهت ما هي الحكمة التي وضعها المشرع في التصويت على القانون بمجمله ؟ الحكمة ليست إلا تدارك أي خطأ أو سقطات أو تناقضات يكتشفها المجلس في مجمل البحث . إذن هو عملية تدارك .

الآن أسأل هل ما قاله الزميل حدادين تدارك أم ليس كذلك ، ما قاله الزميل أن هناك نقابات ستسقط نتيجة لهذا القانون ولذلك لا بد من معالجة هذا الضعف وهو يقترح حلاً محدداً .

ما قاله معالي الوزير الاخ نادر قال هناك حل لأن القانون يقول لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة ، مجلس الوزراء له حق إصدار الأنظمة التنفيذية . هو لا ينشئ حقوق بالأنظمة ، هو ينفذها ويفصلها ويدين كيفية تطبيقها فلا ينشئ حقاً كما أنه لا يسقط حقاً وضعه القانون .

إذن ما تفضل به معالي الزميل نادر لا يحل الاشكال ، ما يحل الاشكال هو ما قاله خليل حدادين .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : أود أن اتفق مع ما قاله الدكتور النور بما قال تماماً ، لكن حكمة التصويت على القانون عند نهايته لها سبب آخر رئيسي . هناك تصويتان على القانون ، تصويت في بداية دخول القانون على المجلس لمعرفة رأي المجلس في قبول هذا القانون وأن هناك ما يقع في بحث هذا القانون ، أو عكس ذلك تماماً ، فإذا كان المعارضين أكثر لا يتم البحث في هذا القانون ، يجري نقاش على كافة مواد القانون ، تجري تعديلات على كافة مواد القانون ، بعد الشكل النهائي أيضاً يستفتى المجلس على القانون كاملاً بشكله الجديد بعد المناقشات .

هل هناك أكثرية معارضة لهذا القانون بشكله الجديد أم موافقة لهذا القانون بشكله الجديد . فإذا كان التوب الذي لبسه القانون بحلته الجديدة بعد النقاش الموافقين عليه أكثر يرفع الى مجلس الاعيان ، إذا كان بعد النقاش المعارضين هم الاكثرية يمود القانون مرة اخرى للبحث من جديد .

هذه هي الحكمة الرئيسية ، ومع هذا إذا اكتشفنا أن هناك فضيلة في طرح موضوع جديد فالفضيلة أولى أن تتبع .

هناك رأي للزميل خليل حدادين باضافة مادة أيضاً ساطرحه على المجلس الكريم . معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : يا سيدي أنا اتحدث هنا ككاتب ، هل لدينا رغبة بأن ننشئ مؤسسات متعددة لأرباب العمل . ليس اتحاد الغرف التجارية مماثل لاتحاد نقابات العمال ؟ ليست غرفة الصناعة بمثابة لاتحاد

نقابات العمال ؟ هل نريد لأصحاب العمل عدداً كبيراً من الهيئات التمثيلية في مواجهة شخص واحد هو الاتحاد العام لنقابات العمال . أنا أظن أن اتحاد الغرف التجارية وغرف الصناعة يجب أن ينضوي تحت ظلها كل صاحب عمل في هذا البلد ، وأن تكون تلك المؤسسات منبقة عن اتحاد الغرف التجارية ومنبقة عن غرفة الصناعة ولا ننشئ اجساماً جديدة لا تمثل الا ارباب العمل ، شكراً سيدي الرئيس .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عبد الرزاق طييشات .

الدكتور عبد الرزاق طييشات : فقط توضيح والمادة (١٠٢) اذا سمحت معالي الرئيس تعتبر نقابات العمال واصحاب العمل المسجلة قبل نفاذ هذا القانون قائمة وركائها مسجلة بمقتضاه .

اللجنة القانونية ناقشت هذا الموضوع مطولاً واقترحت شطب اصحاب العمل ونوقشت ايضاً في المجلس وصوت المجلس على الغائها فلا يجوز اعادة النظر فيها .

معالي رئيس المجلس : نعم انا معك ، نقطة نظام الدكتور النور .

الدكتور عبد الله النور : نقطة النظام هي ايضاح لما جرى فعلاً عندما المجلس عدل وشطب اصحاب العمل ليس لأن المجلس رفض ان يكون لاصحاب العمل نقابات او تنظيمات لهم ، بل لأن التعريف في صدر المادة (٢)

يقول النقابة تتعلق بتنظيمات العامل وصاحب العمل فهي من لغو الكلام ليس لأنه الثني الفكرة ، لغو الاطالة فقط واصحاب العمل مشمولين ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، على اي حال لنخرج من هذا زملائنا الافاضل ، هناك اقتراح الزميل خليل حدادين يحق لاصحاب العمل في اي مهنة تأسيس هيئات او جمعيات لهم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية ، هذا الاقتراح ، تقترحوا مادة جديدة ان اقر المجلس هذه المادة تعطي الرقم المناسب من قبل الاخوة في اللجنة القانونية سعادة المقرر .

اعيد الاقتراح ، يحق لاصحاب العمل في اي مهنة تأسيس هيئات او جمعيات لهم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية . من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : (٢١) من (٦٤) . معالي رئيس المجلس : (٢١) من (٦٤) ولم ينجح الاقتراح . القانون بمجمله زملائي الافاضل ؟

السيد الامين العام : (٥٤) من (٦٤) . معالي رئيس المجلس : (٥٤) من (٦٤) وبهذا زملائي الاكارم يقر هذا القانون الذي اتخذ جهد كبير من اللجنة القانونية مشكورة ومن المجلس الكريم ، وبهذا اتقدم بجيزيل الشكر للأخوة اعضاء اللجنة القانونية وللمجلس الكريم على هذا النقاش الذي استمر الى ما يستحقه هذا القانون حقيقة من نقاش متواصل .

- وهذا هو نص القانون كما اقره مجلس النواب -

هذا من الفصل

مشروع قانون العمل رقم ()

لسنة ١٩٩٥

كما أقره مجلس النواب

الفصل الأول

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون العمل لسنة ١٩٩٥) ويعمل به بعد مرور ستين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

الوزارة	وزارة العمل
الوزير	وزير العمل
الأمين العام	الأمين العام للوزارة
صاحب العمل	كل شخص طبيعي أو معنوي يستخدم بأي صفة كانت شخصاً أو أكثر مقابل أجر.
الهيئة	الجهة التي تمثل أصحاب العمل
العامل	كل شخص ذكراً كان أو أنثى يؤدي عملاً لقاء أجر ويكون تابعاً لصاحب العمل وتحت إمرته ويشمل ذلك الأحداث ومن كان قيد التجربة أو التأهيل.
العمل	كل جهد بشري فكري أو جسماني يبذل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي.
العمل العرضي	العمل الذي تستدعيه ضرورات طارئة ولا تزيد مدة انجازه على ثلاثة أشهر.
العمل المؤقت	العمل الذي تقتضي طبيعته انجازه مدة محدودة.
العمل الموسمي	العمل في مواسم محدودة من كل سنة ولا تزيد مدته على ستة أشهر.
الأجر	كل ما يستحقه العامل لقاء عمله من نقداً أو عيناً مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أي كان نوعها إذا نص القانون أو

الحدث	عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجر المستحق عن العمل الإضافي.
المؤسسة	كل شخص ذكراً كان أو أنثى بلغ السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة.
المرجع الطبي	الجهة التي تقدم خدمات أو تعمل في إنتاج السلع أو توزيعها
المرض المهني	الطبيب المعتمد أو اللجنة الطبية المعتمدة من الوزير
اصابة العمل	الاصابة بأحد الأمراض الصناعية المبينة في الجدول رقم (١) أو الاصابة بأي من الاصابات المهنية المبينة في الجدول رقم (٢) الملحقين بهذا القانون.
المستحق	اصابة العامل نتيجة حادث أثناء تادية العمل أو بسببه ويعتبر في حكم ذلك الحادث ما يقع للعامل أثناء ذهابه لمباشرة عمله أو عودته منه.
النقابة	المنتفع أو المنتفعون من عائلة العامل المنصوص عليهم في قانون الضمان الاجتماعي المعمول به.
الهيئة الإدارية	تنظيم مهني عمالي يشكل وفق أحكام هذا القانون.
النزاع العمالي الجماعي	الهيئة الإدارية للنقابة
عقد العمل الجماعي	كل خلاف ينشأ بين مجموعة من العمال أو النقابة وبين صاحب عمل أو الهيئة حول تطبيق عقد عمل جماعي أو تفسيره أو يتعلق بظروف العمل وشروطه.
	اتفاق خطي تنظم بمقتضاء شروط العمل بين صاحب العمل أو الهيئة من جهة ومجموعة عمال أو النقابة من جهة أخرى.

المادة ٣ - تطبق أحكام هذا القانون على جميع العمال وأصحاب العمل باستثناء :

- الموظفين العامين وموظفي البلديات.
- أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعملون في مشاريعه دون أجر.
- خدم المنازل وبستانيها وطهايتها ومن في حكمهم.
- عمال الزراعة ما عدا الذين يقرر مجلس الوزراء شمولهم بأحكام هذا القانون بتسبيب الوزير.

هذا من أجل

المادة ٤ - أ- لا تؤثر أحكام هذا القانون على أي حق من الحقوق التي يمنحها للعامل أي قانون آخر أو عقد عمل أو اتفاق أو قرار إذا كان أي منها يرتب للعامل حقوقاً أفضل من الحقوق المقررة له بموجب أحكام هذا القانون.
ب- يعتبر باطلاً كل شرط في عقد أو اتفاق سواء أبرم قبل هذا القانون أو بعده يتنازل بموجبه أي عامل عن أي حق من الحقوق التي يمنحها إياه هذا القانون.

الفصل الثاني تفتيش العمل

- المادة ٥ - تتولى الوزارة القيام بمهام التفتيش تطبيقاً لأحكام هذا القانون.
- المادة ٦ - يترتب على كل من يتولى مهام التفتيش أن يوقع تصريحاً مشفوعاً بالتقسم بأن يؤدي عمله بأمانة وإخلاص وأن لا يفشي الأسرار التي يطلع عليها بحكم عمله.
- المادة ٧ - تحدد موهلات مفتشي العمل ومهامهم وصلاحياتهم ومكافآتهم والتزامات صاحب العمل تجاههم بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.
- المادة ٨ - على صاحب العمل أو من ينوب عنه ما يلي :-
أ - أن يرسل إشعاراً إلى الوزارة أو إلى أي من مديرياتها في منطقة العمل يتضمن عدد العمال لديه وموقع عمل كل منهم وطبيعة عمله وتاريخ مباشرته للعمل والأجر وذلك في الشهر الأول من كل سنة.
ب - أن يحتفظ في مؤسسته بالسجلات الواجب عليه الاحتفاظ بها بما في ذلك سجلات العمال والمتدربين منهم.
- المادة ٩ - أ - يمارس مفتش العمل أثناء قيامه بوظيفته الصلاحيات المخولة لأفراد المداولة العدلية بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به ويعمل بالمتابعة الذي ينظمه في حدود وظيفته حتى يثبت غير ذلك.
ب - للمفتش الطلب إلى صاحب العمل إزالة المخالفة خلال مدة لا تزيد على ١٠ أيام من تاريخ تبليغه إنذاراً خطياً بذلك وفي حالة تخلفه فلا تزيد أن يحال إلى المحكمة.
ج - تحكم المحكمة على المخالف بعقوبة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على خمسمائة دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى لأي من الأسباب التقديرية المخففة.

هكذا من أصل

الفصل الثالث

التشغيل والتوجيه المهني

المادة ١٠- أ- تنشئ الوزارة مديريات للتشغيل والتوجيه المهني ويحدد الوزير بموجب تعليمات يصدرها مهام هذه المديريات.
ب- يجوز إنشاء مكاتب خاصة للتشغيل بترخيص من الوزير وتحدد شروط إنشاء هذه المكاتب وأهدافها ومهامها وطريقة إدارتها وكيفية إشراف الوزارة عليها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية، وللوزير أن يحدد البديل الذي تتقاضاه هذه المكاتب مقابل خدماتها.

المادة ١١ - لا يجوز لغير مديريات التشغيل العامة ومكاتب التشغيل الخاصة المرخصة للقيام بأعمال الوساطة للتشغيل أو تسهيل تشغيل العمال في داخل المملكة وخارجها، وللوزير إغلاق المحل المخالف لأحكام هذه المادة وإحالة إلى المحكمة ومعاقبة كل من يخالف أحكام هذه المادة بغرامة لا تقل عن مئتي دينار ولا تزيد على ألف دينار أو الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً أو بكليهما العقوبتين وإلزام أي محل يستعمل لهذه الغاية ومصادرة موجوداته المتعلقة بغرض التشغيل.

المادة ١٢ أ- لا يجوز استخدام أي عامل غير أردني إلا بموافقة الوزير أو من يفوضه شريطة أن يتطلب العمل خبرة وكفاءة غير متوفرة لدى العمال الأردنيين أو كان العدد المتوفر منهم لا يفي بالحاجة وتعطى الأولوية للخبراء والفنيين والعمال العرب.

ب- يجب أن يحصل العامل غير الأردني على تصريح عمل من الوزير أو من يفوضه قبل استخدامه أو استخدامه ولا يجوز أن تزيد مدة التصريح على سنة واحدة قابلة للتجديد.

ج- تستوفي الوزارة من صاحب العمل رسماً مقابل صرف تصريح العمل لكل عامل غير أردني أو تجديده ويدير هذا الرسم إيرادات للخزينة ويحدد مقدار هذا الرسم بموجب نظام.

د- يعاقب صاحب العمل أو مدير المؤسسة حسب مقتضى الحال بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار عن كل شهر أو الجزء من الشهر

عن كل عامل غير أردني يستخدم بصورة تخالف أحكام هذا القانون ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدها الأدنى في أي حالة من الحالات أو لأي سبب من الأسباب.

هـ- يصدر الوزير قراراً بتسفير العامل المخالف لأحكام هذه المادة إلى خارج المملكة على نفقة صاحب العمل أو مدير المؤسسة ويتم تنفيذ هذا القرار من قبل السلطات المختصة.

المادة ١٣ - على صاحب العمل الذي يستخدم خمسين عاملاً أو أكثر وتسمح طبيعة عمله باستخدام العمال المعوقين الذين تم تأهيلهم مهنيًا بواسطة برامج وترتيبات ومعايير التأهيل المهني للمعوقين التي اعتمدها الوزارة أو انشأتها بالتعاون مع المؤسسات الرسمية أو الخاصة أن يستخدم من أولئك العمال عدداً لا يقل عن ٢٪ (اثنين بالمائة) من مجموع عماله وأن يرسل إلى الوزارة بياناً يحدد فيه الأعمال التي يشغلها المعوقون الذين تم تأهيلهم مهنيًا وأجر كل منهم.

المادة ١٤ - إذا أصيب عامل إصابة نتج عنها عجز دائم جزئي لا يمنعه من أداء عمل غير عمله الذي كان يقوم به وجب على صاحب العمل تشغيله في عمل آخر يناسب حالته إذا وجد مثل هذا العمل وبالأجر المخصص لذلك، على أن تحسب حقوقه المالية عن المدة السابقة لإصابته على أساس أجره الأخير قبل الإصابة.

هكذا من الفصل

الفصل الرابع

عقد العمل الفردي

المادة ١٥ -١- عقد العمل هو : اتفاق بين صاحب عمل وعامل يلتزم بموجبه العامل بأن يعمل شخصياً لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته وإشرافه مقابل أجر يلتزم بإدائه سواء كان عقد العمل لمدة محدودة أو غير محدودة أو لإتجاز عمل معين.

ب- ينظم عقد العمل باللغة العربية وعلى نسختين على الأقل يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منه، ويجوز للعامل إثبات حقوقه بجميع طرق الإثبات القانونية إذا لم يحرر العقد كتابه.

ج- يعتبر العامل المعين لمدة غير محدودة بأنه مستمراً بعمله إلى أن تنتهي خدمته بموجب أحكام هذا القانون أما في الحالات التي يستخدم فيها العامل لمدة محدودة فيعتبر أنه مستمر في عمله خلال تلك المدة.

د- إذا كان عقد العمل لمدة محدودة فإنه ينتهي من تلقاء نفسه بانتهاء مدته فإذا استمر طرفاه في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر ذلك تجديدًا له لمدة غير محدودة وذلك من بداية الاستخدام.

هـ- يعتبر العامل الذي يستخدم بانتظام بالقطعة في محل العمل أو الذي يقوم بسلسلة من الأعمال بالقطعة أنه عامل لمدة غير محدودة.

و- ١- لعمال المقاول الذين يشتغلون في تنفيذ مقالة أن يطالبوا صاحب العمل مباشرة ما يستحق لهم على المقاول وذلك في حدود ما يستحق للمقاول على صاحب العمل وقت رفع الدعوى

٢- ولعمال المقاول الفرعي أيضاً رفع دعوى مباشرة قبل كل من المقاول الأصلي وصاحب العمل في حدود المستحق على صاحب العمل للمقاول الأصلي والمستحق على المقاول الأصلي للمقاول الفرعي وقت رفع الدعوى.

٣- للعمال المذكورين في الفقرتين السابقتين أن يستولوا حقوقهم بالإمتياز على المبالغ المستحقة للمقاول الأصلي أو المقاول الفرعي ويستولون حقوقهم عند تزامهم بنسبة حق كل منهم.

المادة ١٦ - يبقى عقد العمل معمولاً به بغض النظر عن تغيير صاحب العمل بسبب بيع المؤسسة أو دمجها أو انتقالها بطريق الإرث أو لأي سبب من الأسباب ويظل صاحب العمل الأصلي والجديد مسؤولين بالتضامن مدة ستة أشهر عن تنفيذ الالتزامات الناجمة عن عقد العمل والمستحقة الأداء قبل تاريخ التغيير وأما بعد انقضاء تلك المدة فيتحمل صاحب العمل الجديد المسؤولية وحده.

المادة ١٧ - لا يلزم العامل بالقيام بعمل يختلف اختلافاً بيناً عن طبيعة العمل المتفق عليه في عقد العمل إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك منعاً لوقوع حادث أو لإصلاح ما نجم عنه أو في حالة القوة القاهرة وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون على أن يكون ذلك في حدود طاقته وفي حدود الظرف الذي تقتضيه هذا العمل.

المادة ١٨ - لا يلزم العامل بالعمل في مكان غير المكان المخصص لعمله إذا أدى ذلك إلى تغيير مكان إقامته وذلك ما لم يرد نص صريح يجيز ذلك في عقد العمل.

المادة ١٩ - على العامل :-

أ- تأدية العمل بنفسه وأن يبذل في تأديته عناية الشخص العادي وأن يلتزم بأوامر صاحب العمل المتعلقة بتنفيذ العمل المتفق عليه وذلك ضمن الحدود التي لا تعرضه للخطر أو تخالف أحكام القوانين المعمول بها أو الآداب العامة.

ب- المحافظة على أسرار صاحب العمل الصناعية والتجارية وأن لا يفتشها بأمر، صورة من الصور ولو بعد انقضاء عقد العمل وفقاً لما يقتضيه الإلزام أو العرف.

ج- الحرص على حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية العمل ومنها أدوات العمل والمواد وسائر اللوازم الخاصة بعمله.

د- الخضوع للفحوصات الطبية اللازمة التي تقتضي طبيعة العمل ضرورة إجرائها قبل الالتحاق بالعمل أو بعد ذلك للتحقق من خلوه من الأمراض المهنية والسارية.

هنا من الأصل

المادة ٢٠-١- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة إذا توصل العامل إلى اختراع جديد فليس لصاحب العمل أي حق في هذا الاختراع ولو كان العامل قد استنبطه أثناء عمله على أن تعطى الأولوية في شراء هذا الاختراع لصاحب العمل.

ب- إذا كانت طبيعة الأعمال التي عهد بها إلى العامل تقتضي منه تخصيص جهده في الاختراع للعامل أن يشارك في الحقوق المتعلقة بالاختراع بنسبة لا تزيد على (٥٠٪) خمسين بالمائة منها ويراعى في تقدير هذه النسبة مقدار الجهد العلمي والمادة الذي قدمه العامل والمواد والأدوات والمنشآت وسائر التسهيلات التي قدمها صاحب العمل.

المادة ٢١- ينتهي عقد العمل في أي من الحالات التالية:

- إذا اتفق الطرفان على إنهائه.
- إذا انتهت مدة عقد العمل أو انتهى العمل نفسه.
- إذا توفي العامل أو أقعده مرض أو عجز عن العمل وثبت ذلك بتقرير طبي صادر عن المرجع الطبي.

المادة ٢٢- لا ينتهي عقد العمل بسبب وفاة صاحب العمل إلا إذا روعي في العقد شخصية صاحب العمل.

المادة ٢٣-١- إذا رغب أحد الطرفين في إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة فيترتب عليه إشعار الطرف الآخر خطياً برغبته في إنهاء العقد قبل شهر واحد على الأقل ولا يجوز سحب الإشعار إلا بموافقة الطرفين.

ب- يبقى عقد العمل ساري المفعول طوال مدة الإشعار وتمتد مدة الإشعار من مدة الخدمة.

ج- إذا كان الإشعار من طرف صاحب العمل فله أن يعني العامل من العمل خلال مدته وله أن يشغله إلا في الأيام السبعة الأخيرة منها ويستحق العامل أجره عن مدة الإشعار في جميع هذه الأحوال.

د- إذا كان الإشعار من طرف العامل وترك العمل قبل انقضاء مدة الإشعار فلا يستحق أجراً عن فترة تركه العمل وعليه تعويض صاحب العمل عن تلك الفترة بما يعادل أجره عنها.

المادة ٢٤- مع مراعاة ما ورد في المادة (٣١) من هذا القانون لا يجوز فصل العامل أو اتخاذ أي إجراء تأديبي بحقه لأسباب تنصل بالنشاطات النقابية أو بالشكاوى والمطالبات التي تقدم بها العامل إلى الجهات المختصة والمتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون عليه.

المادة ٢٥-١- إذا تبين للمحكمة المختصة في دعوى إقامها العامل خلال ستين يوماً من تاريخ فصله أن الفصل كان تعسفياً تصدر المحكمة حكماً بإعادة العامل إلى عمله الأصلي أو تقتضي بدفع تعويض له بالاضافة إلى بدل الإشعار واستحقاقاته الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون ويكون مقدار هذا التعويض راتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته لدى صاحب العمل وإذا قلت خدمته عن ست سنوات فيكون التعويض أجرة ستة أشهر.

ب- بحسب التعويض المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بحساب آخر أجر تقاضاه العامل.

ج- يسري أجر العامل من تاريخ فصله إلى حين اعادته أو قبضه التعويض المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين.

د- يجب أن تفصل المحكمة في الدعوى خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ قيد الدعوى في قلم المحكمة.

المادة ٢٦-١- إذا أنهى صاحب العمل عقد العمل المحدد المدة قبل انتهاء مدته أو إنهاء العامل لأحد الأسباب الواردة في المادة (٢٩) من هذا القانون يحق للعامل استيفاء جميع الحقوق والمزايا التي ينص عليها العقد كما يستحق الأجور التي تستحق حتى انتهاء المدة المتبقية من العقد ما لم يكن إنهاء عقد العمل تعسفياً بموجب المادة (٢٨) من هذا القانون.

ب- إذا كان إنهاء العقد المحدد المدة صادراً عن العامل في غير الحالات المنصوص عليها في المادة (٢٩) من هذا القانون جاز لصاحب العمل مطالبته بما ينشأ عن هذا الإنهاء من عطل وضرر يعود تقديره إلى المحكمة المختصة على أن لا يتجاوز مبلغ ما يحكم به على العامل أجر نصف شهر عن كل شهر من المدة المتبقية من العقد.

هكذا من العمل

المادة ٢٧-١- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لصاحب العمل إنهاء خدمة العامل أو توجيه إشعار إليه بإنهاء خدمته في أي من الحالات التالية:

- ١- المرأة العاملة الحامل ابتداء من الشهر الخامس من حملها أو خلال اجازة الأمومة.
- ٢- العامل المكلف بخدمة العلم أو الخدمة الاحتياطية في أثناء قيامه بتلك الخدمة.
- ٣- العامل في أثناء اجازته السنوية أو المرضية أو الاجازة الممنوحة له لأغراض الثقافة العمالية أو في أثناء اجازته المتفق عليها بين الطرفين للاكتحاق بمعهد أو كلية أو جامعة معترف بها.
- ٤- العامل الذي يترغ للعمل التقابي وفق أحكام هذا القانون.
- ب- يصبح صاحب العمل في حل من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة إذا استخدم العامل لدى صاحب عمل آخر خلال أي من المدد المنصوص عليها في تلك الفقرة.

المادة ٢٨- لصاحب العمل فصل العامل دون إشعار وذلك في أي من الحالات التالية:

- أ- إذا انتحل العامل شخصية أو هوية غيره أو قدم شهادات أو وثائق مزورة بقصد جلب المنفعة لنفسه أو الاضرار بغيره.
- ب- إذا لم يقم العامل بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليه بموجب عقد العمل.
- ج- إذا ارتكب العامل خطأ نشأ عنه خسارة مادية جسيمة لصاحب العمل بشرط أن يبلغ صاحب العمل الجهة أو الجهات المختصة بالحدوث خلال خمسة أيام من وقت علمه بوقوعه.
- د- إذا خالف العامل النظام الداخلي للمؤسسة بما في ذلك شروط سلامة العمل والعمال رغم انذاره كتابية مرتين.
- هـ- إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً متتالية خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية على أن يسبق الفصل انذار كتابي يرسل بالبريد المسجل على عنوانه وينشر في إحدى الصحف اليومية المحلية مرة واحدة.
- و- إذا أفشى العامل الأسرار الخاصة بالعمل.
- ز- إذا أدين العامل بحكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية بجناية أو جنابة ماسة بالشرف والأخلاق العامة.

- ح- إذا وجد أثناء العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة أو موثر عقلي أو ارتكب عملاً مخالفاً بالأداب في مكان العمل .
- ط- إذا اعتدى العامل على صاحب العمل أو المدير المسؤول أو أحد رؤسائه أو أي عامل أو على أي شخص آخر أثناء العمل أو بسببه وذلك بالضرب أو التحقير .

المادة ٢٩- يحق للعامل أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه القانونية عن انتهاء الخدمة وما يترتب له من تعويضات عطل وضرر وذلك في أي من الحالات التالية:

- أ- استخدامه في عمل يختلف في نوعه اختلافاً بيناً عن العمل الذي اتفق على استخدامه فيه بمقتضى عقد العمل على أن تراعى في ذلك أحكام المادة (١٧) من هذا القانون.
 - ب- استخدامه بصورة تدعو إلى تغيير محل إقامته الدائم إلا إذا نص في العقد على جواز ذلك.
 - ج- نقله إلى عمل آخر في درجة أدنى من العمل الذي اتفق على استخدامه فيه.
 - د- تخفيض أجره، على أن تراعى أحكام المادة (١٤) من هذا القانون.
 - هـ- إذا ثبت بتقرير طبي صادر عن مرجع طبي إن استمراره في العمل من شأنه تهديد صحته.
 - و- إذا اعتدى صاحب العمل أو من يمثل عليه في أثناء العمل أو بسببه وذلك بالضرب أو التحقير .
 - ز- إذا تخلف صاحب العمل عن تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون أو أي التزام صادر بمقتضاء شريطة أن يكون قد تلقى إشعاراً من جهة مختصة في الوزارة تطلب فيه التقيد بتلك الأحكام.
- المادة ٣٠- على صاحب العمل أن يعطي للعامل عند انتهاء خدمته بناء على طلبه ذلك شهادة خدمة يذكر فيها اسم العامل ونوع عمله وتاريخ التحاقه بالخدمة وتاريخ انتهاء الخدمة كما ويلزم صاحب العمل برد ما أودعه العامل لديه من أوراق أو شهادات أو أدوات.

هكذا من الأصل

المادة ٣١-١- يجوز لصاحب العمل إنهاء عقود العمل غير محدودة المدة، كلها أو بعضها، أو تعليقها، إذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية هذا الإنهاء أو التعليق، كتقليص حجم العمل، أو استبدال نظام الإنتاج بآخر، أو التوقف نهائياً عن العمل شريطة إشعار الوزارة بذلك.

ب- لوزير العمل تشكيل لجنة من أطراف الانتاج الثلاث للتحقق من سلامة الاجراءات.

ج- يتمتع العمال الذين أنهيت خدماتهم وفقاً للفقرة (أب) من هذه المادة بالعودة إلى العمل خلال سنة من تاريخ تركهم العمل إذا عاد العمل إلى طبيعته وأمكن استخدامهم لدى صاحب العمل.

المادة ٣٢- مع مراعاة أحكام المادة (٢٨) من هذا القانون يحق للعامل الذي يعمل لمدة غير محدودة ولا يخضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي وتنتهي خدمته لأي سبب من الأسباب الحصول على مكافأة نهاية الخدمة بمعدل أجر شهر عن كل سنة من خدمته الفعلية ويعطى عن كل سنة مكافأة نسبية وتحتسب المكافأة على أساس آخر أجر تقاضاه خلال مدة استخدامه أما إذا كان الأجر كله أو بعضه يحسب على أساس الممولة أو القطعة فيعتمد لحساب المكافأة المتوسط الشهري لما تقاضاه العامل فعلاً خلال الاثني عشر شهراً السابقة لانتهاء خدمته وإذا لم تبلغ خدمته هذا الحد فالمتوسط الشهري لمجموع خدمته وتعتبر الفواصل التي تقع بين عمل وآخر ولا تزيد على شهر كأنها مدة استخدام متصلة عند حساب المكافأة.

المادة ٣٣-١- بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة يحق للعامل الخاضع لأنظمة خاصة للمؤسسة التي يعمل فيها تتعلق بصناديق الإذخار أو التوفير أو التضامن أو أي صندوق آخر مماثل الحصول على جميع الاستحقاقات المنوطة له بموجب هذه الأنظمة في حالة انتهاء الخدمة.

ب- تعتمد الأنظمة الخاصة بالصناديق المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة من قبل الوزير.

المادة ٣٤- إذا توفي العامل تؤول إلى ورثته الشرعيين جميع حقوقه في مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها في هذا القانون كما لو تم إنهاء خدماته من قبل صاحب العمل وذلك بالإضافة إلى حقوقه في أي من الصناديق المنصوص عليها في المادة (٣٣) من هذا القانون.

المادة ٣٥-١- لصاحب العمل استخدام أي عامل قيد التجربة وذلك للتحقق من كفاءته وامكاناته للقيام بالعمل المطلوب ويشترط في ذلك أن لا تزيد مدة التجربة في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر وأن لا يقل أجر العامل قيد التجربة عن الحد الأدنى المقرر للأجور.

ب- يحق لصاحب العمل إنهاء استخدام العامل تحت التجربة دون إشعار أو مكافأة خلال مدة التجربة.

ج- إذا استمر العامل في عمله بعد انتهاء مدة التجربة اعتبر العقد عقد عمل ولمدة غير محدودة وتحتسب مدة التجربة ضمن مدة خدمة العامل لدى صاحب العمل.

هكذا من الأصل

الفصل الخامس

عقد التدريب المهني

المادة ٣٩-١- يجب أن يكون عقد التدريب المهني خطياً بين العامل وصاحب العمل وأن يكون المدرب حائزاً على المؤهلات والخبرات الكافية في المهنة أو الحرفة المراد تدريب العامل فيها كما يجب أن تتوفر في المؤسسة نفسها الشروط المناسبة للتدريب.

ب- ينظم عقد التدريب وفق النموذج والشروط التي تحددها مؤسسة التدريب المهني بموجب تعليمات تصدرها لهذا الغرض وتنتشر في الجريدة الرسمية ويعطى العقد من رسوم الطوابع.

ج- يتولى المتدرب الذي أتم الثامنة عشرة من العمر التعاقد بنفسه وأما إذا كان حدثاً فينوب عنه وليه أو وصيه.

المادة ٣٧- تحدد في عقد التدريب مدته ومراحله المتعاقبة والأجور المستحقة للمتدرب في كل مرحلة ويجب أن لا يقل الأجر في المرحلة الأخيرة عن الحد الأدنى للأجر المعطى لعمل مماثل وأن لا يكون تحديده بحال من الأحوال على أساس القطعة أو الانتاج وينظم التدريب وفق البرامج التي تحددها مؤسسة التدريب المهني بتعليمات تصدرها لهذا الغرض وتنتشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٣٨- يجوز إنهاء عقد التدريب بناء على طلب أحد الطرفين في أي من الحالات التالية:

- أ- إذا ارتكب أحدهما أي مخالفة لأحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبيه.
- ب- إذا لم يتم أحدهما بواجباته وفقاً لشروط العقد المبرم بينهما.
- ج- إذا استحالت تنفيذ شروط العقد لأسباب خزجه عن إرادة أحد الطرفين.
- د- إذا نقل صاحب العمل مكان التدريب المحدد في العقد إلى مكان آخر يشكل الانتقال إليه صعوبة على المتدرب أو يضر بمصلحته ولا يجوز له أن يفتح بهذا السبب بعد مضي شهر واحد على نقله إلى مكان التدريب الجديد.
- هـ- إذا كان استمرار المتدرب في العمل يهدد سلامته أو صحته وثبت ذلك بتقرير مفتش العمل أو تقرير طبي صادر عن لجنة طبية معتمدة.

الفصل السادس

عقد العمل الجماعي

المادة ٣٩- ينظم عقد العمل الجماعي على ثلاث نسخ أصلية على الأقل ويحتفظ كل طرف بنسخة منه وتودع النسخة الثالثة لدى الوزارة لتسجيلها في سجل خاص، ويكون عقد العمل الجماعي ملازماً من التاريخ المحدد فيه وفي حالة عدم تحديد التاريخ فمن تاريخ تسجيله في الوزارة.

المادة ٤٠- يكون عقد العمل الجماعي لمدة معينة أو غير معينة فإذا عقد لمدة معينة فلا يجوز أن تتجاوز السنتين وإذا عقد لمدة غير معينة ومضى على تنفيذه سنتان على الأقل فيكون لكل من طرفي العقد حق إنهائه بموجب إشعار يبلغ إلى الطرف الآخر قبل شهر على الأقل من تاريخ الإنهاء وتبلغ الوزارة بنسخة عن هذا الإشعار.

المادة ٤١- إذا انتهى عقد العمل الجماعي بانتهاء أجله أو بإنهائه من قبل أحد الطرفين وفقاً لأحكام المادة (٤٠) من هذا القانون وكانت هناك مفاوضات لتجديده أو تمديد مدته أو تعديله فإن مفعوله يبقى سارياً طيلة المفاوضات لمدة لا تزيد على ستة أشهر، فإذا لم تنته المفاوضات إلى اتفاق خلال هذه المدة يعتبر العقد منتهياً.

ب- إن انتهاء عقد العمل الجماعي لا يجيز لصاحب العمل المساس بأي صورة من الصور بالحقائق التي اكتسبها العمال الذين كان العقد يشملهم.

المادة ٤٢-١- يكون عقد العمل الجماعي ملازماً للفتات التالية:

- ١- أصحاب العمل وخلفهم بمن فيهم ورثتهم والأشخاص الذين انتقل إليهم العمل بموجب أي صورة من الصور أو عند اندماجها بغيرها.
- ٢- العمال المشمولين بأحكامه في حالة انسحابهم من النقابة أو الاتحاد الذي هو طرف في العقد الجماعي إذا كانوا أعضاء في تلك النقابة أو الاتحاد أو المنظمة وقت إبرام العقد.
- ٣- عمال أي مؤسسة خاضعة لأحكام عقد العمل الجماعي ولو لم يكونوا أعضاء في أي نقابة.

هكذا من الأصل

٤- العمال في أي مؤسسة خاضعة لأحكام عقد العمل الجماعي ويرتبطون بعقود عمل فردية مع هذه المؤسسة وكانت شروط عقودهم أقل فائدة لهم من الأحكام الواردة في العقد الجماعي.

ب- يعتبر باطلاً كل شرط مخالف لعقد العمل الجماعي يرد في أي عقد فردي أبرم بين أشخاص مرتبطين بالعقد الجماعي مالم يكن هذا الشرط أكثر فائدة للعمال.

المادة ٤٣- للوزير بناء على طلب أي من أصحاب العمل أو العمال وبعد اجراء دراسة مناسبة تشتمل النظر في توصيات لجنة يشكلها الوزير من أصحاب العمل والعمال المعنيين أن يقرر توسيع نطاق شمول أي عقد جماعي مضى على تنفيذه مدة لا تقل عن شهرين ليسري بجميع شروطه على أصحاب العمل والعمال في قطاع معين أو على فئة منهم في جميع المناطق أو في منطقة معينة وتنتشر القرارات الصادرة بمقتضى هذه المادة في الجريدة الرسمية.

المادة ٤٤- يصدر الوزير تعليمات تحدد كيفية تسجيل عقود العمل الجماعية والالتزام إليها واستخراج صور عنها وغير ذلك من الأمور التنظيمية المتعلقة بهذه العقود ويتم تعليق بيان يشير إلى وجود العقد الجماعي وإلى طرفي العقد وتاريخه ومكان اجرائه داخل المؤسسة وفي أماكن العمل.

الفصل السابع

حماية الأجور

المادة ٤٥- يحدد مقدار الأجر في العقد وإذا لم ينص عقد العمل عليه فيأخذ العامل الأجر المقرر لعمل من نفس النوع إن وجد وإلا قدر طبقاً للمعرف فإذا لم يوجد العرف تولت المحكمة تقديره بمقتضى أحكام هذا القانون باعتباره نزاعاً عمالياً على الأجر.

المادة ٤٦-١- يدفع الأجر خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ استحقاقه ولا يجوز لصاحب العمل حسم أي جزء منه إلا في الحالات التي يجيزها القانون.

ب- إن توقيع العامل على أي كشف أو سجل للأجور أو على إيصال بقيمة المبلغ المسجل فيه لا يعني إسقاط حقه في أي زيادة على المبلغ المقبوض بموجب القانون أو النظام أو العقد.

المادة ٤٧- لا يجوز حسم أي مبلغ من أجر العامل إلا في الحالات التالية :-

أ- استرداد ما قدم صاحب العمل من سلف للعامل بحيث لا يزيد كل قسط يتم استرداده من السلفة على (١٠٪) من الأجر.

ب- استرداد أي مبلغ دفع للعامل زيادة على استحقاقه.

ج- اشتراكات الضمان الاجتماعي المتسحقة على العامل والحسميات الواجب اجراؤها بموجب القوانين الأخرى وأقساطه.

د- اشتراكات العامل في صندوق الادخار.

هـ- الحسميات الخاصة بتسهيلات الاسكان التي يقدمها صاحب العمل وغير ذلك من مزايا أو خدمات حسب المعدلات أو النسب المتفق عليها بين الطرفين.

و- كل دين يستوفى تنليذاً لحكم قضائي.

ز- المبالغ التي تفرض على العامل بسبب مخالفته لأحكام النظام الداخلي للمؤسسة أو لعقد العمل أو مقابل ما أتلفه من المواد أو الأدوات بسبب إهماله أو أخطائه وذلك وفق الأحكام الخاصة المنصوص عليها في هذا القانون.

هكذا من الأصل

المادة ٤٨- لا يجوز لصاحب العمل اتخاذ أي إجراء تأديبي أو فرض غرامة على العامل عن مخالفة غير منصوص عليها في لائحة الجزاءات المعتمدة من قبل الوزير على أن يراعى ما يلي :-

أ- أن لا تفرض على العامل غرامة تزيد على أجر ثلاثة أيام في الشهر الواحد أو إيقافه عن العمل بدون أجر لمدة تزيد على ثلاثة أيام في الشهر الواحد وأن تتاح له فرصة سماع أقواله للدفاع عن نفسه قبل فرض العقوبة عليه. وأن يكون للعامل حق الاعتراض على العقوبة التي فرضت عليه لدى مفتش العمل خلال أسبوع واحد من تاريخ تبليغها له.

ب- أن لا يتخذ بحق العامل أي إجراء تأديبي أو فرض غرامة عليه عن أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في لائحة الجزاءات المعتمدة بعد انقضاء خمسة عشر يوماً على ارتكابها.

ج- أن تسجل الغرامات التي تفرض بمقتضى هذه المادة في سجل خاص يبين فيه اسم العامل ومقدار أجره وأسباب فرض الغرامة عليه وأن تخصص الغرامات لتحقيق خدمات اجتماعية للعمال في المؤسسة وفق ما يقرره الوزير.

المادة ٤٩- إذا ثبت أن العامل قد تسبب في فقد أدوات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو إتلافها أو كانت في عهدة العامل وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل أو مخالفته لتعليمات صاحب العمل لصاحب العمل أن يقتطع من أجر العامل قيمة الأشياء المفقودة أو المثلثة أو كلفة إصلاحها على أن لا يزيد ما يقتطع لهذا الغرض على أجر خمسة أيام في الشهر ونصاحب العمل حق اللجوء إلى المحاكم النظامية المختصة بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تسبب العامل بها.

المادة ٥٠- إذا اضطّر صاحب العمل إلى وقف العمل بصورة مؤقتة بسبب لا يحزى إليه وليس في وسعه دفعه فيستحق العامل الأجر الكامل عن مدة لا تزيد على عشرة أيام الأولى من توقف العمل خلال السنة وأن يدفع للعامل نصف أجره عن المدة التي تزيد على ذلك بحيث لا يزيد مجموع التعطيل الكلي المدفوع الأجر على ستين يوماً في السنة.

المادة ٥١-أ- على الرغم مما ورد في أي قانون آخر تعتبر الأجور والمبالغ المستحقة بموجب أحكام هذا القانون للعامل أو ورثته أو المستحقين بعد وفاته ديوناً ممتازة امتيازاً عاماً من الدرجة الأولى تتقدم على ما عداها من سائر الديون الأخرى بما في ذلك الضرائب والرسوم والحقوق الأخرى المستحقة للحكومة والديون المؤمنة برهونات عقارية أو تأمينات عينية.

ب- في حالة تصفية المؤسسة أو إفلاس صاحب العمل يدفع المصفي أو وكيل التفليسة للعامل أو لورثته فوراً وبمجرد وضع يده على أموال صاحب العمل ما يعادل أجر شهر واحد من المبالغ المستحقة له وذلك قبل تسديد أي مصروفات أخرى بما في ذلك المصروفات القضائية ومصروفات التفليسة أو التصفية.

المادة ٥٢-أ- يشكل مجلس الوزراء بناء على تنصيب الوزير لجنة تتألف من عدد متساو من ممثلين عن الوزارة والعمال وأصحاب العمل ويعين المجلس رئيساً لها من بين أعضائها تتولى تحديد الحد الأدنى للأجور مقدراً بالنقد الأردني وذلك بصفة عامة أو بالنسبة لمنطقة معينة أو مهنة معينة وتكون مدة العضوية فيها سنتين قابلة للتجديد.

ب- تعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسها وتقدم قراراتها إلى الوزير إذا لم تكن بالإجماع ليتولى رفعها إلى مجلس الوزراء ليتخذ القرار بشأنها على أن تأخذ بعين الاعتبار في تقديرها للأجر تكاليف المعيشة التي تضعها الجهات المختصة وتنتشر القرارات النهائية التي تصدر بمقتضى هذه المادة في الجريدة الرسمية بما في ذلك تاريخ بدء العمل بها.

المادة ٥٣- يعاقب صاحب العمل أو من ينوب عنه بغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار عن كل حالة يدفع فيها إلى عامل أجراً يدل عن الحد الأدنى المقرر للأجور وذلك بالإضافة إلى الحكم للعامل بفرق الأجر وتضاعف العقوبة كلما تكررت المخالفة.

المادة ٥٤-أ- لمجلس الوزراء بناء على تنصيب الوزير أن يعين سلطة من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون العمل تسمى (سلطة الأجور) تتألف من شخص أو أكثر للنظر في الدعاوى المتعلقة بالأجور في منطقة معينة ومنها التقص في

هكذا من الفصل

- الأجر المدفوع أو الحسمات غير القانونية منه أو تأخير دفعه أو أجور ساعات العمل الإضافية على أن يتم الفصل فيها بصورة مستعجلة.
- ويشترط في قبول الدعوى أن يكون العامل على رأس عمله أو لم يمض على انتهاء عمله مدة تزيد على ستة أشهر وفي حالة عدم توفر هذا الشرط للعامل الحق في اللجوء إلى المحكمة النظامية المختصة.
- ب- لا تكون سلطة الأجور ملزمة بتطبيق الإجراءات والأصول المتبعة في المحاكم وتكون لها نفس الصلاحيات الممنوحة للمحاكم النظامية في الأمور التالية :-
- ١- دعوة أي شخص لسماع شهادته بعد القسم واحضاره بواسطة سلطات الأمن المختصة في حالة تخلفه عن الحضور.
 - ٢- للطلب من أطراف الدعوى تقديم المستندات والبيانات التي تراها ضرورية للفصل في الدعوى.
 - ج- يقدم العامل نفسه أو نقابة العمال بالنيابة عنه الإدعاء خطياً ويجوز تقديم ادعاء واحد من عدد من العمال إذا كانوا يعملون في المؤسسة ذاتها وكان سبب دعوهم واحداً ولكل من الطرفين المتنازعين توكيل من ينوب عنه أمام سلطة الأجور المختصة.
 - د- يجوز لسلطة الأجور أن تطلب إلى صاحب العمل ضمن فترة تحددها أن يدفع للعامل الأجور المحسومة بصورة غير قانونية أو الأجور غير المدفوعة أو المستحقة الأداء أو التي تأخر عن دفعها في المدة المهيئة لهذا الغرض ولها أن تضيق تعويضاً قدره شريطة أن لا يتجاوز مبلغ التعويض المبلغ المحسوم أو غير المدفوع عن المدة المطالب بأجور عنها، ويشترط في ذلك أن لا يلزم صاحب العمل بدفع تعويض عن الأجور الناقصة أو المتأخر دفعها إذا اقتضت السلطة أن التأخر كان ناجماً عن خطأ بحسن نية، أو عن نزاع على المبلغ الواجب دفعه أو عن حدوث حالة طارئة أو عن تخلف العامل عن المطالبة بدفع الأجور أو قبولها.
 - هـ- تنتظر سلطة الأجور في الدعوى المقدمة إليها بحضور الطرفين أو من ينوب عنهما وتسقط الدعوى إذا تغيب العامل المدعي وتنتظر فيها بحضوره إذا غاب صاحب العمل المدعى عليه وتصدر قرارها بحق الأخير في هذه الحالة غيابياً ويكون قرارها قابلاً للاستئناف لدى محكمة الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه إذا كان المبلغ المحكوم به للعامل يزيد على مئة دينار .

- و- يتم تنفيذ قرارات سلطة الأجور من قبل دوائر الإجراء المختصة كأنها قرارات صادرة عن المحاكم النظامية شريطة أن لا تخضع المبالغ المحكومة بها للتقسيم.
- ز- يعفى من الرسوم والطوابع الإدعاء المقدم من العامل لسلطة الأجور وكذلك قراراتها المقدمة للتنفيذ إلى دوائر الإجراء.
- ح- تصرف للسلطة ولل موظفين العاملين معها المكافآت التي يقرها الوزير ويؤخذ بعين الاعتبار عدد القضايا التي قدمت إليها وفصلت فيها ويشترط في ذلك أن تقوم السلطة بمهامها خارج أوقات الدوام الرسمي.

هكذا من الفصل

الفصل الثامن تنظيم العمل والإجازات

المادة ٥٥- على كل صاحب عمل يستخدم عشرة عمال فأكثر أن يضع نظاماً داخلياً لتنظيم العمل في مؤسسته يبين فيه أوقات الدوام وفترات الراحة اليومية والأسبوعية ومخالفات العمل والعقوبات والتدابير المتخذة بشأنها بما في ذلك الفصل من العمل وكيفية تنفيذها وأي تفاصيل أخرى تقتضيها طبيعة العمل ويخضع النظام الداخلي للمؤسسة لتصديق الوزير ويعمل به من تاريخ تصديقه.

المادة ٥٦- تكون ساعات العمل العادية ثمان ساعات في اليوم على أن لا تزيد ساعات العمل عن ثمان وأربعين ساعة في الأسبوع توزع على ستة أيام على الأكثر لا يحسب منها الوقت المخصص لتناول الطعام والراحة ولا يجوز أن تزيد أوقات العمل على ذلك إلا في الحالات المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٥٧- يجوز لصاحب العمل تشغيل العامل أكثر من ساعات العمل اليومية العادية وذلك في أي من الحالات التالية على أن يتقاضى العامل في أي من هذه الحالات الأجر الإضافي المنصوص عليه في هذا القانون :

- أ- للقيام بأعمال الجرد المنوي للمؤسسة وأعداد الميزانية والحسابات الختامية والإستعداد للبيع بالتمان مخفضة بشرط أن لا يزيد عدد الأيام التي تنطبق عليها أحكام هذه الفقرة على ثلاثين يوماً في السنة وأن لا تزيد ساعات العمل الفعلية على عشر ساعات في كل يوم منها.
- ب- من أجل تلافي وقوع خسارة في البضائع أو أي مادة أخرى تتعرض للتلف أو لتجنب مخاطر عمل فني أو من أجل تسلم مواد معينة أو تسليمها أو نقلها.

المادة ٥٨- لا تسري أحكام المواد المتعلقة بساعات العمل المنصوص عليها في هذا القانون على الأشخاص الذين يتولون مهام الإشراف العام أو الإدارة في أي مؤسسة والذين يعملون في بعض الحالات خارج المؤسسة أو تتطلب أعمالهم السفر أو التنقل داخل المملكة أو خارجها.

المادة ٥٩-أ- يجوز تشغيل العامل بموافقته أكثر من ساعات العمل العادية على أن يتقاضى العامل عن ساعة العمل الإضافية أجراً لا يقل عن ١٢٥٪ من أجره المعتاد.

ب- إذا اشتغل العامل في يوم عطلة الأسبوعية أو أيام الأعياد الدينية أو العطل الرسمية يتقاضى لقاء عمله عن ذلك اليوم أجراً اضافياً لا يقل عن (١٥٠٪) من أجره المعتاد.

المادة ٦٠-أ- يكون يوم الجمعة من كل أسبوع يوم العطلة الأسبوعية للعامل إلا إذا اقتضت طبيعة العمل غير ذلك.

ب- يجوز للعامل بموافقة صاحب العمل جمع أيام عطلته الأسبوعية والحصول عليها خلال مدة لا تزيد على شهر.

ج- يكون يوم العطلة الأسبوعية للعامل بأجر كامل، إلا إذا كان يعمل على أساس يومي أو أسبوعي فيستحق في كلتا الحالتين أجر يوم العطلة الأسبوعية إذا عمل ستة أيام متصلة قبل اليوم المحدد للعطلة، ويستحق من ذلك الأجر بنسبة الأيام التي عمل فيها خلال الأسبوع إذا كانت ثلاثة أيام أو أكثر.

المادة ٦١-أ- لكل عامل الحق باجازة سنوية بأجر كامل لمدة أربعة عشر يوماً عن كل سنة خدمة إلا إذا تم الاتفاق على أكثر من ذلك على أن تصبح مدة الإجازة السنوية واحداً وعشرين يوماً إذا أمضى في الخدمة لدى صاحب العمل نفسه خمس سنوات متصلة، ولا تحسب أيام العطل الرسمية والأعياد الدينية وأيام العطلة الأسبوعية من الإجازة السنوية إلا إذا وقعت خلالها.

ب- إذا لم تبلغ مدة خدمة العامل السنة فيحق له الحصول على إجازة بأجر بنسبة المدة التي عمل خلالها في السنة.

ج- يجوز تأجيل إجازة العامل عن أي سنة بالاتفاق بين العامل وصاحب العمل إلى السنة التالية مباشرة لتلك السنة ويسقط حق العامل في الإجازة المؤجلة على هذا الوجه إذا انقضت السنة التي أجلت إليها ولم يطلب استعمالها خلال تلك السنة، ولا يجوز لصاحب العمل رفض طلب العامل للحصول على إجازته.

د- لصاحب العمل أن يحدد خلال الشهر الأول من السنة تاريخ الإجازة السنوية لكل عامل وكيفية استعمالها للعامل في مؤسسته وذلك حسب مقتضيات العمل أيها على أن يراعى في ذلك مصلحة العامل.

هكذا من الأصل

المادة ٦٢- إذا لم تؤخذ الإجازة السنوية دفعة واحدة فلا يجوز أن يقل الجزء منها عن ستة أيام في أي مرة.

المادة ٦٣- إذا انتهت خدمة العامل لأي سبب من الأسباب قبل أن يستعمل إجازته السنوية فيحق له تقاضي الأجر عن الأيام التي لم يستعملها من تلك الإجازة.

المادة ٦٤- يعتبر باطلاً كل اتفاق يقضي بتنازل العامل عن إجازته السنوية أو عن أي جزء منها.

المادة ٦٥- لكل عامل الحق في إجازة مرضية مدتها أربعة عشر يوماً خلال السنة الواحدة بأجر كامل بناء على تقرير من الطبيب المعتمد من قبل المؤسسة، ويجوز تجديدها لمدة أربعة عشر يوماً أخرى بأجر كامل إذا كان نزول أحد المستشفيات وينصف الأجر إذا كان بناء على تقرير لجنة طبية تعتمدها المؤسسة ولم يكن نزول أحد المستشفيات.

المادة ٦٦-١- لكل عامل الحق في إجازة مدتها أربعة عشر يوماً في السنة مدفوعة الأجر في أي من الحالات التالية:

١- إذا التحق بدورة للتأهيل العمالية معتمدة من الوزارة بناء على ترشيح صاحب العمل أو مدير المؤسسة بالتنسيق مع النقابة المعنية.

٢- لأداء فريضة الحج ويشترط لمنح هذه الإجازة أن يكون العامل قد عمل مدة خمس سنوات متواصلة على الأكل لدى صاحب العمل. ولا تعطى هذه الإجازة إلا لمرة واحدة خلال مدة الخدمة.

ب- يحق للعامل الحصول على إجازة مدتها أربعة أشهر دون أجر إذا التحق للدراسة في جامعة أو معهد أو كلية معترف بها بصورة رسمية.

المادة ٦٧- للمرأة التي تعمل في مؤسسة تستخدم عشرة عمال أو أكثر الحق في الحصول على إجازة دون أجر لمدة لا تزيد على سنة للتفرغ لتربية أطفالها، ويحق لها الرجوع إلى عملها بعد انتهاء هذه الإجازة، على أن تفقد هذا الحق إذا عملت بأجر في أي مؤسسة أخرى خلال تلك المدة.

المادة ٦٨- لكل من الزوجين العاملين الحصول على إجازة لمرة واحدة دون أجر لمدة لا تزيد على سنتين لمرافقة زوجه إذا انتقل إلى عمل آخر يقع خارج المحافظة التي يعمل فيها داخل المملكة أو إلى عمل يقع خارجها.

المادة ٦٩- تحدد بقرار من الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية المختصة:

أ- الصناعات والأعمال التي يحظر تشغيل النساء فيها.

ب- الأوقات التي لا يجوز تشغيل النساء فيها والحالات المستثناة منها.

المادة ٧٠- للمرأة العاملة الحق في الحصول على إجازة أمومة بأجر كامل قبل الوضع وبعده مجموع مدتها عشرة أسابيع، على أن لا تقل المدة التي تقع من هذه الإجازة بعد الوضع عن ستة أسابيع، ويحظر تشغيلها قبل انقضاء تلك المدة.

المادة ٧١- للعاملة بعد انتهاء إجازة الأمومة المنصوص عليها في المادة (٧٠) من هذا القانون الحق في أن تأخذ خلال سنة من تاريخ الولادة فترة أو فترات مدفوعة الأجر بقصد إرضاع مولودها الجديد لا تزيد في مجموعها على الساعة في اليوم الواحد.

المادة ٧٢- على صاحب العمل الذي يستخدم ما لا يقل عن عشرين عاملة متزوجة تهنئته مكان مناسب يكون في عهدة مربية مؤهلة لرعاية أطفال العاملات الذين هم في أعمارهم عن أربع سنوات، على أن لا يقل عددهم عن عشرة أطفال.

المادة ٧٣- مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالتدريب المهني لا يجوز بأي حال تشاؤم أو إهانة يكمل السادسة عشرة من عمره بأي صورة من الصور.

المادة ٧٤- لا يجوز تشغيل الحدث الذي لم يبلغ السابعة عشرة من عمره في الأعمال الخطرة أو المرهقة أو المضرة بالصحة وتحدد هذه الأعمال بقرارات مجلس الوزراء الوزير بعد استطلاع آراء الجهات الرسمية المختصة.

هكذا من الأصل

المادة ٧٥ - يحظر تشغيل الحدث :

- أ - أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد على أن يعطى فترة للراحة لا تقل عن ساعة واحدة بعد عمل أربع ساعات متصلة.
- ب - بين الساعة الثامنة مساءً والسادسة صباحاً
- ج - في أيام الأعياد الدينية والعطل الرسمية وأيام العطلة الأسبوعية.

المادة ٧٦ - على صاحب العمل قبل تشغيل أي حدث أن يطلب منه أو من وليه تقديم المستندات التالية :

- أ - صورة مصدقة عن شهادة الميلاد.
- ب - شهادة بولاية الحدث الصحية للعمل المطلوب صادرة عن طبيب مختص ومصدقة من وزارة الصحة.

ج - موافقة ولي أمر الحدث الخطية على العمل في المؤسسة، وتحفظ هذه المستندات في ملف خاص للحدث مع بيانات كافية عن محل إقامته وتاريخ استخدامه والعمل الذي استخدم فيه وأجره وإجازاته.

المادة ٧٧ - يعاقب صاحب العمل أو مدير المؤسسة عن أي مخالفة لأي حكم من أحكام هذا الفصل أو أي نظام أو قرار صادر بمقتضاه بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على خمسمئة دينار وتضاعف العقوبة حالة التكرار ولا يجوز تخفيض العقوبة عن حدّها الأدنى للأسباب التقديرية المخففة.

الفصل التاسع السلامة والصحة المهنية

المادة ٧٨ - أ - يتوجب على صاحب العمل ما يلي :

- ١ - توفير الاحتياطات والتدابير اللازمة لحماية العمال من الأخطار والأمراض التي قد تنجم عن العمل وعن الآلات المستعملة فيه.
- ٢ - توفير وسائل الحماية الشخصية والوقاية للعاملين من أخطار العمل وأمراض المهنة كالملابس، والنظارات والقفازات والأحذية وغيرها وإرشادهم إلى طريقة استعمالها والمحافظة عليها وعلى نظافتها.
- ٣ - إحاطة العامل قبل اشتغاله بمخاطر مهنته وسبل الوقاية الواجب عليه اتخاذها وأن يعلق بمكان ظاهر تعليمات وإرشادات توضح فيها مخاطر المهنة ووسائل الوقاية منها وفق الأنظمة والقرارات التي تصدر بهذا الشأن.
- ٤ - توفير وسائل وأجهزة الإسعاف الطبي للعمال في المؤسسة وفقاً للمستويات التي تحددها بقرار من الوزير بعد استطلاع آراء الجهات الرسمية المختصة.

ب - لا يجوز تحميل العمال أي نفقات تترتب على تنفيذ أو توفير ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة ٧٩ - يحدد الوزير بعد استطلاع رأي الجهات الرسمية المختصة بتعليمات يصدرها ما يلي :

- أ - الاحتياطات والتدابير التي يجب اتخاذها أو توفيرها في جميع المؤسسات أو في أي منها لحماية العمال والمؤسسات من أخطار العمل وأمراض المهنة.
- ب - الأجهزة والوسائل التي يجب توفيرها في المؤسسات أو في أي منها لحماية العاملين فيها من أخطار العمل وأمراض المهنة ووقايتهم منها.
- ج - الأسس والمعايير الواجب توافرها في المؤسسات الصناعية لضمان بيئة خالية من التلوث بجميع أشكاله والوقاية من الضوضاء والاهتزازات وكل ما يضر بصحة العامل ضمن المعايير الدولية المعتمدة، وتحديد طرق الفحص والاختبار الخاصة لضبط هذه المعايير.

هكذا من الأصل

المادة ٨٠ - على صاحب العمل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المؤسسة والعاملين فيها من أخطار الحريق والانفجارات أو تخزين المواد الخطرة القابلة للاشتعال أو نقلها أو تداولها وتوفير الوسائل والأجهزة الفنية الكافية وذلك وفقاً لتعليمات السلطات الرسمية المختصة.

المادة ٨١ - لا يجوز لصاحب العمل أو العامل أن يسمح بادخال أي نوع من الخمور أو المخدرات والمؤثرات العقلية أو العقاقير الخطرة إلى أماكن العمل أو أن يعرضها فيها كما لا يجوز لأي شخص الدخول إلى تلك الأماكن أو البقاء فيها لأي سبب من الأسباب وهو تحت تأثير تلك المشروبات أو العقاقير.

المادة ٨٢ - يجب على العمال في أي مؤسسة للتقيد بالأحكام والتعليمات والقرارات الخاصة باحتياطات الوقاية والسلامة والصحة المهنية واستعمال الأجهزة الخاصة بها والمحافظة عليها والامتناع عن أي فعل يحول دون تنفيذ تلك الأحكام والقرارات والتعليمات والامتناع عن العبث بأجهزة الوقاية والسلامة والصحة المهنية أو إلحاق الضرر بها أو إتلافها وذلك تحت طائلة التعرض للعقوبات التأديبية المنصوص عليها في النظام الداخلي للمؤسسة.

المادة ٨٣ - للوزير بعد استطلاع آراء الجهات المعنية أن يصدر تعليمات يحدد بموجبها كل عمل لا يجوز تشغيل أي شخص فيه قبل إجراء الفحص الطبي عليه للتأكد من لياقته الصحية للقيام بذلك العمل وتنتشر التعليمات التي تصدر بمقتضى هذه المادة في صحيفتين محليتين يوميتين وفي الجريدة الرسمية.

المادة ٨٤ - ١ - إذا خالف صاحب العمل أي حكم من أحكام هذا القانون فللوزير إغلاق المؤسسة كلياً أو جزئياً أو إيقاف أي آلة فيها إذا كان من شأن تلك المخالفة تعريض العمال أو المؤسسة أو الآلات للخطر وذلك إلى أن يزيل صاحب العمل المخالفة.

ب- يشترط أن لا يصدر الوزير قراره المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة قبل توجيه إنذار إلى صاحب العمل بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها له في الإنذار وذلك وفقاً لجسامة المخالفة وخطورتها.

ج- يراعى في حالة إغلاق المؤسسة أو إيقاف آلات فيها عدم الإخلال بحقوق العاملين في المؤسسة في تقاضي أجورهم كاملة عن مدة الإغلاق أو إيقاف.

د- للوزير إحالة المخالف إلى المحكمة المختصة ويعاقب في هذه الحالة بغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على خمسمئة دينار وتضاعف الغرامة في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة المحكوم بها عن حدّها الأدنى لأي سبب من الأسباب.

المادة ٨٥ - يصدر مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير الأنظمة اللازمة في الأمور التالية:

أ - تشكيل لجان السلامة والصحة المهنية وتعيين المشرفين في المؤسسات العامة والخاصة وتحديد اختصاص تلك اللجان والمشرفين وواجباتها.

ب- العناية الطبية الوقائية والعلاجية للعمال وواجبات أصحاب العمل في توفيرها وكيفية إنشاء الوحدات الطبية المشتركة بين أكثر من مؤسسة وطريقة تمويلها والأجهزة الفنية الواجب توافرها في هذه الوحدات والفحوص الطبية الدورية للعمال.

ج- الوقاية والسلامة من الآلات والمكينات الصناعية ومواقع العمل.

هنا من الأصل

الفصل العاشر

اصابات العمل وامراض المهنة

المادة ٨٦ - تطبق احكام هذا الفصل المتعلقة باصابات العمل وامراض المهنة على العمال الذين لا تسري عليهم احكام قانون الضمان الاجتماعي المعمول به.

المادة ٨٧ - ١ - اذا اصاب عامل باصابة عمل ادت الى وفاته او الحقت به ضرراً جسيماً حال دون استمراره في العمل فعلى صاحب العمل نقل المصاب الى مستشفى او اي مركز طبي وتبليغ الجهات الامنية المختصة بالحادث وان يرسل اشعاراً الى الوزارة بذلك خلال مدة لا تزيد على (٤٨) ساعة من وقوع الحادث. ويتحمل صاحب العمل نفقات نقل المصاب الى المستشفى او المركز الطبي لمعالجته.

ب- يعاقب صاحب العمل او مدير المؤسسة او من يمثلها في حالة مخالفته لاحكام الفقرة (١) من هذه المادة بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار عن كل مخالفة وتضاعف العقوبة في حالة التكرار.

المادة ٨٨ - يكون صاحب العمل مسؤولاً عن دفع التعويض المنصوص عليه في هذا القانون للعامل الذي يصاب بمرض من امراض المهنة ناشئ عن عمله وذلك بالاستناد الى تقرير من المرجع الطبي.

المادة ٨٩ - مع مراعاة ما ورد في اي قانون او تشريع آخر لا يحق للمصاب او للمستحق عنه مطالبة صاحب العمل بأي تعويضات غير واردة في هذا القانون وذلك فيما يتعلق باصابات العمل الا اذا كانت الاصابة ناشئة عن خطأ صاحب العمل.

المادة ٩٠ - ١ - اذا نشأ عن اصابة العمل وفاة العامل او عجزه الكلي فيستحق على صاحب العمل تعويض يساوي اجر الف ومئتي يوم عمل على ان لا يتجاوز التعويض خمسة الاف دينار ولا يقل عن الف دينار.

ب- اذا نشأ عن اصابة العمل عجز مؤقت للعامل فيستحق بدلاً يومياً بمعدل (٧٥٪) من معدل اجره اليومي اعتباراً من اليوم الذي وقعت فيه الاصابة وذلك خلال مدة المعالجة بناء على تقرير من المرجع الطبي اذا كانت

معالجته خارج المستشفى ويخفض ذلك البديل الى (٦٥٪) من ذلك الاجر اذا كان المصاب يعالج لدى احد مراكز العلاج المعتمدة.

ج- اذا نتج عن اصابة العمل عجز جزئي دائم بناء على تقرير من المرجع الطبي فيدفع للعامل تعويض على اساس نسبة ذلك العجز الى التعويض المقرر للعجز الكلي بموجب الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون.

د- اذا نتج عن اصابة العمل الواحدة اكثر من ضرر جسماني واحد فيستحق العامل المصاب التعويض عن كل ضرر من هذه الاضرار وفقاً للأسس المنصوص عليها في هذا القانون على ان لا يتجاوز مجموع المبلغ الواجب دفعه في هذه الحالة مقدار التعويض الواجب دفعه في حالة العجز الكلي.

المادة ٩١ - بحسب التعويض المنصوص عليه في هذا القانون على اساس الاجر الاخير الذي يتقاضاه العامل اما اذا كان العامل عاملاً بالقطعة فيحسب على اساس متوسط الاجر خلال الاثني عشر سنة الاخيرة من عمله.

المادة ٩٢ - ١ - يتم تقدير التعويض الواجب دفعه بمقتضى هذا القانون بناء على طلب صاحب العمل او العامل او المستحقين عنه، وفي حالة عدم الاتفاق على التعويض يقره الامين العام باعتباره المفوض بتقدير التعويض، ويكون خصماً في الدعاوى المتعلقة به، وللوزير تعيين مفوضين آخرين من موظفي الوزارة لممارسة صلاحيات المفوض في اي منطقة في المملكة، ويدفع التعويض دفعة واحدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ قرار المفوض بتقديره الى ذوي العلاقة.

ب- لا يحول دفع التعويض المنصوص عليه في هذا القانون دون حصول العامل او المستحقين عنه على مكافأة نهاية الخدمة اذا توافرت شروط استحقاقها.

ج- لا تسمع اي دعوى امام اي محكمة تتعلق بالتعويض المنصوص عليه في هذا القانون اذا كان الطلب قد قدم بشأنه الى المفوض وكان لا زال قيد النظر لديه.

المادة ٩٣ - لا ينال الطلب بالتعويض عن اي اصابة عمل مالم يقدم الى المفوض خلال سنتين من تاريخ وقوعها او من تاريخ وفاة العامل المصاب على انه يجوز للمفوض قبول الطلب بعد مرور سنتين من تاريخ وقوع الاصابة او الوفاة اذا

هكذا منذ الفصل

كان التأخر في تقديمه ناشئاً عن عذر مشروع بما في ذلك عدم الاستقرار النهائي لنتائج الإصابة.

المادة ٩٤ - ١ - مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة يسقط حق المصاب في البذل اليومي والتعويض التقدي على أن تثبت بنتيجة التحقيق الذي تجريه الجهات المختصة بعد سماع أقوال صاحب العمل أو من يملكه وأقوال المصاب عندما تسمح حالته الصحية بذلك في أي من الحالات التالية :

١ - إذا نشأت الإصابة عن فعل متعمد أو عن خطأ أو إهمال جسيمن من المصاب.

٢ - إذا كانت الإصابة ناتجة عن تأثير الخمر أو المخدرات أو المؤثرات العقلية.

٣ - إذا خالف المصاب التعليمات المقررة بشأن علاجه من الإصابة أو بشأن الوقاية والامن الصناعي المعمل عنها والواجب اتباعها وكان لهذه المخالفة أثر في وقوع الإصابة.

ب - لا تطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على أي حالة من حالات الإصابة ومنها الحالات المنصوص عليها في تلك الفقرة إذا نشأت عنها وفاة المصاب أو أصيب بعجز دائم بسببها لا تقل نسبته عن (٣٠٪) ويصرف للمصاب فيها أو المستحقين عنه البذل اليومي أو التعويض التقدي حسب مقتضى الحال.

المادة ٩٥ - لا يجوز في أي حالة من الحالات ومن الذمومين الواجب دفعه بمقتضى أحكام هذا القانون أو الحجز عليه إلا الذين الشبهة وادعاء لا يتجاوز ثلث مبلغ التعويض كما لا يجوز إحالته إلى أي شخص آخر غير المصالح أو المستحقين عنه أو الادعاء بتقصير التعويض المستحق له وفاة المصاب.

المادة ٩٦ - مع مراعاة أحكام المادة (٩٥) من هذا القانون يوزع التعويض في حصة ولله العامل على المستحقين عنه وفقاً للتقسيم المعينة في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون.

الفصل الحادي عشر نقابات العمال

المادة ٩٧ - ١ - للعمال في أي مهنة تأسيس نقابة خاصة بهم وفق أحكام هذا القانون وللعمال في تلك المهنة الحق في الانتساب إليها إذا توافرت فيه شروط العضوية.

ب - يحظر على صاحب العمل أن يجعل استخدام أي عامل خاضعاً لشروط عدم انتسابه إلى نقابة عمال أو التنازل عن عضويته فيها أو أن يعمل على فصله من أي نقابة أو الإحلاف بأي حق يحق له لانتسابه إلى عضويتها أو المساهمة في نشاطها خارج أوقات العمل.

المادة ٩٨ - ١ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة تؤسس النقابة من قبل مؤسسين لا يقل عددهم عن خمسين شخصاً من العاملين في المهنة الواحدة أو المهن المتماثلة أو المرتبطة بعضها ببعض في إنتاج واحد.

ب - للوزير أن يصدر قراراً بتصنيف المهن والصناعات التي يحق لعمالها تأسيس نقابة لهم وذلك بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات العمال وأن يحدد في قراره مجموعات المهن والصناعات التي لا يجوز تأسيس أكثر من نقابة عامة واحدة لجميع العمال فيها وذلك بحكم تماثلها أو المرتبطة بعضها ببعض أو اشتراكها في إنتاج واحد أو متكامل وأن يجعل قراره بذلك ساري المفعول على النقابات القائمة.

المادة ٩٩ - ١ - تمارس النقابة نشاطها لتحقيق الأهداف التالية :

١ - رعاية مصالح العاملين في المهنة والدفاع عن حقوقهم في نطاق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

٢ - تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للعمال المنتسبين للنقابة وإنشاء العيادات الطبية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والاستهلاكية لهم.

٣ - العمل على رفع المستوى الاقتصادي والمهني والثقافي للعمال.

ب - للنقابة فتح فروع لها في المملكة وتحدد الأحكام والاجراءات المتعلقة بالملاحة بين النقابة وفروعها بموجب نظامها الداخلي.

هكذا من الفصل

المادة ١٠٠- يضع الاتحاد العام للنقابات العمال بعد الاستئناس برأي الوزارة نظاماً داخلياً للاتحاد والنقابات على أن يتضمن الأمور التالية :

- أ- اسم النقابة وعنوان مركزها الرئيسي.
- ب- الغايات التي سيتم تأسيس النقابة من أجلها.
- ج- إجراءات انتخاب الأعضاء للنقابة ولصلهم منها.
- د- كيفية تأسيس فروع النقابة في أنحاء المملكة وشروط تشكيل اللجان فيها وإجراءاتها.
- هـ- عدد أعضاء الهيئة الإدارية للنقابة ومدة ولايتها وكيفية انتخابهم ومواعيد اجتماعاتها وطريقة تعبئة الشواغر في عضويتها وصلاحياتها.
- و- الحقوق التي يتمتع بها عضو النقابة والالتزامات التي يتحملها والحالات التي يتعرض فيها للعقوبات المسبوبة بما في ذلك الغرامة والفصل من النقابة.
- ز- الخدمات والمساعدات المالية التي تقدم لعضو النقابة في حالات الضرورة بما في ذلك المساهمة في نفقات المعالجة وتوكيل المحامين.
- ح- شروط تعيين الموظفين والمستخدمين في النقابة وإجراءاتها وإنهاء خدماتهم.
- ط- كيفية حفظ أموال النقابة ومسك دفترها وقبودها المالية.
- ي- إجراءات دعوة الهيئة العامة للنقابة إلى اجتماعاتها العادية وغير العادية.

المادة ١٠١- تعتبر نقابات العمال المسجلة قبل نفاذ هذا القانون قائمة وكأنها مسجلة بمقتضاه.

المادة ١٠٢- أ- يقدم طلب تأسيس أي نقابة للعمال موقّعة من قبل المؤسسين إلى مسجل النقابات في الوزارة مرفقاً بما يلي :

- ١- النظام الداخلي للنقابة مدرجاً فيه اسم النقابة ومركزها الرئيسي وعنوانها.
- ٢- أعضاء الهيئة الإدارية الأولى لها المنتخبة من قبل المؤسسين.
- ب- لمسجل النقابات أن يكلف الهيئة الإدارية تزويده بأي تفاصيل إضافية يراها ضرورية لدراسة الطلب وإتمام إجراءات تسجيل النقابة.
- ج- يترتب على مسجل النقابات أن يصدر قراره بشأن طلب تسجيل أي نقابة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليه فإذا وافق على

الطلب اصدر لها شهادة بتسجيل النقابة وينشر قرار التسجيل في الجريدة الرسمية وإذا قرر رفض الطلب فللمؤسسين الطعن في قراره لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القرار.

د- يجوز للأشخاص الذين تضرروا من تسجيل أي نقابة الطعن في قرار تسجيلها لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية.

المادة ١٠٣- أ- تعتبر النقابة قائمة بالاسم الذي سجلت به وتكتسب الشخصية الاعتبارية وتمارس بهذه الصفة جميع الأعمال النقابية المصرح لها بممارستها وفقاً لأحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه وبمقتضى النظام الداخلي لها اعتباراً من تاريخ :

- ١- نشر قرار مسجل النقابات بتسجيل النقابة في الجريدة الرسمية.
- ٢- صدور قرار محكمة العدل العليا بإلغاء قرار المسجل برفض تسجيل النقابة.
- ٣- انقضاء مدة الطعن المنصوص عليها في المادة (١٠٢) من هذا القانون.
- ب- على النقابة تزويد مسجل النقابات بأي تغيير أو تعديل يطرأ على نظامها الداخلي وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إقراره.

المادة ١٠٤- ترسل جميع المراسلات والاشعارات للنقابة إلى عنوانها المسجل ويجب أن يبلغ مسجل النقابات بأي تغيير فيه خلال سبعة أيام من حدوثه ويندرج التغيير في سجل النقابات لدى مسجل النقابات والا اعتبر العنوان المسجل أصلاً قائماً.

المادة ١٠٥- يجوز لمسجل النقابات الغاء شهادة تسجيل النقابة إذا ثبت له أنها أصبحت غير قائمة اما لحلها اختياريًا او لأنها حلت وفقاً لقرار قضائي.

المادة ١٠٦- يجوز حل النقابة اختياريًا بموافقة ثلثي أعضائها المسجلين لاشتراكهم في اجتماع غير عادي تعقده الهيئة العامة للنقابة لهذه الغاية دون غيرها ويتم تصفية أموالها وحقوقها والتصرف بها في هذه الحالة وفقاً لأحكام النظام الداخلي ويجب اشعار الوزير والاتحاد العام للنقابات بقرار الحل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

هكذا من الأصل

المادة ١٠٧- أ- إذا تخللت النقابة عن تقديم أي إشعار أو كشف أو ميزانية صومية أو أي من الحسابات أو المستندات التي يوجب هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه تقديمها إلى الوزارة فتعاقب النقابة أو من يمثلها قانوناً بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار ولا يجوز تخفيض الغرامة المحكوم بها لأي سبب من الأسباب.

ب- إذا خالفت النقابة احكام نظامها الداخلي فعليه تصويب الوضع خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أما بنفسها أو بطلب من الوزارة أو الاتحاد العام للنقابات العمال فإذا لم يتم تصويب الوضع خلال المدة المقررة فتحال من قبل الوزير أو من ينوبه إلى محكمة البداية المختصة لمحاكمتها من أجل تلك المخالفة والمحكمة أن توقف النقابة عن العمل لحين صدور قرارها في الدعوى.

المادة ١٠٨- لا يجوز اتفاق أموال نقابة العمال إلا في الغايات المشروعة والمتعلقة بمصلحة النقابة بما في ذلك ما يلي :

- أ- الرواتب والملاوات والتفقات للموظفين العاملين فيها.
- ب- نفقات إدارة النقابة بما في ذلك أجور تدقيق حساباتها.
- ج- رسوم الدعاوى القضائية التي تقومها النقابة أو تقام عليها ونفقاتها إذا كانت هي أو أي عضو من أعضائها طرفاً في الدعوى وكانت من أجل تأمين أي حقوق للنقابة أو حمايتها أو كانت تتعلق بحقوق ناشئة عن علاقة عضو من أعضائها بصاحب العمل.
- د- نفقات أي نزاع عمالي يتعلق بالنقابة أو بعضو من أعضائها .
- هـ- تعويض الأعضاء عن أي خسارة ناشئة عن نزاع عمالي.
- و- الإعانات التي تدفع لأعضاء النقابة أو لأفراد عائلاتهم بسبب الوفاة أو الشيخوخة أو المرض أو البطالة أو الحوادث التي تقع لهم.
- ز- نفقات الخدمات التعليمية والاجتماعية التي تقدمها النقابة لأعضاء.

المادة ١٠٩- أ- تشكل النقابات العمالية الاتحاد العام لنقابات العمال وتكون له شخصية اعتبارية وتحفظ ليه كل نقابة بحقوقها الخاصة.

ب- يتكون الاتحاد من أعضاء النقابات التي يشكل منها الاتحاد ويتمتع بجميع الحقوق التي تتمتع بها النقابة.

ج- يحق لنقابتين أو أكثر بموافقة الاتحاد العام لنقابات العمال تشكيل اتحاد مهني على أن تحصل كل منها على موافقة الأكثرية العادية لهيئتها العامة وأن تحيط المسجل علماً بذلك خطياً.

د- يحق للاتحاد العام لنقابات العمال وللاتحادات المهنية المسجلة الانضمام إلى أي منظمة عمالية عربية أو دولية ذات أهداف ووسائل مشروعة.

هـ- تنظم شؤون الاتحاد العام والاتحادات المهنية بنظام خاص يصدر لهذه الغاية.

المادة ١١٠- لا يعاقب أي موظف في أي نقابة للعمال أو أي عضو فيها ولا تتخذ أي إجراءات قانونية أو قضائية بحقه بسبب اتفاق أبرم بين أعضاء النقابة بشأن أي غاية من الغايات المشروعة لنقابات العمال على أن لا يخالف الاتفاق القوانين والانظمة المعمول بها.

المادة ١١١- لا تعتبر أي نقابة للعمال هيئة غير مشروعة لمجرد الادعاء بأن أي من غاياتها تهدف إلى تقييد حرية التجارة.

المادة ١١٢- أ- يجب على كل نقابة عمال أن تعد السجلات والدفاتر حسب الأوضاع والشروط التي يقرها الوزير.

ب- لمفتش العمل الاطلاع في أي وقت على دفاتر حسابات أي نقابة وعلى غيرها من الدفاتر والسجلات التي تحتفظ بها النقابة وعلى قوائم الأعضاء فيها كما يحق لأي موظف في النقابة ولاي عضو فيها الاطلاع على تلك الدفاتر والسجلات وعلى تلك القوائم وذلك في الاوقات المحددة في النظام الداخلي للنقابة على أن تجري تلك الاجراءات في مقر النقابة.

المادة ١١٣- لا يجوز أن ينتخب أي شخص عضواً في الهيئة الادارية لأي نقابة الا اذا كان عاملاً مسجلاً لديها أو مستخدماً فيها طيلة الوقت على سبيل النفرغ ولا يجوز انتخاب أي شخص في الهيئة اذا كان قد صدر بحقه حكم قضائي في جريمة جنائية أو في جريمة تمس الشرف والاداب العامة.

المادة ١١٤- للنقابة أن تفتح فروعاً لها في جميع أنحاء المملكة، ويحدد النظام الداخلي للنقابة العلاقة بينها وبين فروعها، وبينها وبين الاتحاد العام لنقابات العمال.

هكذا منذ الأشهر

المادة ١١٥-أ- للوزير ان يقدم بدعوى الى محكمة البداية طالباً فيها حل اي نقابة في اي من الحالات التالية:

١- اذا ارتكبت اي مخالفة لاحكام هذا القانون على ان يكون قد وجه انذاراً خطياً للنقابة قبل تقديم الدعوى طالباً فيها ازالة المخالفة خلال المدة التي يحددها لها ولكنها لم تستجب للطلب.

٢- التحريض على ترك العمل او الامتناع عنه او الاعتصام او التظاهر في الحالات التي يحظر فيها القيام بهذه الاعمال بمقتضى هذا القانون وسائر التشريعات المعمول بها.

٣- استعمال القوة او العنف او التهديد او التدابير غير المشروعة في الاعتداء او الشروع في الاعتداء على حق الغير في العمل او على حق اخر من حقوقه.

ب- يجوز استئناف قرار محكمة البداية بحل النقابة الى محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تهييمه اذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه اذا كان بمثابة الوجيه ويكون قرار محكمة الاستئناف قطعياً.

المادة ١١٦- اذا حلت النقابة بصورة غير اختيارية لاي سبب من الاسباب فتودع اموالها في البنك الذي يمينه الاتحاد العام لنقابات العمال الى ان تؤسس نقابة جديدة للمهنة او للمهن نفسها فاذا لم يتم تأسيس مثل هذه النقابة خلال سنة واحدة من حل النقابة الاولى فتؤول اموالها المنقولة وغير المنقولة الى الاتحاد العام لنقابات العمال.

المادة ١١٧-أ- يجب على كل نقابة عمال ان ترسل الى المسجل قبل اول نيسان من كل سنة نسخة من ميزانيتها العمومية على النموذج المقرر مدققة حسب الاصول من مدقق حسابات قانوني تبين فيها وارداتها ومصروفاتها وموجوداتها والتزاماتها خلال السنة السابقة والمتهية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول ولمسجل النقابات ان يطلب من النقابة تزويده ببيانات او ايضاحات اضافية للميزانية.

ب- ترلق بنسخة الميزانية العمومية للنقابة التي ترسل للمسجل كشف يتضمن اسماء الموظفين وسائر العاملين في النقابة والتغيرات التي اجرتها عليهم وعلى اوضاعهم خلال السنة التي تعود اليها الميزانية.

المادة ١١٨-أ- اذا تخلفت اي نقابة عمال عن تقديم اي اشعار او كشف او بيان او ميزانية عمومية او اي مستند اخر مما تتطلبه احكام هذا القانون او يطلب الوزير او المسجل تزويده به فيعاقب الموظف او الشخص الملزم بتقديمه او ارساله بالقيام بذلك بموجب نظام النقابة بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار وتضاعف هذه الغرامة بالقياس الى حده الاعلى اذا تكررت المخالفة.

ب- كل من ادخل عمداً بياناً غير صحيح في الميزانية العمومية للنقابة او اشترك في ذلك او اجرى اي تزوير في النظام الداخلي للنقابة او في اي تعديل فيه او اشترك في ذلك او اغفل ادراج اي نص فيه عوقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على الف دينار او بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة وتضاعف العقوبة بالقياس الى حدها الاعلى في حالة تكرار المخالفة.

هكذا من الجهل

الفصل الثاني عشر

تسوية النزاعات العمالية الجماعية

المادة ١١٩- للوزير أن يعين مندوب توفيق أو أكثر من موظفي الوزارة للقيام بمهمة الوساطة في تسوية النزاعات العمالية الجماعية وذلك للمنطقة التي يحددها والمدة التي يراها مناسبة.

المادة ١٢٠- ١- إذا وقع نزاع عمالي جماعي فعلى مندوب التوفيق أن يبدأ إجراءات الوساطة بين الطرفين لتسوية ذلك النزاع فإذا تم الاتفاق بشأنه يعقد جماعي أو بغيره يحتفظ مندوب التوفيق بنسخة منه مصادق عليها من الطرفين .

ب - إذا تعذر إجراء المفاوضات بين الطرفين لأي سبب من الأسباب أو تبين أن الاستمرار فيها أن يؤدي إلى تسوية النزاع فيترتب على مندوب التوفيق أن يقدم تقريراً إلى الوزير يتضمن أسباب النزاع والممارسات التي تمت بين الطرفين والنتيجة التي توصل إليها وذلك خلال مدة لا تزيد على واحد وعشرين يوماً من تاريخ إحالة النزاع إليه.

ج - إذا لم يتمكن الوزير بدوره من تسوية النزاع فعليه أن يحيله إلى مجلس توفيق يشكله على النحو التالي :

١- رئيس يعينه الوزير على أن لا يكون من ذوي العلاقة بالنزاع أو بنقابات العمال أو أصحاب العمل.

٢- عضوان أو أكثر يمثلون كلاً من أصحاب العمل والعمال بإعداد متساوية يسمي كل من الطرفين ممثلين في المجلس.

المادة ١٢١- ١- إذا أحيل نزاع عمالي إلى مجلس التوفيق وجب عليه أن يسعى جهده للترصل إلى تسويته بالطريقة التي يراها ملائمة فإذا توصل إلى تسويته كلياً أو جزئياً يقدم إلى الوزير تقريراً بذلك مرفقاً به التسوية الموقعة بين الطرفين.

ب - إذا لم يتوصل مجلس التوفيق إلى تسوية النزاع فيترتب عليه أن يقدم إلى الوزير تقريراً يتضمن أسباب النزاع والإجراءات التي اتخذتها لتسويته

والأسباب التي أدت إلى عدم انتهائه والتوصيات التي يراها مناسبة بهذا الشأن.

ج - يترتب على المجلس في جميع الأحوال أن ينهي إجراءات التوفيق وتقديم تقريره بالنتائج التي توصل إليها خلال مدة لا تزيد على واحد وعشرين يوماً من تاريخ إحالة النزاع إليه.

المادة ١٢٢- لا يجوز لأي من الطرفين في النزاع العمالي توكيل المحامين أمام مندوب التوفيق أو مجلس التوفيق.

المادة ١٢٣- ١- إذا لم يتمكن مجلس التوفيق من إنهاء النزاع العمالي الجماعي فيترتب على الوزير إحالته إلى محكمة عمالية يتم تشكيلها من ثلاثة قضاء نظاميين ينتدبهم المجلس القضائي لهذا الغاية بناء على طلب الوزير ويرأسها أعلام في الدرجة ويجوز انعقادها بحضور اثنين من أعضائها وفي حالة اختلافهما في الرأي يدعى القاضي الثالث للاشتراك في نظر القضية وإصدار القرار فيها.

ب - يعطى النزاع العمالي الذي يحال إلى المحكمة العمالية صفة الاستعجال بحيث تبأثر النظر فيه خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ الإحالة على أن تصدر المحكمة قرارها في النزاع وتبلغه إلى الوزير خلال ثلاثين يوماً من ذلك التاريخ ويكون هذا القرار قطعياً ، غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أو إدارية.

ج - تنظر المحكمة العمالية في النزاع العمالي المعروض عليها وتفصل فيه وفقاً للإجراءات التي تراها مناسبة لتحقيق العدالة بين الطرفين على أن تراعى في ذلك أي إجراءات خاصة منصوص عليها في هذا القانون ويجوز لكل من الطرفين توكيل محام أو أكثر أمام المحكمة.

المادة ١٢٤- يكون للمحكمة العمالية وللمجلس التوفيق عند النظر في نزاع عمالي الصلاحيات التالية :

١ - سماع أقوال أي شخص أو الاستعانة بخبرته في النزاع بعد القسم .

ب- تكليف أي طرف من أطراف النزاع بإبراز المستندات والبيانات التي لديه وتراها المحكمة أو المجلس ضرورية للنظر أو الفصل في النزاع.

هكذا عند الأصل

المادة ١٢٥- للمحكمة العمالية تفسير ما تراه غامضاً في أي قرار أصدرته وذلك بناء على طلب الوزير أو طلب أحد أطراف النزاع ، وذلك بما لا يخرج القرار عن النتائج التي توصل إليها ، كما وأن لها في كل وقت أن تصحح من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الوزير أو أحد الخصوم الاغلاط أو الأخطاء الكتابية أو الحسابية التي تقع في الأحكام والقرارات عن طريق السهو العرضي.

المادة ١٢٦- تعقد جلسات المحكمة العمالية ومجلس التوفيق في الوزارة وتكون الوزارة مسؤولة عن توفير المتطلبات الإدارية والتسهيلات والأجهزة التي تمكنها من أعمالها.

المادة ١٢٧- ١- يكون تقرير مجلس التوفيق وقرار المحكمة العمالية كتابيا ويوقعه جميع أعضاء المجلس أو المحكمة وفقاً لمقتضى الحال ويصدر قرار المحكمة بالإجماع أو بالأكثرية ويجب على كل عضو مخالف من أعضاء المجلس أو المحكمة أن يثبت رأيه كتابة في التقرير أو القرار.

ب - ينشر تقرير المجلس أو قرار المحكمة العمالية في صحيفة محلية أو أكثر على نفقة أصحاب النزاع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلم الوزير التقرير أو القرار.

المادة ١٢٨- يصرف لرئيس وأعضاء المحكمة العمالية ورئيس مجلس التوفيق وكاتب الجلسات المكافآت التي يقرها مجلس الوزراء بناء على تنصيب من الوزير .

المادة ١٢٩- تكون التسوية التي تم التوصل إليها بنتيجة إجراءات التوفيق بمقتضى أحكام هذا القانون أو قرار المحكمة العمالية ملزماً للفتات التالية : -

- أ - لأطراف النزاع العمالي.
- ب - لخلقاء صاحب العمل بما في ذلك ورثته الذين انتقلت إليهم المؤسسة التي يتعلق بها النزاع .
- ج - لجميع الأشخاص الذين كانوا يعملون في المؤسسة التي يتعلق بها النزاع في تاريخ حدوثه أو في قسم منها حسب مقتضى الحال ولجميع الأشخاص الذين يستخدمون فيما بعد في تلك المؤسسة أو في أي قسم منها إذا ورد في تقرير التسوية أو قرار المحكمة العمالية بما يقضي بذلك

ولم يكن في هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاء ما يحول دون ذلك.

المادة ١٣٠- ١ - ينفذ قرار المحكمة العمالية اعتباراً من التاريخ الذي تعينه.
ب- يعمل بالتسوية التي تم التوصل إليها نتيجة إجراءات التوفيق اعتباراً من التاريخ الذي اتفق عليه أطراف النزاع العمالي وإذا لم يتم الاتفاق على ذلك فيعمل بالتسوية اعتباراً من تاريخ التوقيع على تقرير التسوية وتكون ملزمة لجميع أطرافها وبالشروط المنصوص عليها فيها.

المادة ١٣١- لا يجوز لأي صاحب عمل خلال النظر في النزاع العمالي لدى مندوب التوفيق أو مجلس التوفيق أو المحكمة العمالية القيام بأي من الأعمال التالية :
١ - تغيير شروط الاستخدام السارية المفعول.
ب - فصل أي عامل دون الحصول على إذن كتابي من مندوب التوفيق أو المجلس أو المحكمة العمالية حسب مقتضى الحال.

المادة ١٣٢- ١ - إذا خالف أي عامل شرطاً من شروط التسوية أو قرار المحكمة العمالية الملزم له بمقتضى هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئتي دينار للمرة الأولى وتضاعف في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدّها الأدنى للأسباب التقديرية المخففة.
ب- إذا خالف صاحب العمل أي شرط من شروط التسوية أو قرار المحكمة العمالية الملزم له بمقتضى هذا القانون فيعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على أربعمائة دينار للمرة الأولى وتضاعف في حالة التكرار ولا يجوز تخفيض الغرامة عن حدّها الأدنى للأسباب التقديرية المخففة.

المادة ١٣٣- لا يجوز لأي عامل أن يضرب أو لأي صاحب عمل أن يفلق مؤسسته في أي من الحالات التالية : -
١ - إذا كان النزاع محالاً على مندوب التوفيق أو مجلس التوفيق أو المحكمة العمالية.

هذا من الأصل

ب- خلال المدة التي تكون فيها أي تسوية نافذة المفعول أو أي قرار معمول به وكان الإضراب أو الإغلاق يتعلق بالمسائل المشمولة بتلك التسوية أو ذلك القرار.

المادة ١٣٤-١ - لا يجوز للعامل أن يضرب دون إعطاء إشعار لصاحب العمل قبل مدة لا تقل عن أربعة عشر يوماً من التاريخ المحدد للإضراب وتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بأحدى خدمات المصالح العامة.

ب- لا يجوز لصاحب العمل إغلاق مؤسسته دون أن يعطي إشعاراً للعامل بذلك قبل مدة لا تقل عن أربعة عشر يوماً من التاريخ المحدد للإغلاق وتضاعف هذه المدة إذا كان العمل متعلقاً بأحدى خدمات المصالح العامة.

ج - تحدد الشروط والإجراءات الأخرى للإضراب والإغلاق بموجب نظام يصدر لهذه الغاية بتشبيب من لجنة مختصة تمثل الوزارة والأطراف المعنية.

المادة ١٣٥-١ - إذا قام أي عامل بإضراب محظور بموجب هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً عن اليوم الأول وخمسة دنانير عن كل يوم يستمر فيه الإضراب بعد ذلك ويحرم من أجره عن الأيام التي يضرب فيها.

ب- إذا أقدم صاحب العمل على إغلاق محظور بموجب هذا القانون لم يعاقب بغرامة مقدارها خمسمائة دينار عن اليوم الأول وخمسون ديناراً عن كل يوم يستمر فيه الإغلاق بعد ذلك ويلزم بدفع أجور العمال عن الأيام التي يستمر الإغلاق فيها.

المادة ١٣٦-١ - تختص محكمة الصلح بالنظر في الدعوى الناشئة عن نزاعات العمل الفردية باستثناء الدعوى المتعلقة بالأجور التي تختص سلطة الأجور بالنظر فيها بمقتضى هذا القانون وذلك بصورة مستعجلة بحيث يتم الفصل في الدعوى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ورودها للمحكمة.

ب- يستأنف قرار المحكمة الذي يصدر بمقتضى أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة خلال عشرة أيام من تاريخ تقييده إذا كان وجاهياً ومن تاريخ تبليغه إذا كان بمثابة الوجاهي ويترتب على المحكمة أن تفصل في الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وروده إلى ديوانها.

ج- تعفى الدعاوي التي تقدم إلى محكمة الصلح من جميع الرسوم بما في ذلك رسوم تنفيذ القرارات الصادرة عنها.

المادة ١٣٧-١ - لا تسمع أي دعوى بشأن أي مخالفة ارتكبت خلافاً لأحكام هذا القانون أو أي نظام أو تعليمات صادرة بمقتضاه ما لم ترفع الدعوى خلال شهر واحد من التاريخ الذي ارتكبت فيه.

ب- لا تسمع أي دعوى للمطالبة بأي حقوق يرتبها هذا القانون بما في ذلك أجور ساعات العمل الإضافية مهما كان مصدرها أو منشؤها بعد مرور سنتين على نشوء سبب المطالبة بتلك الحقوق والأجور.

المادة ١٣٨-١ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه لم تعين لها عقوبة فيه يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على مئة دينار ويشترط في ذلك أن تفرض على المخالف العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات المعمول به إذا كانت العقوبة المقررة للمخالفة فيه أشد مما هو منصوص عليه في هذا القانون.

المادة ١٣٩- تعتبر اتفاقيات العمل المعقودة مع منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية المصادق عليها من حكومة المملكة الأردنية الهاشمية معمولاً بها.

المادة ١٤٠- لمجلس الوزراء بناء على تشبيب من الوزير أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ١٤١- يلغى (قانون العمل) رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ والتعديلات التي أدخلت عليه على أن تبقى الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه والتي لا تخالف أحكام هذا القانون سارية المفعول لمدة لا تزيد على سنتين وذلك إلى أن يتم إلغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقاً لأحكام هذا القانون.

المادة ١٤٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

رئيس مجلس النواب

م. سعد هائل السرور

أمين عام مجلس الأمة

حكيم خير

هذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : السيد الأمين العام البند الثاني على جدول الأعمال .

السيد الأمين العام :

٦ - قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ ، والمتضمن مشروع حماية البيئة لسنة ١٩٩٤ .

معالي رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة القانونية .

السيد حاتم الغزالي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية بنصائها القانوني بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ لدراسة مشروع قانون حماية البيئة برئاسة رئيسها الأستاذ عبد الكريم الدغمي وبحضور مقررها سعادة الأستاذ حاتم الغزالي وحضور اصحاب السعادة والمعالي والمساعدة السادة النواب :

عبد الباقي جمو ، عبد الرؤوف الروابدة ، د . احمد القضاء ، د . ابراهيم زيد الكيلاني ، ابراهيم شحدة ، د . هاني حجازين ، محمود الهويل ، د . مصطفى شنيكات ، د . همام سعيد ، م . عبد الهادي الجالي ، عبد العزيز جبر ، د . فوزي الطعيمة ، د . عبد الرزاق طييشات ، مفلح الرحيمي .

وتغيب بمعدرة اصحاب السعادة السادة النواب :

د . احمد الكولحي ، عبد الرحيم العكور ، والسيدة توجان فيصل .

وتغيب بدون معدرة سعادة الدكتور ذيب عبد الله .

وحضر الاجتماع أو جانباً منه السادة النواب اصحاب المعالي والسعادة السادة :

د . هاشم الدباس ، النور الخليل ، عبد موسى النهار ، د . فرح الرضوي .

وحضر الاجتماع من الحكومة :

- معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة السيد نادر الظهيرات .

- عطوفة الأمين العام للوزارة .

- عطوفة مدير دائرة البيئة في الوزارة .

- عطوفة مدير الدائرة القانونية .

- وعطوفة مستشار البيئة في الوزارة .

محضر الجلسة الحادية عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى المنعقدة في ١٩ / ٧ / ١٩٩٥ م ١٠٩

وقررت اللجنة بعد دراسة مشروع القانون ومناقشته للموافقة عليه بعد اجراء التعديلات

التالية :

المادة ٢ : موافقة بعد :-

- اعادة صياغة تعريف المجلس ليصبح بالنص التالي :

المجلس : - مجلس حماية البيئة .

اضافة تعريف جديد بعد تعريف المجلس :

الرئيس : رئيس المجلس

- اضافة العبارة التالية الى آخر تعريف البيئة (وما يؤثر على ذلك المحيط) .

المادة ٣ : موافقة بعد شطب عبارة (النائب العام) الواردة في الفقرة (أ) والاستعاضة عنها بعبارة (المحامي العام المدني) .

المادة ٤ :- موافقة بعد :-

- شطب عبارة (وضع سياسة وطنية عامة ل) الواردة في مطلع المادة .

- اجراء التصحيح اللغوي التالي :-

شطب عبارة (وتحسينها بعناصرها) والاستعاضة عنها بعبارة (وتحسين عناصرها) .

المادة ٥ :- موافقة بعد اجراء التعديلات التالية :

د . اضافة كلمة (ودعمها) الى آخر الفقرة .

و . اضافة كلمة (وغيرها) بعد عبارة (والتجارية والصناعية والاسكانية)

ز . شطب كلمة (اعتبارات) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة (متطلبات) .

ح . اجراء التصحيح اللغوي على العبارة التالية (بالمواد الخطرة والضارة) لتصبح (بالمواد الضارة والخطرة) .

ط . شطب عبارة (اسس و) الواردة في مطلع الفقرة .

ك . اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

ل . اصدار المطبوعات المتعلقة بالبيئة .

هكذا منذ الأهل

المادة ٨ :- موافقة بعد اجراء التعديل التالي على الفقرة ح :

ح . شطب كلمة (الاعمال) والاستعاضة عنها بكلمة (الخدمات) .

المادة ١١ :- موافقة بعد اجراء التصحيح اللغوي ، على العبارة التالية الواردة في الفقرة (ج) (مستخدمي المؤسسة) لتصبح (المؤسسة ومستخدميها) .

المادة ١٢ :- موافقة بعد :-

أ - شطب عبارة (الرسوم و)

ب - شطب كلمة . منها) والاستعاضة عنها بكلمة (لها) .

المادة ١٦ :- موافقة بعد اجراء التعديلات التالية على الفقرة (أ) :-

أ - شطب عبارة (مواصفات و) الواردة في مطلعها .

- اضافة كلمة (عامة) بعد عبارة (معايير قياسية) .

- شطب عبارة (لعرضها على المجلس لاتقرارها) .

المادة ١٨ :- موافقة بعد اجراء التعديل التالي على الفقرة (ب) :-

- شطب كلمة (واتخاذ) والاستعاضة عنها بكلمة (اتخاذ) .

- شطب عبارة (يوقف الانجراف والتصحّر) والاستعاضة عنها بكلمة (يوقفها) .

المادة ٢٠ :- اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

تحدد بنظام المواصفات والشروط الواجب توافرها في أي محمية طبيعية للاحياء البرية والمائية أو أي منطوق وطني للمحافظة عليها وحمايتها بيئياً .

المادة ٢١ :- الفقرة (ب) اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

ب - للمدير العام أو من يفوضه ان ينلر المحل المخالف وتحديد مدة لازالة المخالفة ، فاذا لم ترل يحيل المخالف الى المحكمة على انه يجوز للمدير العام اغلاق المحل ابتداء اذا كانت المخالفة جسيمة وذلك الى حين ازالة المخالفة .

- اضافة الفقرة (ج) جديدة بالنص التالي وإعادة ترقيم الفقرات بعدها :-

ج - للمحكمة ان تأمر باغلاق المحل أو المنشأة أو المؤسسة والزام المخالف بازالة المخالفة خلال المدة التي تحددها له ، وتضمنه مبلغاً لا يقل عن خمسين ديناراً ولا يزيد

على مائة دينار عن كل يوم يتخلف فيه عن ازلتها بعد المدة المحددة لذلك .

(ج) موافقة بعد ان تصبح (د) .

المادة ٢٣ :- موافقة بعد اجراء التصحيح اللغوي التالي على العبارة التالية الواردة في الفقرة (أ) (أو تفرغ أو القاء أي مادة ملوثة) لتصبح (أي مادة ملوثة أو تفرغها أو القائها) .

المادة ٢٥ :- موافقة بعد اجراء التصحيح اللغوي التالي على الفقرة (أ) شطب عبارة (أو تجميع أو تصريف) الواردة في مطلع المادة والاستعاضة عنها بعبارة . أو تصريفها أو تجميعها) بعد عبارة بصحة البيئة .

المادة ٢٧ :- موافقة بعد :

أ - شطب كلمة (تصدر) الواردة في نهاية الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (يصدرها المجلس) .

ب - شطب عبارة (يطلب من المحكمة) والاستعاضة عنها بعبارة (يحيل المخالف الى المحكمة التي لها) .

- شطب كلمة (يبلغ) والاستعاضة عنها بكلمة (مبلغاً) .

- اضافة الفقرة (ج) جديدة بالنص التالي :-

ج - كل من ارتكب من اصحاب المركبات أو سائقها أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يتم بازالتها خلال المدة التي يحددها له المدير العام أو من يفوضه بذلك فلاي منهما ان يأمر بحجز المركبة بالاضافة الى العقوبات المنصوص عليها في قانون السير .

ج - موافقة بعد ان تصبح (د) .

المادة ٢٨ :- شطب الفقرة (ب) وبالتالي تصبح المادة بلا ترقيم للفقرات .

المادة ٢٩ :- اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :-

ينقل الموظفون والمستخدمون وسائر العاملون في دائرة البنية في وزارة الشؤون البلدية والقروية والبنية الى المؤسسة عند صدور هذا القانون .

المادة ٣٠ :- موافقة بعد شطب حرف (و) الوارد في كلمة (والمعمول) في الفقرة (ب) .

هكذا منذ الاجل

المادة ٣١:- موافقة بعد شطب كلمة (اذار) الواردة في الفقرة (أ) والاستعاضة عنها بعبارة (كانون ثاني) .

المادة ٣٢:- موافقة بعد :-

شطب الفقرة (أ) وبالتالي تصبح المادة بلا ترقيم .

ب - اضافة عبارة (او المحافظ) بعد عبارة (ان يفوض المدير العام) الواردة في مطلعها .

وعليه توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

امين عام مجلس الامة

اللجنة القانونية

لمجلس النواب

حكيم خيري

ملاحظة :-

مخالفة مقدمة من اصحاب السعادة النواب د . همام سعيد ، د . مصطفى شنيكات حول المادة (٢٧/ب) من قرار اللجنة .

بسم الله الرحمن الرحيم

مخالفة

تخالف الاكثرية المحترمة في اللجنة القانونية فيما ذهبت اليه اضافة ٢٧/ب وهي : (كل من ارتكب من اصحاب المركبات او سائقها أي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ولم يتم بازالتها خلال المدة التي يحددها له المدير العام او من يفوضه بذلك فلاي منهما ان يأمر بحجز المركبة بالاضافة الى العقوبات المنصوص عليها في قانون السير) .

وذلك لما في هذه الاضافة من اخضاع الالف السيارات لدائرة البيعة ، وهذا امر مستحيل ، وقد بطل القانون بعض المخالفين وبترك الغالبية دون عقوبة ، ونرى ترك هذا الأمر فقط لقانون السير .

د . همام سعيد

د . مصطفى شنيكات

١٩٩٥ / ٦ / ٨

الاسباب الموجبة لمشروع قانون البيئة

١- تحقيقاً للأهداف الرئيسية الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة وبهدف تحسين نوعية الحياة وظروفها لمواطني المملكة الأردنية الهاشمية وحماية البيئة بعناصرها المختلفة بالابقاء على التوازن الطبيعي البيئي . ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد اعتمد هذا القانون مفهوم الإدارة السليمة لعناصر البيئة بحيث يتم تجنب مزاولة تلك النشاطات أو الاستغناء عن استعمال المواد التي تفرز اخطاراً بيئية . اذا كان تجنب مثل هذه الاخطار ممكناً دون المساس بمصلحة اقتصادية او اجتماعية في المملكة . ووقف تلك النشاطات التي يثبت اضرارها لاخطار تلوث البيئة اذا كان ذلك سيعيد التوازن الطبيعي البيئي .

٢- ان الحفاظ على البيئة مسؤولية الجميع ، ولكن تقع على عاتق من يرتكب فعلاً يخل بالتوازن البيئي مسؤولية اصلاح هذا الخلل ليعيد البيئة المتضررة الى وازنها السابق أو الى حالة مناسبة قريبة من ذلك التوازن . وتحقيقاً لذلك اعتمد القانون على فرض عقوبة على المنشآت والنشاطات التي تتسبب اضراراً بيئية سلبية تلحقها بالآل والاشخاص بسبب تلك الآثار البيئية الناجمة عن نشاطاتها المذخلة .

٣- ونظراً لما للتمويل من أثر ايجابي في تطوير عناصر البيئة المذخلة فقد اعتمد القانون تأسيس صندوق خاص لحماية البيئة تجبى له كل الرسوم والغرامات بالاضافة الى المساعدات المالية المحلية والدولية يستعمل مردودها في تطوير البيئة وحمايتها .

٤- ومذعماً للتشديد وتوزيع المسؤوليات والمهام والسلطات بين مؤسسات بيئية متعددة فقد اعتمد القانون تأسيس مؤسسة عامة مستقلة تدير بإدارة وتنظيم كافة شؤون البيئة في المملكة ضمن خطة وطنية شاملة ووسعت لها الاهداف واسندت اليها المهام التي تمكنها من تنفيذها .

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : تبدأ في مواد القانون ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١

- يسمى هذا القانون (قانون حماية البيئة لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة مطروحة للمجلس الكريم ، السيد الور الحديدي .

السيد الور الحديدي : انا اقترح ان تكون التسمية قانون البيئة وليس قانون حماية البيئة .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، زملائي الافاضل يقترح الزميل بتسمية هذا القانون بقانون البيئة وليس قانون حماية البيئة ، من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : (١٤) من (٤٨) .

معالي رئيس المجلس : (١٤) من (٤٨) .

قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس ؟

موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢

- يكون للكلمات والعبارات التالية ، حيثما وردت في هذا القانون ، المعاني المخصصة لها ادناه ، مالم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزير وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

المجلس المجلس الأعلى لحماية البيئة .

المؤسسة المؤسسة العامة لحماية البيئة .

المدير العام مدير عام المؤسسة .

الصندوق صندوق حماية البيئة .

البيئة المحيط الذي تعيش فيه الأحياء من انسان وحيوان ونبات ويشمل الماء والهواء والأرض .

عناصر البيئة الماء والهواء والأرض وما تشتمل عليها .

التلوث وجود مادة أو أكثر ضارة بالبيئة تؤثر سلباً على عناصرها أو تخل بالتوازن الطبيعي لها .

حماية البيئة المحافظة على البيئة ومنع تلوثها وتدهورها أو الإقلال من حدته .

الحكومة محكمة البداية

قرار اللجنة القانونية

المادة (٢) موافقة بعد :

- اعادة صياغة تعريف المجلس ليصبح بالنص التالي :

المجلس : مجلس حماية البيئة .

- اضافة تعريف جديد بعد تعريف المجلس :

الرئيس : رئيس المجلس .

- اضافة العبارة التالية الى آخر تعريف البيئة (وما يؤثر على ذلك المحيط) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية مطروح للمجلس الكريم ، الاستاذ بدر الرياطي .

السيد بدر الرياطي : اضافة العبارة

التالي التي اضيفت للبيئة ، هذه الاضافة تتعلق بالتلوث وبالتالي التعريف الذي جاء من قبل الحكومة بنظري اصح وينبغي ان لا يضاف عليه شيء ولأن عبارة (وما يؤثر على ذلك المحيط) هذا يتعلق بالتلوث .

معالي رئيس المجلس : انت تؤيد التعريف الاصلي ؟

السيد بدر الرياطي : نعم .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة القانونية .

السيد عبد الكريم المدغمي رئيس اللجنة القانونية : معالي الرئيس هذه اضيفت لأن بعض الاخوة اثاروا وبعض المختصين ايضاً ذكروا عندما تجاوزت اللجنة معهم بأن هنالك عناصر غير الماء والهواء والأرض مثل طبقة الأوزون مثلاً هي ليست هواء أو أرض أو ماء فهي مادة اخرى .

لذلك قد تنور من وقت لآخر بعض المواد التي لا تدخل من ضمن الماء أو الهواء أو

الأرض فارتوي ان يكون تعريف البيئة هذه العناصر الثلاث الماء والهواء والأرض وما يؤثر على ذلك المحيط هذه هي الاضافة واعتقد انها اضافة محدودة وليست سيئة ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، مقنع يا شيخ بدر ؟

حسناً ، اذن قرار اللجنة القانونية مع الاضافات والتعديلات مطروح للمجلس الكريم ؟ مافقة ، المادة (٣) .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣ -

أ - تؤسس في المملكة مؤسسة رسمية عامة تسمى (المؤسسة العامة لحماية البيئة) تتمتع بالشخصية الاعتبارية وباستقلال مالي وإداري ، ولها بهذه الصفة القيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وقبول الهبات والمنح والوصايا والوقف وإبرام العقود والقروض ويترتب عنها النائب العام في الدعاوى التي تقيمها او تقام عليها .

ب - ترتبط المؤسسة بالوزير .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٣ : موافقة بعد شطب عبارة (النائب العام) الواردة في الفقرة (أ) والاستعاضة عنها بعبارة (المحامي العام المدني) .

هكذا من الأصل

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
مطروح للمجلس الكريم .
موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٤ - تهدف المؤسسة الى وضع سياسة وطنية عامة لحماية البيئة وتحسينها بعناصرها المختلفة وتنفيذ هذه السياسة بالتعاون مع الجهات المختصة . قرار اللجنة القانونية
المادة ٤ : موافقة بعد :

- شطب عبارة (وضع سياسة وطنية عامة ل) الواردة في مطلع المادة بعد عبارة (تهدف المؤسسة الى) .
- اجراء التصحيح اللغوي التالي :

شطب عبارة (وتحسينها بعناصرها) والاستعاضة عنها بعبارة (وتحسين عناصرها) .
معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية للمجلس الكريم ؟
موافقة ؟
موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٥ .

- تحقيقاً للأهداف المقصودة من هذا القانون تمارس المؤسسة بالتنسيق والتعاون مع

الجهات المعنية المهام والصلاحيات التالية :

أ - وضع السياسة العامة لحماية البيئة وإعداد الإستراتيجية الوطنية اللازمة لذلك وتطويرها ووضع الخطط والبرامج لتنفيذها .

ب - قياس عناصر البيئة ومتابعتها من خلال المختبرات التي يعتمدها المجلس ويحدد فيها اسلوب تقويم المختبرات واعتمادها .

ج - إعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة .

د - إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون البيئة .

هـ - مراقبة المؤسسات والجهات العامة والخاصة بما في ذلك المشاريع والشركات للتحقق من مدى تقيدها بالمواصفات البيئية القياسية والمعايير المعتمدة .

و - وضع التعليمات والشروط والمواصفات البيئية اللازمة للمشاريع الزراعية والتنمية والتجارية والصناعية والإسكانية وما يتعلق بها من خدمات لتتقيد بها واعتمادها كجزء من الشروط المسبقة لترخيص أي منها وتجديد ترخيصها .

ز - وضع الأسس والإجراءات لتقويم التأثير البيئي للمشروعات والتأكد من اتفاقها مع اعتبارات حماية البيئة .

ح - وضع أسس التداول بالمواد الخطرة والضارة على البيئة وتصنيفها وتخزينها ونقلها وإتلافها والتخلص منها وتحديد ما يمنع إدخالها منها الى المملكة وفقاً للنظام الذي يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون .

ط - وضع أسس وشروط إنشاء المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية ومراقبتها وسائر الشؤون المتعلقة بها وفقاً للنظام الذي يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون .

ي - إعداد خطط الطوارئ البيئية .

ك - إصدار النشرات المتعلقة بالبيئة وأهمية المحافظة عليها بما في ذلك نشرات التوعية للمواطنين بشأنها وذلك وفق الأسس التي يقررها المجلس لهذه الغاية .

معالي رئيس المجلس : اذا سمحت سعادة المقرر كل فقرة لوحدها قرار اللجنة ونظره للتصويت لأن الفقرات عديدة .

اذا طرح أولاً الفقرة (أ) للمجلس الكريم . موافقة .

الفقرة (ب) ؟

موافقة .

الفقرة (ج) ؟

موافقة .

الفقرة (د) التي عليها التعديل تفضل اقرأ التعديل .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

المادة ٥ : موافقة بعد :

- اجراء التعديلات التالية :

د - إضافة كلمة (ودعمها) الى آخر الفقرة .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية ؟

موافقة .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

هـ - موافقة

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

و - إضافة كلمة (وغيرها) بعد عبارة (والتجارية والصناعية والاسكانية) .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

اذا نظرنا في هذه الفقرة وجدنا ان من صلاحيات هذه المؤسسة وضع التعليمات

هكذا من النص

من اتفاقها مع متطلبات البيئة وشكراً .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، نثني على ذلك ، اذن اقترح الزميل توفيق كرشان (ز) ان تشطب من هنا وتكون مادة جديدة .

من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : (٢٤) من

(٤٧) .

معالي رئيس المجلس : (٢٤) من

(٤٧) وقر اقتراحك اخي توفيق نرجو من

الزملاء رئيس اللجنة القانونية وسعاة المقرر ايجاد

المكان المناسب لهذا الاقتراح فيما اقترحه الزميل

توفيق كرشان بالنص الذي اقترحه . معالي

رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي هذه

المادة لها مطلع ، المادة (٥) التي نحن نناقش

فقراتها تقول : تحقيقاً للاهداف المقصودة من

هذا القانون ، الفقرة التي تفضل بها الزميل

كرشان لا اعرف كيف نضعها في مادة

لوحدها وللأسف صوت معها معالي الوزير

الذي وافق معنا باللجنة عليها ، فانا والله لا

اعرف كيف افعل بالقانون اين اذهب به ، يعني

انا ليس عندي مكان ، انا شخصيا العلم الذي

اعرفه لم يصل الى درجة ان اضع لها مكان آخر

يا سيدي فاعتذر انا تماماً .

معالي رئيس المجلس : على اي حال

معالي رئيس اللجنة القانونية راي المجلس في

الانتهاء الذي صوت فيه ومعاليك خير من يتولى

والشروط والمواصفات البيئية اللازمة للمشاريع الزراعية والتنمية والتجارية الصناعية والسكانية فهي تشمل النشاط الانساني ، دعونا نقول للمشاريع التنموية للنشاط الانساني عندما نقول كلمة (وغيرها) تصير للمجتهات المسؤولة التدخل حتى في البيت ، يقول لك انت مخالف او يجب ان تعاقب او غير ذلك ، فلذلك انا اعترض على كلمة وغيرها .

معالي رئيس المجلس : اذن انت مع

الصيغة الاساسية القانونية ، اذن قرار اللجنة

القانونية مطروح للمجلس الكريم . موافقة ؟

موافقة . الفقرة التي تليها .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

ز - شطب كلمة (اعتبارات) الواردة في

الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة

(متطلبات) ..

معالي رئيس المجلس : الاستاذ توفيق

كرشان .

السيد توفيق كرشان : شكراً معالي

الرئيس .

سيدي بالنسبة لتقديم الأثر البيئي على ما

اعتقد من اهميته البالغة ، اقترح بأن هذه الفقرة

تأتي في مادة مستقلة ، كما اقترح تعديل هذه

الفقرة على ان تكون كما يلي :

تحدد الاسس والاجراءات اللازمة لتقديم

الأثر البيئي للمشروعات بنظام خاص للتأكد

الضارة والخطرة على البيئة هذا هو الاصل ، اقترح التعديل التالي في الفقرة (ح) :

وضع اسس منع التداول بالمواد الضارة والخطرة على البيئة واتلافها والتخلص منها وتحديد ما يسمح بادخاله منها الى المملكة ... الى آخر الفقرة .

اصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : سعادة المقرر

تفضل .

السيد المقرر : سيدي هناك مواد خطرة

ولكن مسموح تداولها اعتقد ، لذلك نحن

نضع الاسس لتداولها .

معالي رئيس المجلس : صحيح ، الاستاذ

عويضة .

الدكتور محمد عويضة : حبي

واحترامي وتقديري للشيخ عبد المنعم لكن

المادة تذكر عدة قضايا معطوفة على بعضها

البعض ، التداول ، التصنيف ، التخزين ،

النقل ، الاتلاف ، التخلص ، بالتالي العبارة

التي ارادها الشيخ عبد المنعم لا تنسجم مع هذا

السياق فارجو ان يسحبها مشكوراً .

معالي رئيس المجلس : ونضم رجائنا

معك ، الدكتور الحاج .

الدكتور محمد الحاج : شكراً معالي

الرئيس .

انا لا ادري اين هو الخطأ اللغوي الذي

تريد اللجنة ان تصححه وهل مجرد ان تقدم

رغبات هذا المجلس لا بد من ايجاد مكان ما في هذا القانون سنتباحث مع معاليك في هذه النقطة اذا امرت . السيد عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : ان نحتاج لما يأتي ، نحن صوتنا على الاقتراح بدون مناقشة ، وكان يجب ان يناقش حتى نبين للاخوان بأن هناك مادة تنص على ان تعالج مواد هذا القانون بالنظمة ، هذه الانظمة تشمل هذه الفقرات ونحن نحول بند في فقرة الى مادة ، يعني تكرر في قانون بدون مناقشة كان يجب ان يناقش .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ انا

لم امنع احد من ان يناقش لكن لا يوجد احد

طلب المناقشة ، يا سيدي انا لا اعلم انه يوجد

احد يريد ان يتكلم ولم يرفع يده انا اعرف أنَّ

من يرغب الكلام يرفع يده يطلب حق الكلام .

البند الذي يليه .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

ح - اجراء التصحيح اللغوي على العبارة

التالية (بالمواد الخطرة والضارة) لتصبح

(بالمواد الضارة والخطرة) .

معالي رئيس المجلس : اقتراح اللجنة

القانونية مطروح للمجلس الكريم ، الشيخ عبد

المنعم تفضل .

السيد عبد المنعم ابو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس .

بما ان الاصل هو المنع منع تداول المواد

هكذا منذ الاصل

الضارة على الخطرة أو الخطرة على الضارة يعتبر تصحيحاً لغوياً ، أنا لا أرى أي خطأ لغوي وبالتالي إن كانت الخطرة قبل الضارة أو الضارة قبل الخطرة ليس هناك خطأ لغوي في ذلك .

معالي رئيس المجلس : حسناً ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : ذكروا أن اللجنة القانونية شكلية كل شيء خطر لكن لريده من الخطرة هو الضار بالبيع فإذا سمحت لو أضفنا عليها كيف النص صار : بالمواد الضارة والخطرة على البيئة تعرف الضرر يأتي من الكثير ليس الضارة على البيئة .

معالي رئيس المجلس : أولاً رأي اللجنة القانونية بالتعديل الوارد من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة .

السيد المقرر :

قرار اللجنة القانونية

ط - شطب عبارة (أسس و) الواردة في مطلع الفقرة .

معالي رئيس المجلس : الدكتور الشخانة .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : أقول إن هذا القانون هو نقله نوعية في حياتنا وله ضرورة قصوى وربما لا تختلف على الدوافع والأسباب التي تجعلنا مع هذا القانون والأخذ به ، وحقيقة إن إنشاء الحميات الطبيعية

والمتنزهات ضرورة أيضاً للحفاظ على البيئة لكن الملاحظ أنه استحدثت بعض الحميات لحماية الطبيعة في مناطق مختلفة من المملكة وكان لبعضها للأسف آثار سلبية على الناس وتحديدًا أنا أتكلم عن منطقة محمية الموجب التي تشمل حوالي (٢٧٩) ألف دومة معظم أهالي هذه المنطقة يحتاجون من تربية الماشية وعندما استحدثت هذه الحمية أغلقت هذه الأراضي أمامهم وأصبحت الأماكن التي يمكن رعي الماشية فيها ضيقة زيادة على أنه في الأسبوع الماضي وربما قرأتم في الصحف من هذه الحمية هجعت مجموعة كبيرة من الوحوش على أغنام المجاورين وقتلت (٥٠) رأساً من أغنام أحد المالكين .

الحقيقة من أجل أن لا يساء فهمي أنا مع الحميات ومع المتنزهات لكن يجب أن لا تؤثر على وسائل المعيشة للناس .

معالي رئيس المجلس : لديك اقتراح محدد دكتور ؟

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : اقتراحي المحدد أنه في عجز المادة أن نضيف بما لا يعارض مع مصالح أهالي المنطقة الميشية بمعنى آخر من أجل أن تكون واضحة لزملائي .. أهالي هذه المنطقة يحتاجوا من تربية هذه المواشي الآن ضاقت بهم الدنيا ولا يعرفون وسيلة أخرى للمعيشة فنرجو إضافة هذا التعديل .

معالي رئيس المجلس : يعني لا تربي ذباب بجانبهم .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة : على الأقل أو تقلص المساحة .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : أنا إذا سمحت لي يا سيدي لا أريد أن ادخل في الموضوع .

أولاً : - نحن لنا نقاش تنفيذ في مقابل تشريع ، نحن نتحدث عن التشريع في إنشاء الحميات شروط لإنشائها ، الآن إذا تمت . التنفيذ اعتداء على حقوق الناس هناك أسلوب للتعامل بيننا على ذلك .

ثانياً : - أنا اعتقد أن مثل هذه الصياغة تلغي وجود الحميات كأن تقول يسمح بالسير على الطرق شريطة أن لا يتأذى المواطنون ، قياس المصلحة العامة والتفاتها بالمصلحة الخاصة ومدى التصادم بينهما ويدفع الضرر العام بالضرر الخاص ، هذا أسلوب يترك للإدارة للتعامل معه هل إذا (٢٧٩) ألف دومة صاروا (٥٠) ألف دومة الذباب تتوقف عن أكل الغنم لا ، لا تتوقف عن أكل الغنم وتبقى قرية من أهل الغنم وتركض أبعد (٥) كيلو تصل للغنم ، فأرجو أن يترك أمر الشروط وتعديدها لإجراءات تنفيذية على أرض الواقع وإن المواطنين تنظم هذه الهيئات معهم عبر اتصالنا مع بعض كسلطين تشريعية وتنفيذية لحل هذا الإشكال .

معالي رئيس المجلس : الدكتور عبد الله النصور .

الدكتور عبد الله النصور : بما إني في

مقعد الدكتور محمد عضوب الزين والتي كلماته يصدرها يقول كم اتجنى ، فأريد أن أقول كم اتجنى على الرميل عبد الحافظ الشخانة .

سيدي هذه المادة تقول توضع أسس وشروط وفق نظام هكذا المادة تقول ، فالأخ الدكتور عبد الحافظ أحد الشروط يريد أن يرد هنا وهذا غير صحيح ، الشروط كلها توضع في النظام أنت اخترت واحد من الشروط أنت تضر بمصالح المواطنين فهذا لغو في التشريع وكم اتجنى عليه أن يصرف النظر .

معالي رئيس المجلس : سحب الاقتراح الدكتور عبد الحافظ دعوني أخرج من هذا لأن الرملاء يتسرعون في الخروج وتأخذ استراحة .

هناك قرار اللجنة القانونية حول هذه المادة بشطب عبارة (أسس و) ، إذا لم يوافق الرملاء يبقى النص الأصلي ، أخي عبد الله تفضل .

السيد عبد الله اخوارشيدة : يا سيدي لو تكلمت ، فصل معالي نائب رئيس الوزراء والأخ عبد الله ، الشروط هي لشيء مقر شيء قرر يوضع له شروط وكل منتهز أو كل محمية لها شروطها الخاصة شروط الشجر غير شروط الانهار غير شروط الماء غير ... لذلك أرجو إبقاء كلمة (أسس) لأن هذه استراتيجية يجب أن تبقى ، هل نحن بحاجة إلى أحداث مثلاً محمية في المنطقة الفلانية هذه أسس أما الشروط فتوضع متى وضعت هذه وشكراً .

هنا من النص

- ك - إصدار المطبوعات المتعلقة بالبيئة .
- معالي رئيس المجلس : اذن دعوني
اطرحها للتصويت ، قرار اللجنة القانونية
مطروح للتصويت من مع هذا القرار ؟
- السيد الامين العام : (٢٦) من
(٤٤) .
- معالي رئيس المجلس : (٢٦) من
(٤٤) ويقر قرار اللجنة القانونية الرملاء
الافاضل ارفع الجلسة للاستراحة لمدة ربع
ساعة .
- وهنا تم رفع الجلسة لمدة ربع ساعة
للاستراحة -
- * استئناف الجلسة
- معالي رئيس المجلس :
- بسم الله الرحمن الرحيم
- النصاب قانوني اعلن استئناف الجلسة ،
سعادة المقرر تفضل .
- السيد المقرر :
- قرار اللجنة القانونية
- ي - موافقة .
- معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة
القانونية مطروح للمجلس الكريم .
- موافقة . الفقرة ك
- السيد المقرر :
- قرار اللجنة القانونية
- ك - اعادة صياغتها لتصبح بالنص التالي :
- ل - امين عام وزارة الداخلية .
- ل - امين عام وزارة الزراعة .
- ح - امين عام وزارة المياه والري .
- ط - امين عام وزارة الطاقة والثروة المعدنية .
- ي - امين عام وزارة الصناعة والتجارة .
- ك - امين عام وزارة التخطيط .
- ل - امين عام وزارة الداخلية .

- م - امين عام وزارة التربية والتعليم .
- ن - امين عام وزارة العمل .
- س - مدير عام المؤسسة العامة للإسكان
والتطوير الحضري .
- ع - رئيس جمعية البيئة الاردنية .
- ف - رئيس الجمعية الملكية لحماية الطبيعة .
- ص - رئيس الجمعية العلمية الملكية .
- ق - ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة
والإختصاص ، يختارهم الوزير لمدة
سنتين قابلة للتجديد .
- معالي رئيس المجلس : رأي اللجنة
القانونية مطروح للمجلس الكريم ، الدكتور
فوزي الطعيمة .
- الدكتور فوزي الطعيمة : سيدي الرئيس
حتى يتحقق الاسجام لهذه المادة مع المادة
(٢) وحتى تتم اجتماعات هذا المجلس بيسر
وسهولة ، اقترح ان يستبدل (امين عمان)
(نائب امين عمان) (ورئيس سلطة اقليم
العقبة) بـ امين عام السلطة (وبدل من (رئيس
الجمعية الملكية لحماية الطبيعة) بـ (مدراء
الجمعيتين) ، وشكراً .
- معالي رئيس المجلس : الاستاذ النور
الحديد .
- السيد النور الحديد : شكراً معالي
الرئيس .
- اقترح اضافة رئيس جمعية مكافحة
- التصحّر وتنمية البادية الى هذه اللجنة ،
وشكراً .
- معالي رئيس المجلس : الاستاذ عيد
موسى النهار .
- السيد عيد موسى النهار : معالي
الرئيس الواقع يبدو لي من تكوين هذا المجلس
انه عندما يجتمع هذا المجلس كأن هناك في
طوارئ على كل الدوائر يعني يغيب كل
الرؤساء المهمين كلهم في هذا الاجتماع ، فأنا
ارى ان يختصر هذا العدد الهائل من الامناء
والرؤساء فأقترح مثلاً ان يحذف (ل ، م ، ن ،
س) التي هم : -
- امين عام وزارة الداخلية .
- امين عام وزارة التربية والتعليم .
- امين عام وزارة العمل .
- مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير
الحضري .
- اصوات : ثلثي على ذلك .
- معالي رئيس المجلس : تقترح شطب
(ل ، م ، ن ، س) نعم ، حسناً الدكتور
القضاء .
- الدكتور احمد القضاء : شكراً سيدي
الرئيس .
- انا اقترح اضافة امين عام وزارة الاوقاف
لما لهذه الوزارة من اهمية لنشر الوعي البيئي بين
الناس وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً ، اريد ان اقول ان الذي يقرأ واجبات واعداً هذا المجلس يجد ان هذا المجلس مهم جداً ، فعملية شطب بعض المسؤولين اعتقد فيه خطأ لأن البيعة تهم كل مرفق وكل عمل في الاردن كله لذلك كل مسؤول له علاقة من قريب او بعيد في موضوع البيعة يجب ان يكون لأن هذا يتبع السياسة العامة فأنا اعتقد قرار اللجنة القانونية كان صحيح في الموافقة كما وردت ، شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ توفيق كرشان .

السيد توفيق كرشان : شكراً ، اقترح اضافة مدير عام دائرة الآثار وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور طيحات .

الدكتور عبد الرزاق طيحات : اقترح محدد رئيس جمعية البيعة الاردنية ورئيس الجمعية الملكية اما وافق الدكتور فوزي بأن يكون المدير او من ينوب عنه .

معالي رئيس المجلس : رئيس جمعية البيعة ؟

الدكتور عبد الرزاق طيحات : نعم ورئيس الجمعية الملكية لحماية البيعة يعني (ع ، ف) يستبدل رئيس المدير او من ينوب عن الرئيس .

معالي رئيس المجلس : استبدال (ع ، ف) الرئيس او من ينوب عن الرئيس ، الزملاء انا اري ايدي عديدة ترتفع وحكماً كله على سياق ما تم ، اما اقتراح الغاء اعضاء او اضافة اعضاء .

اذا كل منا اقترح اسماء وجميعاً يمكن ان يقترح او التي اسماء سنجد ما في مسؤول في الدولة الا ودخل في مجلس الادارة ، ارجو مراعاة هذا فقط لتيسير العمل اي مجلس ادارة يجب ان يكون العدد معقول ومحدود من اصحاب الاختصاص . الشيخ العكور .

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة حتى كما ذكر معاليكم من اجل التيسير انا اري ان اي امين عام لاي وزارة ضروري ان يكون ولكن او من ينوبه تضاف الى كل امين عام .

معالي رئيس المجلس : امين عام او من ينوبه ، بعد كل امين عام .

السيد عبد الرحيم العكور : بعد كل امين عام لأن الحقيقة حتى يجتمع المجلس اذا نريد للمجلس يجتمع ليس معقول ان تفرغ كل الامناء العامين في يوم الاجتماع وتبقى الوزارات بدون امناء عامين وغالباً الامين العام هو القائد الاداري للوزارة فلا يعقل ان تفرغ كل الوزارات من الامناء العامين يوم الاجتماع ، لذلك انا اتول امين عام او من ينوبه .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً معالي الرئيس .

الفقرة " ع " والفقرة " ف " والفقرة " ص " اقترح أن يستبدلوا بالرجل الثاني في هذه الدوائر وليس بالرؤساء .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نفس اقترح أحد الزملاء أو من ينوبه ، الدكتور نزيه عمارين .

الدكتور نزيه عمارين : سيدي الفقرة " ق " تنص على " ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يختارهم الوزير لمدة سنتين قابلة للتجديد " . هنا اقترح أن يكون أحد هؤلاء الأشخاص مدير عام بنك تنمية المدن والقرى لأهمية هذه المؤسسة وهي التي تمول كافة مشاريع هذه المؤسسة . وأرى من الأهمية بمكان أن يكون المدير أحد اعضاء هذه الهيئة ليتفق على الاحتياجات المالية للمؤسسة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ داودية .

السيد محمد داودية : في الفقر " ق " سنتين قابلتين للتجديد .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابو زنت .

السيد عبد المنعم ابو زنت : شكراً معالي الرئيس .

الفقرة " ق " ثلاثة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يختارهم الوزير لمدة سنتين قابلتين للتجديد " أن يكون احدهم نقيب الاطباء .

معالي رئيس المجلس : إذن ينص بفقرة كما نص على الآخرين .

السيد عبد المنعم ابو زنت : فليكن ، المهم أنا اقترح نقيب الاطباء وهو من أولى الناس في هذا المجلس .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاة .

الدكتور أحمد القضاة : اعتقد أننا نريد بهذا المجلس أن يكون مجلساً فاعلاً ولا يكون فاعلاً إلا إذا جمع بين الخبرة والقدرة على اتخاذ القرار ، ولذلك لا بد من الابقاء على الأمانة العامة وليس من ينوب مكانهم .. وشكراً .

أصوات : ثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً معالي الرئيس .

إن موضوع البيعة وقانون البيعة هو من أهم المواضيع المطروقة حالياً وستزداد أهمية في المستقبل ، وهذا موضوع عالمي مهمة به جميع الدول . ولذلك أرى أن المجلس المكون في هذا القانون هو مجلس كامل ومتكامل ويأتي بالفرض المطلوب وأؤيد ما جاء به زميلي العكور . ولذلك اقترح التصويت على هذه المادة كما جاءت .

معالي رئيس المجلس : معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : شكراً سيدي الرئيس .

أنا لا اعتقد أن هناك مسؤولاً في

هنا من أجل

السنة الزملاء ، ومن المتعارف طرح كافة هذه الاقتراحات على التصويت إلا إذا رأيتم ذلك .

إقتراحات بأشخاص عديدين ، إن رغبت أن تسير بالدوات المنصوص عليهم في القانون لأعضاء مجلس الإدارة نصوت عليهم واحد واحد ، أو رغبتم بالغاء عضوية أي منهم فالرأي لكم أو إستبدال عضوية فالرأي لكم أو إضافة أية أشخاص نصوت عليهم مجدداً .

فدعوني أبدأ بأعضاء مجلس الإدارة فرداً فرداً لعله أسير على المجلس الكريم . نقطة نظام الشيخ سليمان .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

قبل أن نصوت على الاضافة يجب ان يعلم لماذا يضاف ، يعني طرح الأخ أحمد القضاء أمين عام وزارة الاوقاف ، لماذا وزارة الاوقاف لأنه مهمة جداً التربية الروحية واهم من القانون .

المواطن عندما يكون مربي روحياً على المحافظة على البيئة يلتزم أكثر من أن يلتزم بالقانون ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الطيمية .

الدكتور فوزي الطيمية : لقد اقترحت أن يستبدل أمين عمان بنائب رئيس السلطة ، ورئيس جمعية البيئة بمديرها العام وكذلك بالنسبة للجمعية الملكية لحماية الطبيعة ولهذا أسبابه . لأن المجلس قد يدعى من قبل نائب

القطاعين العام والخاص ليس مهماً لعملية حماية البيئة ، سواء تحدثنا عن نقيب الاطباء أو نقيب الصيادلة أو نقيب أي نقابة أخرى أو نقيب المقاولين . ونستطيع أن نصرف هذا الأمر للحديث عن أي جمعية في الوطن ، كلها مهمة للبيئة .

المحاولة كانت هو أن يكون العدد بحدود عشرين وهو عدد صعب ، ليس سهلاً ، كلما قل العدد أصبح الانجاز أكثر . وبالتالي أنا أعتقد أن الدخول بهذا ومكان هذا وإضافة ذلك لا يعزز من قوة هذا المجلس بتاتاً . ما حاولنا اختياره هم الأكثر تماساً والأكثر قدرة على التنفيذ في هذا الموضوع .

يعني لو سألتني الزميل الذي قال أمين عام وزارة التربية والتعليم ، الهدف التعليم البيئي أصبح جزءاً رئيسياً من هذه العملية . فالمقصود أن يكون ذلك الجزء المتعلق بالمناهج والكتب المدرسية للبيئة أن يكون أمين عام وزارة التخطيط هو الذي يفتح على التمويل لمشاريع الدولة ، فأن يعطي أولوية للبيئة لأنه شارك في صياغتها . هذا هو كان الاهتمام أما كل مسؤولي الدولة وكل مسؤولي القطاع الخاص ذوي اهتمام بموضوع البيئة !! ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : اتفق تماماً مع معالي ابو عصام .

معالي رئيس المجلس : زملائي لدي مجموعة عديدة من الاقتراحات وردت على

هذا باب لا يعلق ، أما ليجهد ابو أنس نفسه ويسأل معالي نائب رئيس الوزراء هل هؤلاء المساكين بعد الظهور لهم مكافأة ؟ نريد جواب من معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي رئيس المجلس : تفضل .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : شاكر أن تكون ناطقاً بلسان أبي أنس ، يظهر أنه لا يانس خيراً من الحكومة فلا يسألها مباشرة فوقنا الله شر لسانه .

هؤلاء الناس سواء لهم مكافآت أم ليس لهم مكافآت ليست هي القضية ، يعني هؤلاء إذا عملوا خارج أوقات الدوام الرسمي ستقرر لهم مكافآت ، إذا عملوا أثناء الدوام الرسمي ليس لهم مكافآت ، اصلاً عضوية مجالس كهذه هي تكريم .

ثانياً : - نحن لا نستطيع سيدي الرئيس ان نتحدث عن رئيس جمعية ما هو الآن بمرتبة ما ، قد يكون من يأتي بعده لم يصل الى أي مرتبة . ولذلك نحن الآن نتحدث عن المناصب ، عن رئيس الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ، قد يكون الآن وزيراً سابقاً وقد لا يكون الآتي بعده وزير سابق .

لا يجوز أن نتحدث عن مناصب متحركة مثل مدير الجمعية ، مدير الجمعية ليس منصوباً عليه في أنظمة داخلية أن يكون للجمعية مدير ، قد لا يكون لها مدير قد يكون لها سكرتير . مع أنني احترم الاقتراح الذي ورد من الدكتور فوزي يمكن في " أمين عمان " أن

الرئيس ، المدير العام ، وقد لا يكون بمرتبة وزير . نحن نتحدث هنا عن مواقع هي بمرتبة وزير كأمين عمان أو رئيس وزراء مثل جمعية البيئة .

نحن لا نتحدث عن مجلس أعلى ، حتى تنسجم هذه المادة مع التعديل الذي أجرته اللجنة القانونية في المادة " ٢ " اقترح هذا الاقتراح لكي نضمن سهولة ويسر عمل هذا المجلس ... وشكراً معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : اسماء مجلس الادارة كما هو مذكور في القانون الاصلي ، هناك العديد من الاقتراحات والحقيقة متعذر طرح هذه الاقتراحات الآن لأنه كلما وصلنا الى بند ما يتعلق به من إقتراحات يمكن طرحها على التصويت . الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : رأيي لو أردنا كما قال ابو عصام أن نضيف كل من هو مهم نضيف كل الدوائر والجمعيات والنقابات ، ورأي الأخ خليل أن نضيف حوري ، خاليني أجيب انا شيخ وتطول المسألة .

ارجو أن نكتفي بما ورد في هذه المادة وان نترك ثلاثة في البند " ق " لاجتهاد المسؤول حتى يختار من يشاء دورياً ، وأن نصوت على تنسيب اللجنة القانونية وننتهي الموضوع لأن الوقت اخذنا ... وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله .

السيد عبد الله اخوارشيدة : أثنى على إقتراح سماحة الشيخ ولو بدنا نفتح هذا الباب

- لا يكون نائب أمين عمان أن يكون وكيل أمانة عمان الكبرى . إذا كان المطلوب التساوي في المناصب وما دنا نتحدث في القطاع العام عن أمناء عامين فالمثل لهم في الأمانة هو وكيل أمانة عمان الكبرى .. شكراً سيدي الرئيس .
- معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، إذن دعونا نبدأ بمجلس الإدارة ، مطلع المادة " يتألف المجلس برئاسة الوزير وعضوية كل من " . هل يوافق المجلس برئاسة الوزير ؟
- أعتقد حكم طبيعي على هذا الموضوع .
- " أ - المدير العام نائباً للرئيس " . موافقة ؟ موافقة .
- " ب - أمين عمان " . هناك إقترح باستبدال أمين عمان بوكيل عمان ، من مع هذا الاقتراح ؟ وينجح الاقتراح .
- إذن وكيل أمانة عمان الكبرى .
- " ج - رئيس سلطة إقليم العقبة ، هناك اقتراح باستبداله بأمين عام سلطة إقليم العقبة . من مع هذا الاقتراح ؟ موافقة .
- " د - مدير الدفاع المدني العام " ؟ موافقة .
- " هـ - أمين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة " . موافقة .
- " و - أمين عام وزارة الصحة " هناك إقترح من الرميل ابو عاصم للامناء العامين أو من ينيبه ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .
- إذن " أمين عام وزارة الصحة " موافقة ؟ موافقة .
- " ز - أمين عام وزارة الزراعة " ؟ موافقة .
- " ح - أمين عام وزارة المياه والري " ؟ موافقة . السيد عبد موسى النهار .
- السيد عبد موسى النهار : أمين عام وزارة المياه والري ، أي الامنيين . هناك اميين اثنين .
- معالي رئيس المجلس : لأ يا سيدي هناك أمين عام واحد لوزارة المياه والري ، وأمين عام سلطة المياه وأمين عام سلطة وادي الاردن .
- فالمقصود أمين عام الوزارة وليس أي من السلطين .
- ط : أمين عام وزارة الطاقة والثروة المعدنية : موافقة .
- " ي - أمين عام وزارة الصناعة والتجارة " ؟ موافقة .
- " ك - أمين عام وزارة التخطيط " . السيد بدر الرباطي يقترح شطب هذا البند ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم يفر الاقتراح .
- " ل - أمين عام وزارة الداخلية " ؟ موافقة .
- " م - أمين عام وزارة التربية والتعليم " ؟ موافقة .
- " ن - أمين عام وزارة العمل " ؟ موافقة .
- " س - مدير عام المؤسسة العامة للسكان والتطوير الحضري " ؟ موافقة .
- " ع - رئيس جمعية البيئة الاردنية " . معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

- معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : سيدي أنا أسلفت الكلام مع كل الاحترام والاجلال والتقدير لمن يشغلون هذه المناصب الآن لا يجوز ان نحكم على مستقبل الوطن من خلال أصحاب المناصب الآن . يشغل هذه المناصب الآن بعض مجربة رئيس وزراء أو وزير سابق .. أو أو . هذا الكلام ليس مستمراً وليس ثابتاً ونحن لا نشعر لحدث آتي في وقت معين . في الجمعيات الخيرية المدير ليس مسؤولاً عن سياستها ، المدير موظف ، ونحن نتكلم عن صانع سياسة . صانع السياسة هو رئيس الجمعية أو احد أعضاء مجلس الادارة ، فإن لا نذهب لأنه فيه ظرف معين . كنا رؤساء جمعيات وجاء من بعدنا يمكن درجته سادسة . وشكراً .
- معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الرزاق طيبشات .
- الدكتور عبد الرزاق طيبشات : مع إحترامي لرأي معالي ابو عصام ، حقيقة في الجمعيات المدير العام هو العنصر الفاعل وهو يوازي الأمين العام في أي وزارة رئيس الجمعية هو رئيس فخري مثل الوزير ، فالأفضل المدير العام .
- معالي رئيس المجلس : الاستاذ داودية .
- السيد محمد ذاودية : حلاً للأشكال في العادة الرؤساء يحبوا يشاركوا ، فنقول جمعية البيئة الاردنية والجمعية الملكية لحماية الطبيعة والجمعية العلمية الملكية . لما ما يكون
- خرج عادة رئيس الجمعية يروح ، إذن نضعها عضوية للهيئات وليس للأشخاص .
- معالي رئيس المجلس : مع إحترامي لوجهة الرأي الذي تفضل فيه يخشى أن ترسل هذه الجمعيات أشخاص ، مع إحترامي للجميع ، دون مستوى مسؤولية الآخرين الموجودين في مجلس الادارة . الاستاذ طلال عبيدات .
- السيد طلال عبيدات : هنا في المادة " ٧ " يجتمع المجلس مرة واحدة كل شهرين وكما دعت الحاجة الى ذلك بدعوى من الرئيس أو نائبه " قد يدعو الى الاجتماع نائب الرئيس ، فغير معقول رئيس الجمعية العلمية الملكية أو رئيس جمعية البيئة الاردنية ان يجتمع بدعوى من نائب الرئيس .
- حتى تنسجم مع بعضها أقترح أن يكون الرجل الثاني في كل مؤسسة من المؤسسات المذكورة .
- معالي رئيس المجلس : فهمت وجهة النظر وشاركك فيها بعض الزملاء ، هناك إقترح باستبدال رئيس جمعية البيئة الاردنية بمدير عام الجمعية ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح .
- " ف - رئيس الجمعية الملكية لحماية الطبيعة " أيضاً نفس الاقتراح ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم ينجح الاقتراح . إذن يبقى رئيس الجمعية .
- " ص - رئيس الجمعية العلمية الملكية " موافقة ؟ موافقة .